



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

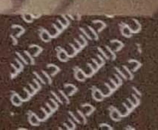
أ. د. ظاهر محمد صكر الحسناوي

دراسات في منهجية الفكر التاريخي

إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ

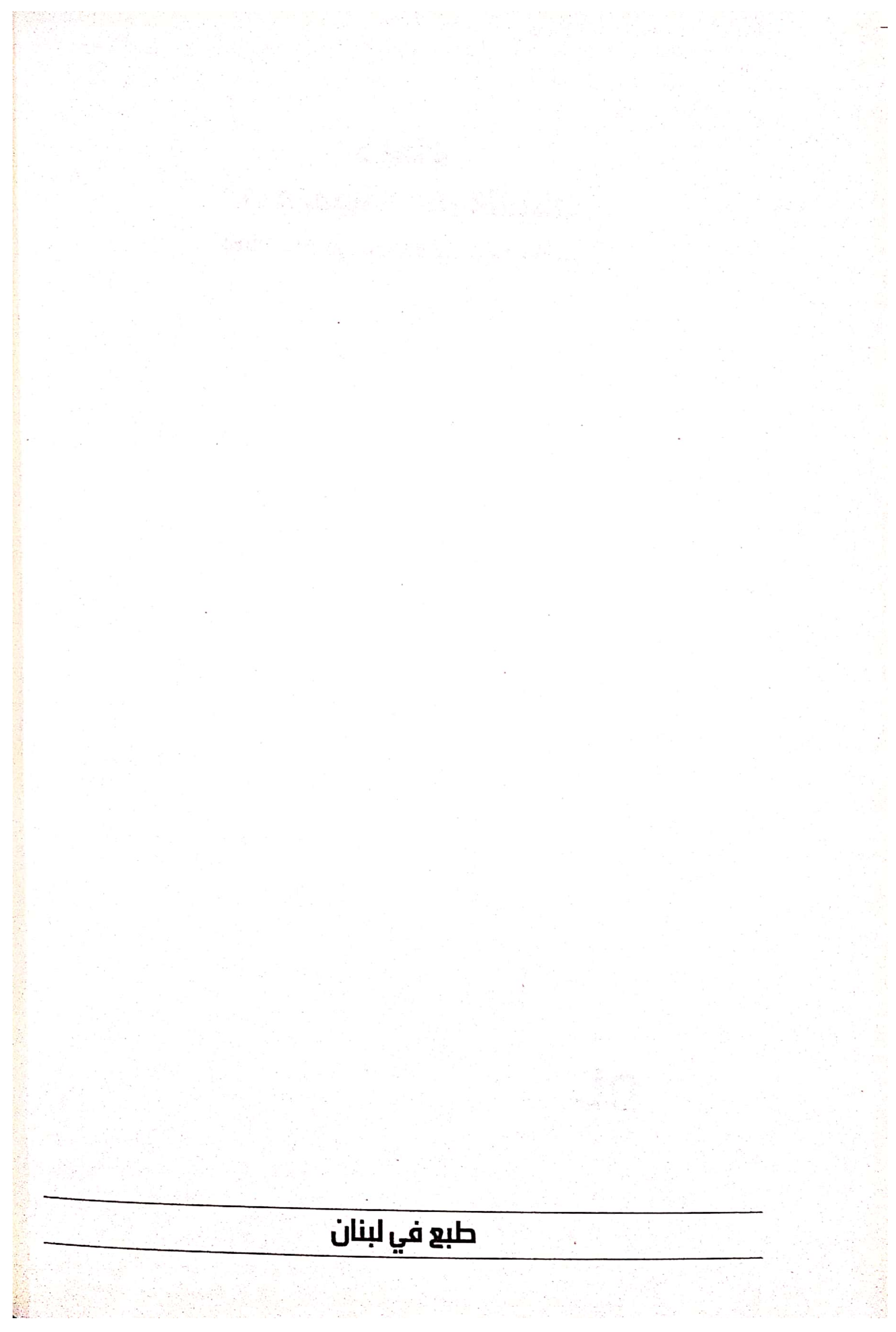


دراسة



دراسات
في منهجية الفكر التاريخي

إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ



طبع في لبنان

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-02-1107-0



دار ومكتبة عدنان

طبع - نشر - توزيع

بغداد - شارع المتنبي

بناية المكتبة البغدادية

079017853386 - 07707900655

07901312029 - 07813515055



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات ضفاف

DIFAF PUBLISHING

هاتف الرياض: 966509337722+

هاتف بيروت: 9613223227+

editions. difaf@gmail. com

الإهداء

إلى...

كل من كتب ولو سطرًا واحدًا في سفر التاريخ الإنساني...

باحثًا ومنقبًا...

وإلى أولئك الذين جعلوا راية

الحقيقة والمعرفة أعلى الرايات...

وإلى كل من سار على هذا الدرب متجشمًا عناءه ومشقته بلا كلل أو ملل...

تقديرًا وإجلالاً لهم...

أهديهم ما خطه قلمي بين دفتي هذا الكتاب بتواضع ومحبة...

د. ظاهر محمد صكر الحسناوي

إذا عرفت الحقيقة

عرفت الحق

وإذا عرفت الحق

عرفت العدل

وإذا عرفت العدل

عرفت الله

وإذا عرفت الله

فإنك لن تفعل ما يغضبه

فاجعل طلب العلم مسعاك والوصول إلى الحقيقة هدفك

تكون أكثر قربًا من الله

ظاهر الحسناوي

المحتويات

الفصل الثاني

في مفهوم الوثيقة التاريخية

الفصل الثالث

ماذا قدمت الوثيقة للتاريخ؟

الفصل الرابع

دور الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ

الفصل الخامس

البحث عن الأصول واستنطاق الوثائق الصامتة

الفصل السادس

أثر الوثيقة في تطور الفكر التاريخي

المقدمة

في خضم المعاناة التي يكابدها الباحثون في التاريخ، وفي صلب الحاجات الملحة التي يتطلبها البحث العلمي؛ تبرز أهمية الوثائق في ذلك باعتبارها الأداة السحرية التي تُبهر هؤلاء الباحثين، وتخضعهم لتأثيرها الفعال الذي لا يقاوم، حتى يكادوا لا يرون شيئًا غير ما فيها، ولا يعترفون بما يخالف مضمونها. فهل تمثل الوثيقة -أيًا كان نوعها وشكلها- الحقيقة التاريخية المطلقة فعلاً؟ كيف نحدد ماهية الوثيقة التاريخية أولاً؟ ما هو مفهومها؟ كيف نظرت إليها القوانين والتشريعات الوثائقية المختلفة؟ ما هي الوثيقة الأرشيفية؟ وما هي مواصفاتها؟ كيف نظر علم الدبلوماتيك إليها؟ ثم ما هي نظرة علم التاريخ إلى الوثيقة؟ وكيف اختلف المؤرخون والفلاسفة في نظرة كل منهما إلى الوثيقة؟ وما هي مكانة الوثيقة في المنهجية التاريخية؟ وكيف تبرز الوثيقة في البناء الموضوعي للتاريخ؟ وما هي أصعب المراحل التي يمر بها الباحث في التاريخ خلال إعداد بحثه؟ وكيف يمكن الوصول إلى الأصول الوثائقية؟ وكيف يمكن الإفادة منها؟ وما أهمية الوثائق في التركيب البنيوي للتاريخ؟ وإلى أي مدى ساهمت الوثيقة في تطور الفكر التاريخي؟

هذه الدراسة تحاول الإجابة على هذه التساؤلات التي تواجه كل الباحثين في التاريخ، من خلال خلق رؤية شاملة للمصدرية الوثائقية عبر خمسة فصول متتابعة موضوعيًا. حمل الفصل الأول عنوان "في مفهوم الوثيقة التاريخية"، وحمل الفصل الثاني عنوان "ماذا قدمت الوثيقة للتاريخ؟"، بينما تناول الفصل الثالث "دور الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ"، أما الفصل الرابع فقد تناول "كيفية البحث عن الوثائق واستنطاقها خلال عملية الكتابة التاريخية"، وكان الفصل الخامس عبارة عن خلاصة شاملة لما ورد في الفصول الأربعة.

وبالاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة من كتب وبحوث ومقالات وغيرها، تم إنجاز هذه الدراسة التي ما تزال بحاجة إلى المزيد من التعمق والإضافة، وهي أيضًا

ليست الأولى من نوعها في هذا الميدان؛ فقد سبقتها محاولات كثيرة لباحثين ومؤرخين تناولوا موضوع التاريخ وإشكالياته المختلفة من حيث المفهوم والاصطلاح والدلالة والشمولية، إلا أن هذه الدراسة بلا شك تمثل جهدًا مضافًا إلى ما سبقنا إليه الآخرون بجهودهم القيمة تلك. لقد حاولت هذه الدراسة بفصولها الخمسة الإجابة على سؤال رئيسي كبير هو: ما دور الوثيقة في الكتابة التاريخية؟

وربما هنا لا يعنينا كثيرًا ما ذهب إليه الباحثون في هذا الميدان عن مفهوم التاريخ لغة واصطلاحًا؛ فالتاريخ الذي نعنيه ليس هو التعريف بالوقت كما تقول المعاجم اللغوية، وليس مهمًّا بالنسبة لنا أن يكون أصل كلمة "تاريخ" فارسيًّا (ماه روز) أو بدء الشهر، أو عبريًّا (يارخ أو يرح) أي الشهر، أو ساميًّا (ياريح) الذي يعني القمر، أو يمنيًّا جنوبيًّا (ورخ)، أو فينقيًّا أو أكديًّا (ورخ/أرخ)، لكن من المهم أن نعلم أن العرب القدماء في عصر ما قبل الإسلام، لم يعرفوا التاريخ ولا التدوين التاريخي على العكس من البابليين والإغريق والرومان والصينيين؛ حيث وصلت إلينا مدونات تاريخية مهمة لهم تناولوا فيها أحداث تلك العصور القديمة. لقد سُمّي هيرودوت (485-428ق.م.) بأبي التاريخ، إذ اجتاز آلاف الأميال من الأراضي في أرجاء المعمورة باحثًا متقصيًا منقبًا عن المعلومات حيثما كانت. ولم يتردد في استقاء معلوماته من مصادرها المختلفة: السياسيين، القادة العسكريين، الجنود، الكهنة، عامة الناس، وما توفر له من الكتب. وكان من عادته أن يسند المعلومات إلى مصادرها، لكنه لم يكن يكتفي بالنقل وإنما يتجاوزه إلى إبداء آرائه الخاصة النقدية في الأحداث التي يدونها. وهكذا جاء كتابه "**التاريخ**" ليرسم صورة فنية رائعة للعالم الذي عرفه، وليسجل سابقة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

وإذا كان هيرودوتس هو أبو التاريخ من حيث السبق الزمني، فإن المؤرخ الإغريقي بوليبوس (210 - 124ق.م.) كان الأغزر إنتاجًا في هذا الميدان، فكتاب "**التاريخ**" الذي كتبه كان يتألف من أربعين مجلدًا، ويعد سجلاً دقيقًا للحملات العسكرية الرومانية ما بين 264- 146ق.م.، ولكن لم يصلنا منها إلا خمسة فقط. أما المؤرخ اللاتيني تاكيتوس (54- 119م)، فقد كان من أبرز مؤرخي الرومان، حيث نشر كتابه "**أخلاق الجرمان**" سنة 98م، ثم ظهر كتابه المهم "**التواريخ**" في اثني عشر جزءًا، ثم كتاب "**الحوليات**" في ستة عشر جزءًا.

أما المؤرخ الإغريقي ثوقديدس (460- 395ق.م.) مؤرخ حروب البيلوبونيز الشهيرة بين أثينا واسبارطه، فإن كتابه عن هذه الحرب يعد أدق وأوثق تسجيل لها. وإذا كان هيرودوتس المؤسس الأول للتاريخ المدون بأسلوب أدبي بليغ، فإن ثوقديدس قد عُدّ فيلسوف التاريخ الأكبر في ذلك العصر؛ فهو لم يكتف بالسرد المكثف للأحداث فحسب، وإنما سعى جاهدًا لإظهار العوامل الحقيقية المسببة لها. ويسود صفحات تاريخ ثوقديدس نبرة عقلانية ظاهرة، وقلما يلجأ إلى إطلاق الأحكام الشخصية أو المتحيزة. يقول في مقدمة الكتاب: "إن غياب الحكايات في كتابي ربما يفقده الشعبية بين القراء، لكن هدفي في الكتابة تقديم المعلومات الصحيحة والمعبرة عن الماضي؛ كي يكون الناس على أتم الاستعداد لمواجهة مشاكل المستقبل". ومن ذلك يظهر أن الإغريق والرومان قد سبقونا بزمن طويل في ميدان الكتابة التاريخية، حتى كانت أكثر نضجًا وإنتاجًا وأصالة.

أما المسلمون فقد عرفوا بعض المفاهيم ذات الدلالة التاريخية من خلال القرآن الكريم، مثل عبارات: "أساطير الأولين، قصص الأولين، أنباء الرسل، أنباء القرى، القرون الأولى، الصحف الأولى"، التي عبّرت بشكل واضح عن أحداث الماضي. ولم يعرف العرب المسلمون كلمة "تاريخ" إلا في وقت متأخر قياسًا للإغريق والرومان، الذين عرفوها منذ القرن الخامس قبل الميلاد -كما أشرنا إلى ذلك سابقًا-. لكن بالتأكيد عرف العرب الرواية الشفوية للتاريخ، أو حفظ التاريخ من خلال القصائد الشعرية. إلا أن الكتابة التاريخية العربية كما يقول الدكتور وجيه كوثراني في كتابه القيم **"تاريخ التأريخ"** (ص 120) ظلت حتى القرن التاسع عشر تحافظ على خاصيتها، كونها أدبًا وصفيًّا مفتوحًا ومتعدد الاهتمامات، وغير محكوم بإسناد أو تعديل أو تجريح لمصادره. ومع ذلك فنحن مازلنا ننظر إلى تلك الإنجازات التاريخية التي حققها المؤرخون المسلمون وغيرهم بكل احترام وتقدير، على الأقل لأنها كانت الوعاء الذي حفظ لنا التاريخ -بغثه وسمينه- من الضياع.

ومما يثير الإعجاب والدهشة أن تلك الإنجازات الكبيرة والرائعة قد تمت في وقت لم يكن هناك للوثيقة أي دور في الكتابة التاريخية، وأن المؤرخين الأوائل قد اعتمدوا في تدوينهم للأحداث على ما كان متداولاً من روايات وأساطير بين الناس عن الأحداث البعيدة، أما الأحداث القريبة من عصرهم فقد اعتمدوا في تدوينهم لها على مشاهداتهم

الذاتية وعلى الرواية الشفوية، التي كانوا يستقونها من الشخصيات التي شاركت في تلك الأحداث أو عاصرتها، وهكذا فعل المؤرخ الأول هيرودوتس الذي قطع مسافة طويلة متنقلاً من مكان إلى آخر، جامعًا مادته التاريخية، وكذلك فعل المؤرخون المسلمون الأوائل، ومنهم على سبيل المثال المؤرخ الطبري (ت 310هـ) في كتابه "**تاريخ الرسل والملوك**"، ولذلك نجد أن تلك الإنجازات على أهميتها، لكنها في كل الاحوال كانت ذات طابع أسطوري أو تنقصها الدقة وتتلاعب بها أهواء الرواة؛ إذ لم تكن الوثيقة التاريخية شيئًا معروفًا في ذلك الوقت، وكان دورها غائبًا في التدوين التاريخي، ويتضح تأثير هذا الغياب بشكل جلي في تاريخ الصين القديم، حيث تحول هذا التاريخ إلى الأسطورة لتكون بديلاً عن الوثيقة في سد الفراغ المعرفي؛ فالروايات التاريخية الصينية تشير إلى أن الحكم في الصين مر بثلاث مراحل أو أدوار، هي: دور السماء، ودور الأرض، ودور الإنسان. حكم خلال الدورين الأول والثاني أباطرة سماويون (آلهة) لمدة ثمانية عشر ألف سنة، ثم انتقل الحكم إلى الدور الثالث (2852– 2205ق.م.) حكم فيه خمسة ملوك أسطوريين هم الحكماء أو أنصاف الآلهة حتى تحول الحكم إلى أسرة هسيا (2205– 2197ق.م.)، حيث أصبح الحكماء بشرًا يحكمون نيابة عن أرواح الأسلاف في السماء. وبالتأكيد إن مثل هذه الروايات الأسطورية ظهرت نتيجة للفراغ الوثائقي، وانعدام التدوين التاريخي المستند إلى مصادر دقيقة كالوثائق بأشكالها المختلفة.

إن ذلك يدفعنا إلى التساؤل: هل التاريخ الذي لا يقام على التوثيق المادي يقع ضمن اختصاص التاريخ، أم ضمن اختصاص الأدب الشعبي؟

لقد اختلف المؤرخون في تحديد المعنى الاصطلاحي للتاريخ، فابن خلدون (ت 808هـ) يرى أنه على نوعين: ظاهر وهو عبارة عن أخبار الماضي، أي التدوين التاريخي، وباطن وهو النظر والتدقيق في الوقائع وأسبابها، أي ما نسميه اليوم بـ "فلسفة التاريخ"، بينما عرفه كولنجود بأنه بحث علمي للكشف عن حقيقة أحداث الماضي وتقويمها، أو أنه كما قال لويس جوتشلك "ماضي الإنسانية". ومهما كان نوع التعريف وشكله، فإن ذلك لا يشكل عائقًا أمام البحث التاريخي الذي لا يلتفت كثيرًا إلى المسميات والمفاهيم، بقدر ما يهتم بالوقائع توثيقًا وتحليلاً، وإيجاد علاقة مباشرة ومتينة بين تدوين التاريخ وتفسيره، فالأحداث التي لا تستند إلى أدلة وثائقية أو مصادر مادية مهما كان شكلها ونوعها، نقشًا أم حجرًا، صورة أم خريطة، رسالة

أم وثيقة، هي أحداث لا ترتقي إلى التاريخ بقدر ما ترتقي إلى الأدب أو القصص الخيالية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز على إبراز صورة العلاقة الوطيدة بين التوثيق المادي، وبين تدوين التاريخ وتفسيره، وتحديد الملامح الرئيسة لهذه العلاقة من خلال رسم دور الوثيقة في التركيب البنيوي للتاريخ، تدوينًا وتوثيقًا وفلسفة.

وخلاصة القول، إن التركيب البنيوي للتاريخ اليوم يعتمد أساسًا على الوثيقة بصفتها المادة الأساسية له، والمصدر الرئيس لمعلوماته. إلا أننا يجب ألا ننظر إليها نظرة مقدسة، كما نظر لها مؤرخو المدرسة الألمانية سابقًا، بل يجب أن نعتمد منهجًا جديدًا لها، فالوثيقة ليست بريئة، فهي أولًا وآخرًا نتاج واع أو لا واع لمجتمعات الماضي التي ترغب في الوقت نفسه في فرض صورة هذا الماضي والتعبير عنه، أكثر من رغبتها في قول الحقيقة. ومن هنا يجب تفكيك بنية الوثيقة للتعرف على ظروف إنتاجها، ومن هو الذي قدمها لنا بصفتها شهادة على حدث؟ إن البنى الجديدة للتاريخ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل الوثائق التي تركتها المجتمعات، ومن ذلك إدماج النص الأدبي والأثر الفني في تفسير التاريخ من دون أن نتغافل عن ذلك.

لقد ذهب فولتير إلى الاعتقاد أن التاريخ هو التاريخ الاقتصادي والديموغرافي وتاريخ التقنيات وتاريخ العادات، وليس فقط التاريخ السياسي والدبلوماسي والعسكري. وهو أيضًا تاريخ الناس، كل الناس، وليس فقط تاريخ الملوك والعظماء. إنه تاريخ البنى، وليس فقط تاريخ الأحداث. إنه تاريخ الحراك يهتم بالتطورات والتغييرات، وليس تاريخ الثبات. إنه تاريخ تفسيري وليس تاريخًا سرديًا وصفيًا ودوغمائيًا، إنه تاريخ تحليلي موثق، وليس كالتاريخ الذي كان يقدمه الرواة (الحكاواتية) في المقاهي الشعبية، مثل: سيرة بني هلال والزير سالم وعنتر وعبلة. إن التركيب البنيوي للتاريخ يجب أن ينصب على هذه الميادين اعتمادًا على ما يتوفر من وثائق. نرجو أن نكون في هذا الكتاب قد وفقنا في تقديم ما ينفع الناس، ولو بقدر متواضع، ومن الله التوفيق.

أ. د. ظاهر محمد صكر الحسناوي

بغداد 10 أيلول 2013

الفصل الأول

التكوين التاريخي للوثيقة

المبحث الأول

نحو رؤية جديدة لدور الوثيقة في تحديد العصور التاريخية

منذ أقدم العصور وحتى اليوم، تراكمت على مر الدهر كميات هائلة مما تركه لنا الأقدمون والسابقون من تراث حضاري وثقافي، لا يمكن بأي حال من الأحوال تقدير حجمه اليوم. ولكن ما يجمع الشعوب كجماعات إنسانية متعددة المنابع الحضارية والثقافية، هي تلك النظرة المقدسة إلى ذلك التراث، فما تزخر به رفوف المكتبات وخزانات المتاحف ودور الأرشيف من معطيات ثقافية وحضارية متنوعة، هي كما وصفها أندريه ماسون وبولا سلفان في كتابهما "**المكتبات العامة**" بأنها ثمرة جهود متواصلة يعود تاريخها إلى عمق الفكر البشري منذ نشأته، حتى آخر ما وصل إليه في تقدمه وتطوره. إن ارث العصور السالفة هو هذا الكنز من المخطوطات والكتب الثمينة، الذي يهمنا أن نعرف بأي طرق -بدءًا من الضياع والنهب حتى الرعاية- وصل إلى هذه الأماكن وصار في متناول الجميع. ويعود الفضل في جمع وترتيب هذه الثروة الفكرية إلى انتشار المكتبات والمتاحف ودور الأرشيف، حتى غدا أن أعدادًا من الزائرين تمر يوميًا خاشعة صامتة أمام هياكل الفكر هذه التي وصفها أندريه ماسون بأنها: "تعادل الكاتدرائيات في رهبتها".

لقد تباينت الرؤى التاريخية بتباين أدوات التوثيق فانقسمت تبعًا لذلك، فالتقسيم التقليدي للتاريخ إلى عصور قديمة وأخرى وسيطة وثالثة حديثة ومعاصرة، يبدو تقسيمًا عقيمًا ومشوشًا لاعتماده على أحداث تاريخية محددة، فالمدرسة التاريخية الأوربية تتخذ من سنة 476م -وهو تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية- فاصلاً بين العصور القديمة والعصور الوسيطة. مع أن معظم المؤرخين يتفقون أن عوامل التدهور

والانحطاط في الإمبراطورية الرومانية قد سبقت هذا التاريخ بسنين طويلة. بينما يرى المؤرخون المسلمون أن ظهور الإسلام سنة 610م يمثل نهاية العصور القديمة في الشرق الأوسط وبداية العصر الإسلامي الوسيط. كما يرى المؤرخون الأوربيون أن سنة 1492م –وهي سنة سقوط غرناطة في الأندلس آخر معقل إسلامي فيها، واكتشاف كريستوفر كولمبس لأمريكا– تمثل نهاية للعصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، بينما كانت حركة الاستكشافات الاوربية قد سبقت هذا التاريخ بسنوات عديدة، حيث تخطى البرتغاليون خط الاستواء سنة 1471، واستكشف دياغوغام مصب نهر الكونغو سنة 1482، والتف البحار البرتغالي دياز حول رأس الرجاء الصالح سنة 1488. وتصبح قضية تحديد تاريخ نهاية العصر الإسلامي الوسيط وبداية العصور الحديثة في الشرق الإسلامي أكثر صعوبة؛ فهناك من يرى أن تاريخ سقوط بغداد على أيدي المغول سنة 1258م/656هـ هي بداية العصر الحديث، وهناك من يرى أن بدايات الاحتلال العثماني للبلاد العربية سنة 1516 هو بداية العصور الحديثة ونهاية العصر الوسيط. ويتفق المؤرخون على اعتبار انفجار الحرب العالمية الأولى سنة 1914 هو بداية التاريخ المعاصر للعالم. والواقع أن هذا التقسيم للتاريخ الذي يعتمد على أحداث تاريخية محددة قد يصلح لمنطقة محددة، ولكنه لا يصلح لمنطقة أخرى. وتأسيسًا على ذلك، نرى أن التطور الحضاري هو الأصلح في تحديد المراحل التاريخية، حيث تتميز كل مرحلة بطابع حضاري معين. ولما كانت الحضارة هي من نتاج الفكر الإنساني وتطوره، وأن هذا الفكر مدون وموثق في المصادر التاريخية المختلفة، من نقوش وصور ورسوم، وأحجار ومعادن وألواح طينية، وتماثيل وفخاريات متنوعة، وكتب مدونة ووثائق محفوظة، وأفلام وأشرطة تسجيل وأقراص ممغنطة، وغيرها من وسائل؛ لذلك فإن اعتماد شكل التوثيق لحضارة العصر هو الأفضل في تحديد مراحل التاريخ، والتي يمكن أن نحددها على وفق وسائل توثيقها بالمراحل الآتية:

1 – الوثيقة المادية غير المكتوبة– حضارة الحجر والمعادن أو عصر ما قبل الكتابة:

إن تدوين وتفسير هذه العصور هو من أصعب المهام التي يواجهها الباحث في هذه المرحلة، فليست بين يديه صور جاهزة وأفكار مدونة كي يستخرج منها تاريخ

تلك الحقبة، بل كل ما لديه رموز غامضة ومواد جامدة لا شيء فيها يوحي بمعلومة مباشرة. وهذا الأمر يتطلب من المؤرخ جهدًا استثنائيًا كي يستنطق تلك المخلفات المهمة، فيفكك رموزها ويفهم لغتها حتى يستخرج منها الأفكار عن الماضي استخراجًا، فالمكتشفات الآثارية من فخاريات ورسوم وأدوات حجرية أو معدنية وكهوف وهياكل عظمية، ما هي إلا مواد لا يمكن أن تكون ذات قيمة للإنسان العادي، ولكنها بالنسبة للمؤرخ أو الباحث في تاريخ الحضارات القديمة ثروة لا تقدر بثمن. فمن هذه المخلفات الصدئة أو المهشمة يستطيع التعرف إلى العصر الذي تعود إليه، وإلى الحضارة التي تنتمي إليها، وأي شعب استخدمها، وأسماء ملوكه وحكامه وأعمالهم وقوانينهم وحملاتهم العسكرية. وهي بذلك تؤدي دورًا وثائقيًا يرتقي إلى مستوى الشريط المصور أو المسجل أو الممغنط في أيامنا هذه.

2- الوثيقة المنقوشة-حضارة الكتابة على الطين والبردي والجلود:

عد المؤرخون والآثاريون اكتشاف الكتابة المرحلة الفاصلة بين مرحلتين حضاريتين، وهما: العصور الحجرية أو عصور ما قبل التاريخ، والعصور التاريخية. وكان الإنسان العراقي القديم أول من اخترع الكتابة على الرقم والألواح الطينية منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، حيث عرفت الكتابة الصورية في حدود (3500ق.م.) وكان ذلك في عصر الوركاء وعصر جمدة نصر. كما ظهرت بوادر الكتابة بالمقاطع الصغيرة والحروف في الألف الثالثة قبل الميلاد، وكانت نتيجة تحول العلامات الصورية إلى حروف ومقاطع أن تقلصت من (2000) علامة تقريبًا إلى (550) علامة مسمارية تقريبًا؛ فأصبح الخط السومري بذلك خطًا سهل التعلم، فانتشر في وادي الرافدين، ومن ثم إلى غرب فارس ومنطقة الخليج العربي وسهول سورية، وأصبحت اللغات الأكدية والبابلية والخط السومري معروفة لدى العالم القديم المتحضر. يقول الأستاذ فؤاد قزانجي في كتابه "**المكتبات في العراق**": إن وادي الرافدين بقي يعتمد على هذه اللغات في تسجيل تاريخه وأصول معارفه، حتى بعيد غزو الإسكندر لبابل في عام 333ق.م. أما في مصر، فقد كانت الهيروغليفية هي لغة الكتابة والتدوين أيضًا حتى قيام دولة البطالمة هناك، حيث حلت اللغة اليونانية القديمة محلها.

وأشار ول ديورانت في موسوعته **قصة الحضارة** (المجلد الأول) بأن البابليين كانوا يكتبون بالخط المسماري على ألواح من الطين الرطب، بقلم ذي طرف شبيه بالمنشور الثلاثي أو الإسفين، فإذا امتلأ اللوح كتابة جففوه أو أحرقوه، فكان بذلك قويًا صلبًا طويل البقاء. وكانت الألواح الطينية المجففة تحفظ في جرار مصنفة ومرتبة على رفوف تملأ عددًا كبيرًا من المكتبات في معابد الدولة البابلية وقصورها. ومن أشهر هذه المكتبات التي وصلت إلينا هي مكتبة بورسبا التي نسخت وحفظت في مكتبة آشور بنيبال. وكانت ألواحها البالغ عددها (30. 000) لوح أهم مصدر زود المؤرخين بمعلوماتهم عن الحياة البابلية.

وذكر ديورانت أن هذه الكتابة حيرت العلماء ردحًا من الزمن، حتى تمكن جورج جروتفند أستاذ اللغة اليونانية في جامعة جوتنجن سنة 1802، من التعرف على ثمانية حروف من الاثنين والأربعين حرفًا المستعملة في مخطوطات مسمارية وصلت إليه من بلاد فارس، وأنه ميز ثلاثة من أسماء الملوك المعروفة فيها. وفي عام 1835، تمكن هنري رولنسن -أحد موظفي السلك السياسي البريطاني في إيران- أن يقرأ ثلاثة أسماء، هي هستبس ودارا وحشيارشاي، دون أن يعلم مسبقًا بما توصل إليه جروتفند، وذلك في نقش مكتوب بالخط الفارسي القديم، وهو خط مسماري مشتق من الكتابة البابلية، وأمكنه بفضل هذه الأسماء من أن يقرأ الوثيقة كلها في آخر الأمر. ولكن مع ذلك فإن هذه الكتابة لم تكن تمثل الكتابة البابلية ذاتها، وإن كانت مشتقة منها. وكان على رولنسن أن يستمر في بحثه حتى يعثر على نص وارد باللغتين الفارسية القديمة والبابلية، وهذا ما عثر عليه بالفعل في صخرة يصعب الوصول إليها على ارتفاع ثلاثمائة قدم عند بهستون في جبال ميديا، حيث أمر الملك الفارسي دار الأول الحاضرين أن يسجلوا حروبه وانتصاراته بثلاث لغات: الفارسية القديمة، والآشورية، والبابلية. واستمر رولنسن يومًا بعد يوم يرقى إلى هذا المكان معرضًا حياته للخطر وهو يشد نفسه بالحبل، ليتمكن من نقل كل حرف من حروفها، حتى تمكن سنة 1847 من ترجمة النصين البابلي والآشوري.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الجمعية الآسيوية الملكية أرادت أن تتثبت من صحة ما وصل إليه رولنسن وغيره من العلماء في هذه الوثيقة، وفي غيرها من الوثائق؛ فأرسلت إلى أربعة من علماء الآشوريات أربع صور من وثيقة مسمارية لم تكن قد

نشرت وقتئذ، وطلبت إلى كل منهم على انفراد أن يترجمها مستقلاً عن الثلاثة الآخرين، دون أن يتصل بهم أو يراسلهم. فلما جاءت الردود وجدت كلها متفقة بعضها مع بعض اتفاقًا يكاد يكون تامًا. وبفضل هذه الجهود العلمية القيمة اتسعت دائرة البحوث التاريخية في ميدان هذه الحضارة.

كانت اللغة البابلية القديمة تكتب بحروف مسمارية الأصل. وقد اختلفت مفرداتها عن اللغة الأم بمرور الزمن، حيث استلزم هذا الاختلاف بين اللغتين السومرية والبابلية وضع معاجم وقواعد في النحو والصرف، يستعين بها العلماء والكهنة على فهم اللغة السومرية الفصحى، وقد وُجدت ضمن محتويات مكتبة آشور بانيبال أعداد كبيرة من هذه المعاجم وكتب النحو والصرف، تخص اللغات السومرية والبابلية والآشورية، ربما يعود عهدها إلى عصر سرجون الأكدي. وتدل هذه العلامات على مقاطع وليس حروفًا؛ إذ لم تكن الحروف الهجائية معروفة لدى البابليين، وكان عدد هذه المقاطع الصوتية يربو على ثلاثمائة مقطع أو علامة. ويشير ديورانت إلى وجود قناطير مقنطرة من كتب التاريخ عند البابليين؛ ذلك أن المؤرخين الرسميين كانوا يسجلون سير الملوك وفتوحاتهم، وما يصيب كل معبد من المعابد من عوادي الدهر، وما يقع في كل مدينة من أحداث عامة. ويقص علينا بروسس أشهر المؤرخين البابليين وأنبههم ذكرًا، تفاصيل واقعية عن خلق العالم وتاريخ الإنسان في عهده الأول. وكان بروسس الذي عاش في أواسط القرن الثالث ق.م. قد ألف كتابه عن سومر حوالي سنة 250ق.م.، وكان مزيجًا من الخرافات والأساطير. ويرى المؤرخ موريس كروزيه في موسوعته الرائعة **تاريخ الحضارات العام** (المجلد الأول) بأن هناك عددًا لا حصر له من الوثائق الخطية الكلدية الآشورية قد احتفظت بها المعابد والقصور خلال تلك العصور؛ من أجل تثقيف الكهنة وتعليمهم، ليحتلوا مراكزهم كموظفين أو خدم عند الآلهة، وأحيانًا تحولوا إلى كتاب عدول للناس ومؤلفين. ويرى كروزيه أنه مهما تعددت أهداف هذه الوثائق وفحواها، فإن لمعظمها صفة ملكية أو دينية أو الصفتين معًا.

ويخلص ديورانت إلى القول: إن الكتابة أروع ما خلقه السومريون، ويبدو هذا الفن عندهم فنًا عظيمًا صالحًا للتعبير عن الأفكار المعقدة في التجارة والشعر والدين، وكانت النقوش الحجرية هي أقدم ما عثر عليه من النقوش، ويرجع عهدها إلى سنة

3600ق.م. وتبدأ الألواح الطينية بالظهور حوالي 3200ق.م.، مما يشير إلى أن السومريين بدؤوا منذ ذلك التاريخ باستخدام الكتابة على نطاق واسع. ولقد كان من حسن حظنا- كما يقول ديورانت- أن سكان ما بين النهرين لم يكتبوا بالمواد سريعة الزوال على الورق السريع العطب القصير الأجل، بل كتبوا على الطين الطري ونقشوا عليه ما يريدون نقشه بسن آلة حادة كالإسفين، فاستطاع كتابهم بفضل هذه المادة أن يحتفظوا بالسجلات ويدونوا العقود والمشارطات، ويكتبوا الوثائق الرسمية، ويسجلوا الممتلكات والأحكام القضائية والبيوع، ويخلقوا من هذه كلها حضارة لم يكن القلم فيها أقل قوة من السيف. وكانت نشأة هذه الكتابة المسمارية وتطورها أعظم ما للسومريين من فضل على الحضارة العالمية.

أما بالنسبة للكتابة المصرية القديمة فقد ظلت مجهولة لعصور متتابعة، حتى تمكن العالم الفرنسي شمبليون بعد مثابرة وصبر طويل في حل رموز الكتابة الهيروغليفية، وكان أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر الذي اصطحبهم نابليون معه (1798-1801)، فقد عثر شمبليون على مسلة مغطاة بهذه (الرموز المقدسة) مكتوبة باللغة المصرية، ولكن في أسفلها نقوش باللغة اليونانية عرف فيها أن هذه اللغة ذات صلة ببطليموس وكليوباطرة. وخطر له أن إحدى العبارات الهيروغليفية الكثيرة التكرار، والتي يحيط بها الإطار الملكي (الخرطوشي) هي اسم الملك والملكة، فهدته هذه الفكرة في عام 1822 إلى تمييز أحد عشر حرفًا من الحروف المصرية، ثم طبق هذه الحروف على رموز وجدها على حجر كبير أسود عثر عليه جنود نابليون قرب مصب رشيد. وكان على حجر رشيد هذا نقوش كتبت بثلاث لغات: أولها الهيروغليفية، وثانيها الديموطيقية (الكتابة المصرية الدارجة)، والثالثة هي اليونانية. واستطاع شمبليون بفضل معرفته باللغة اليونانية وبالأحد عشر حرفًا التي عرفها في المسلة الأولى، وبعد جهد متواصل دام أكثر من عشرين عامًا، أن يحل رموز هذا النقش كلها، وأن يعرف الحروف الهجائية المصرية بأجمعها، وأن يمهد السبيل للكشف عن عالم عظيم مفقود، كان هذا الكشف أعظم الكشوف في تاريخ التاريخ.

لقد اكتسب المصريون لغتهم من آسيا، وكان الشبه بينها وبين اللغات السامية كبيرًا. وكانت الكتابات المصرية القديمة تصويرية، تعبر عن الشيء برسم الصور له، وكانت الكلمات ذات المعاني المجردة مثل: طيب، صالح، صادق، شجاع، سارق،

والتي لا يمكن رسمها تكتب بوضع رموز للمعاني، فقدم الأسد في تمثال أبو الهول تعبر عن السيادة، والبيت كان يكتب على شكل مستطيل مفتوح في أحد طوليه، وكان يلفظ بر (أي بيت)، ثم اختزل إلى حرف (ب)، وتدريجيًّا توصلوا إلى الحروف الهجائية الصوتية. وكانت نتيجة هذا التطور أن وجدت حروف هجائية بلغ عددها أربعة وعشرين حرفًا انتقلت مع التجارة المصرية الفينيقية إلى جميع بلاد البحر المتوسط، ثم انتشرت عن طريق اليونان وروما حتى صارت أثمن ما ورثته الحضارة الإنسانية برمتها من بلاد الشرق. ويقول ديورانت إن الكتابة الهيروغليفية قديمة قدم الأسر المصرية الأولى، أما الحروف الهجائية فكان أول ظهورها في النقوش التي خلفها المصريون في مناجم سيناء، ويرجعها بعضهم إلى 2500ق.م.، وبعضهم إلى عام 1500ق.م.[1].

كان الورق أو البرديات من أهم السلع في التجارة المصرية، ومن أعظم النعم الخالدة التي أنعم بها المصريون على العالم. وكانت طريقة صنعه أن تقطع سوق نبات البردي إلى شرائح توضع متقاطعة بعضًا فوق بعض، ثم تضغط ويصنع منها الورق عماد المدينة، وحسبنا دليلاً على حسن صنعه أن ما كتب عليه من المخطوطات منذ خمسة آلاف عام لا يزال حتى الآن باقيًا متماسكًا سهل القراءة. وكانت الكتب تصنع من الأوراق بضمها بعضها إلى بعض، وإلصاق الطرف الأيمن من الصفحة بالطرف الأيسر من الصفحة الأخرى، فتتكون منها ملفات يبلغ طول الواحدة منها أحيانا نحو أربعين ياردة، وقلما كانت تزيد على هذا في الطول. وكانوا يضعون حبرًا أسود لا يتلاشى بمزج الصمغ النباتي بالماء على لوحة من الخشب. أما القلم فكان قطعة بسيطة من أغصان الأشجار يعالج طرفها ليكون كقلم الرسام[2].

لقد كانت الكتابة الهيروغليفية تتكون من خمسمائة رمز مع معان مقطعية وحروف هجائية، الأمر الذي جعلها أكثر صعوبة في التعلم. ولهذا نشأ شكل سريع وسهل من الكتابة استخدم في الكتابة العادية، أما الطراز الأول فقد احتفظ به ليستخدم في النقوش المقدسة على الآثار، لذلك أطلق عليها اليونان اسم الكتابة الهيراطية (المقدسة)، ولكنها سرعان ما عم استخدامها في الوثائق العامة والتجارية والخصوصية، ثم نشأ نمط آخر من الكتابة أكثر اختصارًا من النمط الأول وأقل منه عناية، لذلك سمي بالكتابة الديموطيقية (الشعبية). لكن المصريين كانوا يصرون على أن لا ينقشوا على آثارهم إلا الرموز الهيروغليفية الفاخرة الجميلة، ولعلها أجمل نمط من الكتابة عرف حتى الآن.

إن معظم ما خلفه المصريون القدماء مدون بالكتابة الهيراطية (المقدسة). وكان لدى المصريين دور للكتب يشرف خزنة عليها، فقد كتب على قبر موظف كبير في الأسرة الرابعة أنه (كاتب دار الكتب)، وربما كانت مخزنًا للسجلات والوثائق الرسمية وليست مكتبة خاصة بالكتب. وقد وصلت إلينا مكتبات مصرية يرجع تاريخها إلى 2000ق.م.، وتحوي برديات مطوية ومحفوظة في جرار معنونة ومصفوفة على رفوف. وعثر في إحدى هذه الجرار على أقدم صور من صور قصة ملاح بحري مصري تتحطم سفينته في البحر، وتقذف به الأمواج إلى إحدى الجزر، وهي تشبه إلى حد كبير قصة روبنسن كروزو المعروفة[3].

ويرى ديورانت أن كتابة التاريخ في مصر قديمة قدم التاريخ، بل إن ملوك عصر ما قبل الأسر كانوا يحتفظون بسجلات تاريخية تفاخرًا وإعجابًا بأنفسهم. وكان المؤرخون الرسميون يصحبون الملوك في حملاتهم، ولكنهم لا يدونون هزائمهم، بل يسجلون أو يخترعون من عندهم تفاصيل انتصاراتهم؛ لأن كتابة التاريخ قد أضحت حتى في ذلك العهد البعيد شيئًا للزينة والتجميل. وأخذ العلماء المصريون اعتبارًا من عام 2500ق.م. يكتبون قوائم بأسماء ملوكهم ويؤرخون السنين بحكمهم، ويذكرون الحوادث المهمة في كل حكم وفي كل عام، فلما تولى تحتمس الثالث الحكم كانت هذه الوثائق قد أصبحت تواريخ بحق، تفيض بالعواطف الوطنية[4].

ومثلما انتقلت عناصر الحضارة من الشرق إلى مصر، كذلك انتقلت عناصر الثقافة إليها من الجهة نفسها، لا سيما من بلاد الرافدين والجزيرة العربية، وهذا ما يفسر ارتباط مصر الدائم بآسيا وليس بأفريقيا عن طريق موانئ البحر المتوسط والبحر الأحمر، بينما كانت الصحاري في الجنوب والغرب تفصلها عن أفريقيا. ومن ثم كان من الطبيعي أن نجد في الثقافة المصرية عناصر كثيرة من ثقافة ما بين النهرين. ويرى ديورانت أن الكتابة التصويرية التي كان المصريون يستخدمونها قبل عصر الأسر الحاكمة قد انتقلت إلى مصر من بلاد السومريين، وكذلك استخدام الأختام الأسطوانية وعجلة الفخار وغيرها قد عرفت في بلاد ما بين النهرين، قبل أن تظهر في مصر بزمن طويل[5].

ونستخلص من هذا العرض أن الكتابة المسمارية الصورية قد ظهرت في بلاد سومر جنوب العراق، ومنها انتقلت إلى بابل وآشور وبلاد فارس، ثم إلى بلاد الشام

ومصر، ثم تطورت بفضلها الكتابة إلى حروف هجائية نقلها الفينيقيون إلى مصر وإلى شمال أفريقيا وبلاد اليونان وروما، حيث ظهرت بفضلها اللغات اللاتينية والفارسية وغيرها. وبذلك وضعت حضارة وادي الرافدين التي اخترعت الكتابة لأول مرة في تاريخ البشرية نحو سنة 3000ق.م.، العالم القديم بأسره على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخه، أصبح فيها الإنسان قادرًا على تدوين كل ما يحتاج من أفكار وحاجات وتجارة وأناشيد ونصوص متنوعة، صارت اليوم تمثل المصادر الوثائقية القيمة التي تساعد على كتابة تاريخ تلك العصور.

3 – الوثيقة الورقية – حضارة الورق والطباعة:

في سنة 105م تمكن رجل صيني يدعى تساو لون من اختراع الورق، هذه المادة السحرية البسيطة التي غيرت حياة العالم وثقافته، وأصبحت الوسيلة الفعالة في نشر الأفكار والثقافات بين الشعوب والأمم، وأحدثت نقلة نوعية في تدوين الوثائق، ومن ثم في تيسير الكتابة التاريخية وتفسير التاريخ. ليس ذلك فقط، بل جعلت من تأليف الكتب ونسخها ونشرها أمرًا ممكنًا وأكثر يسرًا من ذي قبل، وأصبح في متناول اليد الحصول على نسخ متعددة من تلك الكتب ونقلها من مكان إلى آخر، ومن بلد إلى بلد. والأكثر من ذلك، أصبح الورق هو الوسيلة التي تكتب به المراسلات الرسمية، وكذلك المعاهدات والبيوع والعقود والأوامر العليا وما إلى ذلك، وبالتالي أصبحت إمكانية المحافظة على تلك الوثائق والمعاهدات والأوامر وغيرها ميسورة لأطول فترة ممكنة.

إلا أن هذا الاختراع لم يجر تداوله على نطاق واسع في العالم آنذاك حتى ظهور الإسلام وانتشاره شرقًا وغربًا، حيث تعلم المسلمون صناعة الورق من الأسرى الصينيين بعد فتح سمرقند سنة 751م، حتى أصبحت هذه الصناعة شائعة في بغداد سنة 794م، إلى الحد الذي جعل الخليفة العباسي هارون الرشيد يصدر أمرًا بأن لا يكتب الناس إلا في الكاغد (أي الورق). وترتب على ذلك ظهور طبقة اجتماعية جديدة سميت الوراقين لكثرة العاملين في هذه الصناعة، وأصبح سوق الوراقين في بغداد من أشهر أسواقها، الصناعة التي أسهمت بشكل فاعل في تنشيط حركة التأليف والنشر وتدوين الوثائق السياسية والشرعية والتجارية. ثم جاءت بعد ذلك

مرحلة جديدة من تطور عملية الإنتاج الفكري والوثائقي، وهي مرحلة اختراع الطباعة الخشبية في الصين سنة 600م، تكاملت عملاً وصناعة وإنتاجًا مع مرحلة اختراع الورق، ثم تطورت تدريجيًا من الطباعة الخشبية إلى الطباعة الحجرية ثم الطباعة المعدنية، فلها الفضل في مجال نقل الثقافات والحضارات وتداولها بين شعوب العالم المختلفة. ليس ذلك فقط، بل جعل من عملية النقل والتداول هذه أفضل وأسرع وأسهل مما كانت عليه في السابق، وأكثر غزارة في كمياتها، وبذلك أعطت الحضارة الصينية للحضارة الإنسانية إنجازًا رائعًا تكاملت فيه مع الحضارة السومرية، التي أعطت البشرية اختراع الكتابة وصياغة بعد جديد للفكر والحضارة الإنسانية، أصبح فيها الكتاب والتأليف بالاعتماد على الوثيقة التاريخية الورقية سمة مميزة للإنتاج الفكري ونقل الثقافات بين الأمم. وهنا لابد من الإشارة إلى أن نقل صناعة الورق إلى أوربا قد تم بفضل العرب المسلمين، وبالتالي فقد كان لتزامن اختراع الطباعة وظهور الإسلام بعد سنوات قليلة من ذلك التاريخ أثر كبير في تغير مجرى تاريخ العالم.

4 – متغيرات جديدة في ماهية الوثيقة– الحضارة الصناعية:

مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أخذت معالم الحياة والمجتمع البشري بالتغير: الاقتصاد والسياسة، الطبقات والتكوين الاجتماعي، الفكر والثقافة، فهو عصر العلوم الحديثة وتطبيقاتها العملية التي أطاحت بنظرية أصالة الحضارة، وجعلت منها تراثًا بشريًا إنسانيًا مشتركًا لجميع أمم الأرض. ولم يعد فيها العلم حكرًا على أمة من هذه الأمم أو شعبًا من شعوبها، بل أصبح في متناول الجميع، وهذه ميزة لم تكن موجودة في الحضارات السابقة.

وفضلاً عن ذلك جعلت الحضارة الصناعية المجتمعات الإنسانية أكثر اقترابًا من بعضها البعض بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات الحديثة، مثل خطوط السكك الحديد والسيارات والطائرات والبواخر التي تسير بسرعة غير معهودة من قبل، وتربط بين المدن والبلدان على مسافات تمتد لمئات أو آلاف الكيلومترات بزمن قصير. كما أصبحت المعلومات متاحة بين الشعوب لأول مرة على نطاق واسع وسريع بفضل الثورة الصناعية، من خلال انتشار الصحافة واتساع نطاق النشر المعرفي، نتيجة لتطور وانتشار المطابع الحديثة ذات الإنتاج الواسع والسريع. كما زادت الصلات بين

الشعوب المختلفة بسبب تطور وسائل الاتصالات البرقية، وانتشار استخدام الهاتف والمذياع، حتى أصبح من الممكن أن نطلق على هذا العصر صفة عصر اشتراكية الحضارة الإنسانية. ولم تكن هذه الإنجازات هي نتاج أمة معينة، بل شاركت في تحقيقها شعوب أوربا المختلفة، وساهمت في تطويرها شعوب العالم الأخرى، فهي نتاج المجتمع الإنساني المتحضر، وإن كانت تبدو وكأنها ثمرة من ثمرات الثورة الصناعية في أوربا، إلا أنها في حقيقتها ثمرة من ثمار تراكم المعرفة الإنسانية وتطورها عبر العصور، بدءًا من اختراع الكتابة إلى الثورة الصناعية في أوربا. وفي كل هذه المراحل التاريخية المهمة، كانت الوثيقة على اختلاف أشكالها هي الوعاء الذي انتقلت فيه المعارف البشرية من عصر إلى عصر، ومن أمة إلى أمة.

5 - الوثيقة الإلكترونية - الحضارة الإلكترونية المعاصرة:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإبان النصف الثاني من القرن العشرين، دشنت الحضارة البشرية عصرًا جديدًا من التطور، ذلك هو عصر الثقافة الإلكترونية والحاسوب الآلي، والذرة وثورة الاتصالات الإعلامية، واكتشاف الخارطة الجينية للجسم البشري والـ DNA وما إلى ذلك، فقد دخلت عناصر جديدة في ميدان التوثيق التاريخي وبالتالي تفسير التاريخ، فلم تعد الوسائل التقليدية في خزن المعلومات ونقلها وتداولها كافية لاحتواء الإنتاج الوثائقي الهائل للمعلومات؛ فدخلت وسائل جديدة مثل الأقراص المغنطة CD وDVD وMP3 والفلاش وغيرها، لتكون بدائل عن الوسائل القديمة؛ وبذلك أصبح في الإمكان حفظ ونقل وتداول الإنتاج الإعلامي والثقافي والفكري بطريقة سهلة، ولا تحتاج إلى حيز كبير لخزنها، الأمر الذي يؤكد أن العالم المعاصر دخل حضارة جديدة وعصر جديد، يقوم على أساس التغير الهائل في وسائل حفظ وتخزين ونقل وتداول الوثائق والمعلومات.

المبحث الثاني

إسهام المكتبات ودور الأرشيف في حفظ التراث والتاريخ القديم

من الكتابة كانت البداية:

ارتبط ظهور المكتبات ودور الأرشيف ارتباطًا وثيقًا بظهور الكتابة وانتشارها في الحضارات القديمة، وكان من أبرز ما ترتب عليها ظهور الكتب والمؤلفات المتنوعة، والملاحم والسير البطولية للملوك والحكام، الأمر الذي تطلب بدوره تأسيس المراكز والمؤسسات اللازمة لحفظها وإدارتها والإشراف عليها. وقد تحولت كل هذه الرقم والألواح الطينية بمرور الوقت إلى مصادر أصيلة للمعرفة التاريخية عن تاريخ العراق القديم.

يبقى العالم مدينًا لإبداعات العراقيين القدماء في اختراع الكتابة أقدم وسيلة للتدوين[6]، وهي الكتابة التي تعد أهم محصلة حضارية حققها إنسان بلاد الرافدين قديمًا[7]، كما عدت أثمن إسهام قدمته هذه البلاد إلى الإنسانية جمعاء[8]. وهي أولى الدلائل على النضوج الحضاري الذي أدخل الإنسان إلى حقبة جديدة من حياته، ألا وهي الحقبة التاريخية، والتي لولاها ما استطاع الإنسان أن يسجل أحداث حياته اليومية وعلومه ومعارفه وتراثه، وأن ينقلها إلى الأجيال المقبلة[9].

لقد بدأت الكتابة في سومر جنوب العراق بحدود نهاية الألف الرابعة (3200-3100ق.م.)، وكانت على شكل صور مرسومة على رقم من الطين[10]. وكان عصر الوركاء أو أوروك (جمدت نصر حاليًا) يشكل البداية الحقيقية لظهور الحياة المدنية والكتابة في تاريخ العراق القديم، إذ إن أقدم الرقم الطينية التي عثر عليها تزامنت تاريخيًا مع بناء معابد أوروك[11]. وكانت علامات الكتابة في البدء صورًا للأشياء الحية

وغير الحية التي أدت دورًا رئيسيًّا في حياة المجتمع، وكانت صور الكلمات تكتب في البداية بشكل شاقولي (عمودي) على غرار الكتابة الصينية اليوم، إلا أن طريقة الكتابة على اللوح سرعان ما اتخذت شكلاً أفقيًا؛ وذلك حفظًا على سلامة الكلمات المكتوبة من التأثر بحركة اليد عند الكتابة[12]، وقد تحولت الكتابة الصورية إلى كتابة مقطعية بعد ألف عام على أيدي البابليين[13].

كانت الرقم أو الألواح الطينية والتي يطلق عليها باللغة السومرية اسم (دب - dub) هي وسيلة التدوين في بلاد ما بين النهرين في ذلك الوقت، حيث كانت انعكاسًا لطبيعة البلاد الجيولوجية التي تطغى عليها السهول الرسوبية الطينية، ومن هنا كانت حضارة العراق القديمة توصف عادة بأنها حضارة طينية[14]. ولكن بمرور الوقت اخترع العراقيون وسائل أخرى للكتابة؛ فاستخدموا ألواحًا من الخشب مغطاة بطبقة من الشمع كانت تطبع عليها العلامات، وتطورت الكتابة من الكتابة الصورية إلى الكتابة المسمارية في أوائل الألف الثالثة (3000ق.م.)، عندما أخذوا يستخدمون قلمًا من القصب ذي مقطع مثلث بدلاً من الرسم؛ فأنتج هذا العمل إشارات مؤلفة من خطوط وضربات مستقيمة (مسمارية) متماثلة، ولكن بأعداد واتجاهات مختلفة وبشكل أفقي ومن اليسار إلى اليمين. وسرعان ما انتشرت الكتابة المسمارية لتستخدم فضلاً عن اللغة السومرية اللغات الأخرى كالأكدية والآشورية والعيلامية[15].

تقلصت علامات الكتابة من 2000 علامة صورية إلى نحو 550 علامة مسمارية، وكان الكتبة والنساخون (dup- sar) يكتبون ما هو مطلوب منهم على هذه الألواح وهي رطبة، ثم يقومون بتجفيفها وفخرها بالنار، ثم حفظها. وكان هؤلاء يقومون بنسخ الألواح بعدة نسخ، لاسيما الأدعية والصلوات ووصفات السحر. وكان التدوين حكرًا على هؤلاء النساخ أو الكتاب الذين كانوا على عدة مراتب، بحسب خبرتهم ومهاراتهم المكتسبة من فنون الخط المسماري. وكانت مهنة النسخ تنحصر في أحيان كثيرة في أسر معينة تتوارث هذه المهنة. وكان من عادة هؤلاء النساخ أنهم يكررون السطر الأخير من الرقيم في أعلى الرقيم التالي؛ لكي يتمكن الإنسان من متابعة موضوع الرقيم بصفحاته المتعددة بشكل صحيح. وأكثر ما يثير دهشتنا اليوم أن الناسخ أو الكاتب كان يضع في نهاية كل فصل ذيلاً أو هامشًا، يذكر فيه المصدر

الذي أخذ منه هذه المعلومات، واسم الكاتب أحيانًا ومكان كتابة المصدر، وأحيانًا اسم الملك الذي أمر بكتابته، على غرار ما نقوم به اليوم عند كتابة البحوث أو الكتب(16).

كيف ظهرت المكتبات في العراق القديم؟

كان الغرض الأصلي الذي جعل السومريين يخترعون الكتابة هو حفظ السجلات والوصولات والبضائع الموجودة في المخازن، ولكن سرعان ما تطور استعمالها إلى تطبيقات أوسع، ففي أوائل الألف الثانيةق.م. ، كانت الوثائق البابلية المكتوبة بالخط المسماري تشمل الأساطير والقصص البطولية وأدب الحكمة، والقوانين والمعارف الفلكية والمسائل الرياضية، والسجلات التاريخية وقرارات المحاكم والحوليات التاريخية، والتعليمات الزراعية وعقود العمل والوثائق الإدارية، والنصوص المستعملة في العبادة والطقوس الدينية والسحر والتعاويذ، والتمارين المدرسية والمعاهدات الدولية والقواميس، أو جداول المترادفات والمعاني وقواعد اللغة السومرية، والرسائل المتبادلة بين الملوك(17).

وتتناول هذه الدراسة كيفية ظهور مراكز حفظ الوثائق والسجلات، والتي أطلق عليها باللغة السومرية القديمة اسم: (اي- دبّا e-dub-ba) وتعني بيت الرقم، والتي تحولت تدريجيًا من مؤسسات أرشيفية صغيرة إلى مكتبات ضخمة تضم عشرات الآلاف من الوثائق والسجلات في العراق القديم، بصفته أول بلد في العالم اخترعت فيه الكتابة، وكان اختراعها يمثل البداية الحقيقية لظهور التدوين وتوثيق نشاطات الدولة المختلفة، ومن ثم تدوين سير الملوك والحكام وإنجازاتهم. وتعدى الأمر ذلك تدريجيًا مع تطور العلوم والمعارف وظهور الكتاب المعرفي، الذي استلزم حفظه وصيانته تأسيس مراكز ومكتبات خاصة لهذا الغرض. وكان المشرف على المكتبة كاهنًا كبيرًا على الأغلب في المعابد، أما في القصور الملكية فكان يشرف عليها موظف كبير على اتصال مباشر مع الملك، الأمر الذي يدلل على مدى اهتمامهم بدور الوثائق والمكتبات. وكان هذا المشرف يسمى (راب- كركي - ناكو)، وكان هذا ذا مكانة خاصة في البلاط الآشوري(18). أما المكتبة فقد كانت تسمى في اللغة السومرية أيضًا: (ام- كو- لا im - gu- la)، وفي اللغة الأكدية عرفت باسم (كركي- ناكو). وقد

تطلب حفظ الوثائق والكتب ابتداع أساليب خاصة لتصنيفها وفهرستها، بوضع لوائح تعريفية عليها، وحفظها في جيوب وصناديق وجرار خاصة تصنف وفقًا إلى مواضيعها[19]، وهذا يشير إلى أن هناك موظفًا أو أكثر يعملون في المكتبات أو دور الوثائق، وهما: المشرف أو المدير المسؤول عنها، والناسخ أو النساخون الذين يقومون بنسخ النصوص وتصنيفها وفهرستها، وحفظها بجرار أو محافظ خاصة، ووضعها على رفوف أفقية.

لقد دلت المكتشفات الآثارية أن المعابد والمدارس والقصور الملكية اتخذت أماكن لحفظ الوثائق والكتب، بتخصيص قاعات وأجنحة منها لهذا الغرض، كما دلت عليه مكتبة آشور بانيبال والمكتبات الأخرى التي عثر على بقاياها، وكانت محتوياتها توضع على رفوف خاصة مصفوفة بجانب بعضها بعضًا. أما إدارتها والإشراف عليها، فكانت موكولة إلى موظف كبير في الدولة يكون مسؤولاً مباشرة أمام الملك، أو تحت إشراف أحد الكهنة في المعبد.

وإذا كنا اليوم ننظر إلى من يقوم بالإشراف على حفظ الكتب والوثائق على أنها أمانة في عنقه لأهميتها، لذلك سمي بأمين المكتبة أو أمين المحفوظات، فإن هذه الأمانة كانت معروفة لدى العراقيين القدماء، إذ كان ثمة عرف سائد في بيوت الرقم يمنع من الاستيلاء على الرقيم أو إتلافه، لئلا يقع من يقوم بذلك تحت طائلة اللعنة الإلهية التي هي أشد هولاً من أي عقاب جسدي، بل إن العناية بالرقم الخاصة بالمعارف والعلوم ونصوصها أشبه ما تكون بالشيء المقدس احترامًا للعلم. أما الرقم الوثائقية كالمعاملات الشخصية والتجارية فكانت تعد بعد تسجيلها من قبل الكاهن - الكاتب نصًّا قانونيًّا لا يجوز التلاعب به[20].

كانت الرقم الطينية ترتب في المكتبة موضوعيًّا، وكان يطلب أحيانًا من الناسخ إضافة هوامش للملاحم والقصائد الشعرية الطويلة، تشير إلى السلسلة من الرقم، وأحيانا يذكر اسم الناسخ أو الكاتب. وقد يطلب الملك أو أمين المكتبة من الناسخ إضافة بعض اللعنات على من يسرق الرقيم أو لا يعيده إلى مكانه أو إلى أصحابه. وقد وجدت بعض الرقم الطينية في عدد من مكتبات ما بين النهرين مرتبة بحسب أسماء أصحابها[21]. وكانت العناية ببيوت الرقم في المعابد والمدارس والقصور الملكية قد تطورت إلى درجة كبيرة، حتى وصلت إلى استحداث فهرس لتلك الرقم، إذ لم تكن

مهنة الكهنة مقصورة على الأمور الدينية فحسب، بل كانت لهم مهام ثقافية للاستزادة في المعرفة واستنساخ التآليف الأدبية والدينية من وثائقها الأصلية[22].

لقد سجلت هذه الفهارس لأول مرة في تاريخ البشرية محتويات بيت الرقم، وكانت هذه الخطوة المتقدمة في مجال نظام المكتبة القديمة قد سبقت في زمنها فهارس مكتبة الإسكندرية بنحو 500 سنة تقريبًا. وهناك لوح محفوظ في متحف جامعة بنسلفانيا ورد فيه 62 عنوانًا من المؤلفات المتنوعة، وقد قسم أمين المكتبة العناوين الأربعين الأولى على عشر مجموعات، وقسم ما تبقى على مجموعتين: الأولى ضمت تسعة عناوين، أما الثانية فقد ضمت ثلاثة عشر عنوانًا. وهناك رقيم آخر محفوظ في متحف اللوفر ضم 68 عنوانًا قسمت على أربع مجموعات، وما زالت الأسس التي اعتمدها أمين المكتبة في تقسيمه إلى هذه المجموعات مجهولة لدى الباحثين، ويرجح هؤلاء بأنها فهرست بحسب وصفها على الرفوف أو بحسب أحجامها، ولكنها بالتأكيد لم تفهرس بحسب مواضيعها هنا[23].

الجدير بالذكر أن أول شكل من أشكال المكتبات التي تم اكتشافها هي خزانة المعبد الرئيسي في مدينة أوروك 3200-3000ق.م. والتي تدعى اليوم بالوركاء، إلا أن معظم محتوياتها قد نهبت من قبل هواة الآثار الأجانب الذين باعوها إلى متاحف بلدانهم. كما وجدت خزائن للكتب والوثائق في معابد المدن العراقية القديمة في أور وسبار ولكش وغيرها، وكانت مكتبة سبار (أبو حبة 45 كم عن بغداد) أكثر هذه المكتبات رونقًا في فنها المعماري، حيث استخدم اللبن وأغصان الأشجار في تشييد رفوف المكتبة داخل إحدى غرف المعبد المطلة على قاعة كبيرة، من المرجح أنها كانت قاعة للمطالعة[24]. ويكفي أن نشير إلى مدى اهتمام سكان العراق القدماء بالمعرفة والمكتبات بأنهم جعلوا أحد آلهتهم يختص بالكتابة والمعرفة، وهو الإله (نابو)[25]، وكانت معابده في بابل ونينوى تحتوي على مكتبات ملحقة به احتوت على مجاميع من الرقم الطينية، الخاصة بالنصوص المدرسية والتراتيل والطقوس الدينية[26].

مكتبة آشور بانيبال:

شهدت مكتبات وادي الرافدين في العصر الآشوري (2000-605ق.م.) تطورًا كبيرًا، فقد أسس الملك آسرحدون (722-705ق.م.) مكتبة ضخمة احتوت على

نصوص كثيرة تخص الثقافة الآشورية، وقد عثر على رقم كتبت في عهده وعليها ختم مكتبته. وكانت مكتبة الملك آشور بانيبال (669-627ق.م.)[27] من أهم وأكبر المكتبات التي تم اكتشفاها في الحضارة العراقية القديمة. ويعد آشور بانيبال من أعظم ملوك الإمبراطورية الآشورية (2000-216ق.م.)، إذ جمع بين الخبرة العسكرية والتنظيم والشجاعة وبين الثقافة الأدبية والمعرفية؛ فهو الذي قاد الجيوش الآشورية لفتح مصر والسهل السوري وفلسطين، وحارب بلاد عيلام (فارس) مرات متعددة. وفضلاً عن ذلك كان هذا الملك مثقفًا مرموقًا محبًّا للعلم والمعرفة، وتعلم القراءة والكتابة واللغات السائدة في عصره، وكان يلقب بذي الحكمة وناصر الكلمة والمتسامح. ولشدة ولعه بالعلم والمعرفة، أقام معبد الإله نابو قريبًا من قصره؛ لأن نابو كان يوصف بأنه هو الذي يمسك القلم المقدس، والذي يحمل الرقيم (الكتاب) الخاص بالمراسيم الإلهية. ولذلك اهتم آشور بانيبال بتكوين هذه المكتبة فأمر بجمع الرقم من جميع الأماكن الآشورية والبابلية والسومرية التابعة لسلطته، وقد خصص جناح خاص في قصره الضخم لحفظ آلاف الرقم التي قام بجمعها من معظم أنحاء الإمبراطورية، والتي عثر على 25000 رقيم منها، وكان بعضها مذيلاً باسم (نابو-زقب -كين) ابن الكاتب (مردوخ - شم - اقش)، وكان نابو زقب كين والد (عشتار شم ايريش) الذي كان يشغل منصب رئيس البلاط الملكي، والذي أوكلت إليه مهمة تنظيم المكتبة، وهو بذلك يعد أول أمين مكتبة في تاريخ البشرية. وجاء في إحدى الرسائل التي بعث بها آشور بانيبال إلى أحد أعوانه بحثًا عن العلماء والكتب قائلاً: "استصحبوا معكم هؤلاء الرجال الثلاثة وعلماء مدينة بورسيبا، وفتشوا عن جميع الرقم الطينية، وكل ما هو موجود منها في بيوتهم وكل ما هو موضوع منها في معبد إيزيدا.. ابحثوا عن الرقم الطينية الثمينة في دور السجلات والوثائق الموجودة لديكم، والتي في آشور وأرسلوها لنا. لقد كتبت إلى العاملين والمشرفين فما من أحد يمسك عنكم رقيمًا، وإذا رأيتم رقيمًا أو نصًّا دينيًّا لم أكتب لكم عنه وترونه مفيدًا لقصري فابحثوا عنه وأرسلوه إلينا"[28].

كان قصر آشور بانيبال على شكل مربع طول ضلعه 350 متر، ويقع في الزاوية الشمالية من تل قوينجق المحاذي لنهر دجلة غرب مدينة الموصل، وقد وجدت محتويات مكتبته في حجرة طويلة مستطيلة الشكل طول أضلاعها 15×4,5 متر، وتمتد

هذه المكتبة في أصولها إلى مكتبة جده سنحاريب. جاء في ذيل أحد الرقم المكتشفة: "لقد دونت على الرقم ما شئت قراءته وتعلمه ووضعتها في قصري، كل من يأخذها من مكانها أو يزيل ما عليها من كتابة أو يضع اسمه محل اسمي، عسى أن تلعنه الآلهة وتستأصل ذريته من على وجه الأرض"(29). واستنادًا إلى هذه العبارات عدته بعض المصادر التاريخية أول مكتبي عرف في تاريخ البشرية.

وكان ولع بانيبال بجمع الرقم الطينية حافزًا له لكتابة مزيد من الرسائل إلى مناطق دولته الجهوية، يطلب إليها إرسال ما لديها من رقم مكتوبة لحفظها في مكتبته، التي استطاعت أن تحفظ وتصون تراث بلاد الرافدين من الاندثار والضياع. وجاء في أحد هذه الرقم ما نصه: "الملك، سيدي يجب أن يقرأ الرقم، وسوف أضع فيها (أي المكتبة) ما هو مناسب للملك، وسأزيل كل ما هو غير مناسب للملك. إن الألواح التي ذكرتها تستحق الاهتمام بحفظها إلى الأزل". وأكد عالم الآثار أوبنهايم أن آشور بانيبال كون أول مكتبة منظمة في تاريخ الشرق الأدنى القديم(30)، وهكذا عرف العراقيون القدماء فكرة حفظ التراث المعرفي ونقله عبر العصور من جيل إلى جيل.

ويعتقد الباحثون أن هذه المكتبة تكونت من ثلاث مجموعات أساسية:

1- مجموعة قصر الملك سنحاريب.

2- مجموعة معبد نابو في نينوى.

3- ما تمكن رسل ونساخ الملك آشور بانيبال من جمعه ونسخه من أنحاء الإمبراطورية. وهكذا عدت مكتبة آشور بانيبال أول مكتبة وطنية أو قومية في العالم(31).

لقد بلغت الإجراءات الفنية المستخدمة في فهرسة وتصنيف هذه المكتبة درجة عالية من التطور بالنسبة لذلك الوقت، فقد كان أمين المكتبة عشتار شم ايرش من المتخصصين القلائل بهذا الشأن آنذاك، فقد كان المستشار الأكبر في عهد آسرحدون وآشور بانيبال بهذا الشأن، وكان يسكن مدينة كلخو مع عدد كبير من الرقم التي كانت تعود لأسرته، والتي حصل عليها آشور بانيبال بعد ذلك من هذا الشخص، وقد عينه مسؤولاً عن إدارة مكتبة القصر، وبذلك يكون عشتار شمش إيرش أول أمين مكتبة في تاريخ البشرية(32). واستخدم في هذه المكتبة التصنيف الملكي نسبة إلى الملك آشور بانيبال، حيث خصصت بعض أركان المكتبة للمواضيع المهمة، كما

وجدت بعض المجموعات مسجلة على رقعة إضافية. وكان نظام الإعارة يعتمد على الطريقة الحسابية، وكان كل كتاب يتألف من عدة رقم طينية ذات نمط واحد. كما تطور نظام الفهارس في هذه المكتبة، حيث عثر على قوائم منظمة كتب في نهايتها هامش يشير إلى أن الرقية احتوت على معلومات تخص عددًا من الملوك بدءًا من الملك فلان إلى الملك فلان، وهذه تشبه إلى حد كبير نظام البطاقة التعريفية أو بطاقة الفهرسة في المكتبات الحديثة، لكنها ملتصقة بالرقيم نفسه. وكان النساخ يدونون في أغلب الأحيان هامشًا يشير إلى أنهم نقلوا النص من النسخة الأصلية وتم تدقيقه بموجبها[33]. واستخدم الآشوريون أساليب الختم والتنظيم بطريقة تفوقت فيها على الأساليب المماثلة المستخدمة في المكتبات السومرية والبابلية والفرعونية والأوغارثية المعاصرة لها، فكان وضع الهوامش التي تشير إلى مكان النسخ أو اسم المؤلف أو الناسخ، يعد تطورًا مهمًّا في ميدان التنظيم الببليوغرافي للمكتبة[34].

أما أهم محتويات هذه المكتبة فقد توزعت على مواضيع شتى، شملت مختلف المعارف والآداب والعلوم، فضلاً عن الوثائق والمراسلات الإدارية والسياسية. وكانت الصفة البارزة لمجاميع مكتبة آشور بانيبال أنها احتوت على نصوص أدبية وثقافية، فضلاً عن الفأل والسحر وبعض النصوص التعليمية، والكثير من النصوص الملحمية والأساطير والقصائد التي عبرت عن نظرة سكان وادي الرافدين للكون والحياة. ومن بين 20000 رقيم عثر عليها البريطاني هنري أوستن لبارد ونقلها إلى المتحف البريطاني، هناك 1200 رقيم خاص بأعمال السحر والعرافين، الذين كان دورهم يقوم على تأمين السلام الروحي للملوك وكبار المسؤولين بالدولة. كما احتوت هذه المكتبة على أكثر من 2000 رسالة، منها نحو 200 رسالة تخص الملك آشور بانيبال كتبها بنفسه أو أرسلت إليه، وما تزال هناك أكثر من 2000 رسالة أخرى محفوظة في المتحف البريطاني لم يتم الكشف عن مضمونها حتى اليوم، وقد تضمنت بعض الرسائل كشفًا بالهدايا وأنواع الجزية التي كان يتسلمها آشور بانيبال بعد فتحه لسورية وفلسطين ومصر، كما كانت هناك بعض الرقم التي تخص التشريفات الملكية. ومن بين محتويات هذه المكتبة:

1- 6000 رقيم تخص تقارير إدارية وعسكرية من القادة والحكام في أنحاء الإمبراطورية الآشورية.

2- 3000 رقيم هي رسائل من الملوك الآشوريين إلى حكام المدن التابعة لهم في سهل كنعان (فلسطين).

3- 1000 رقيم تخص مدينة بابل وأحوالها، من بينها رقيم كبير رسم عليه مخطط للمدينة خلال حصارها من آشور بانيبال.

4- رقم تتعلق بطلبات التعيين في الوظائف، أو بتحديد مقادير الجزية على مدن كنعان من مواد الذهب والفضة والأحجار الكريمة، والجلود والعاج والمنسوجات، والأخشاب والدروع والقصدير والحديد[35].

5- رقم تخص الملاحم البابلية، ومنها:

أ- ملحمة كلكامش: وهي تتكون من 12 رقيمًا احتوت على نحو 3000 بيت أو سطر، تمثل أقدم عمل ملحمي أدبي في العصور القديمة، وهي مدونة باللغة الأكدية، يعود تاريخها إلى العهد البابلي القديم في حدود القرن السابع عشر، أو الثامن عشر ق.م.[36].

ب- ملحمة الآلهة عشتار الخاصة بمدينة نينوى، التي تحكي قصة نزولها إلى العالم السفلي بحثًا عن حبيبها تموز، الذي قتل إثر تعرضه لهجوم أحد ذكور الخنازير.

ج- ملحمة الخليقة التي تحكي قصة الصراع المرير الذي دار بين التنين تيامات والإله مردوخ الذي عبده الآشوريون أيضًا.

د- قصص خيالية تدور حول إينانا الذي حمله نسر كبير إلى السماء، ثم سقط بعد أن أعياه التعب.

6- وفضلاً عن ذلك احتوت المكتبة على مجموعة من المؤلفات، مثل:

أ- دائرة معارف لقواعد اللغة الآشورية - البابلية.

ب- جدول بأسماء ضباط إيبونيوس.

ج- سلسلة تاريخ مملكتي بابل وآشور.

د- معاجم جغرافية للجبال ومناطق أخرى.

هـ- معاجم من المستندات الإحصائية والجداول.

و- مقالة عن الحقوق الخاصة.

ز- حوليات تضم تاريخ الأحداث بحسب تسلسلها الزمني، من ضمنها وقائع تغيير الحدود بين بابل وآشور، وأسماء الملوك الذين حكموا في الفترة 1600-800ق.م. لقد أضافت هذه المكتبة عددًا من الحوليات التي ابتكرها الآشوريون، ومنها تدوين النصوص الملكية والتقارير السنوية التي شملت أخبار الملوك الآشوريين وفتوحاتهم وانتصاراتهم، وأحداث البلدان التابعة لهم في سورية والعراق وإيران، مسجلة حسب تسلسل سنوات حكم كل ملك. وكان الكتاب يرافقون الملوك في حملاتهم لتدوينها على أسطوانات منشورية الشكل، توضع نسخ منها في إحدى زوايا القصر، بينما تحفظ النسخ الأخرى في المكتبة. وهناك رقم أخرى تضمنت موضوعات متنوعة، مثل قوائم مطولة بأسماء النباتات والظواهر الفلكية، والجبال والأنهار والأشجار، وعلامات الرياضيات وقواعد اللغة، وقوائم بالمترادفات ووصفات طبية[37]. إن هذه المكتبة تعد بحق دائرة معارف متكاملة تحوي أهم ما توصل إليه الأقدمون من المباحث التي أشرنا إليها. كما إن فهارس المكتبة والتواقيع التي على ألواحها وختم المكتبة واسم صاحبها وبعض المكتبات الأخرى، لم يكن معمولاً به في المكتبات الأخرى، سواء أكانت مكتبات حكومية أم مكتبات معابد خالية من هذه الأمور[38]. وقد وصف جيمس برستيد هذه المكتبة قائلاً: "إن مكتبة آشور بانيبال تعد في الحقيقة أول مكتبة منظمة وجدت في آسيا -فيما نعلم- وقد اشتملت على مواضيع مختلفة ما بين دينية وعلمية وأدبية، جمعت ونسقت بأمر الملك. ولقد فاق الآشوريون البابليين في مضمار العلوم والآداب، ولم يكونوا مجرد نقلة عنهم"[39]. أما أندريه ماسون وبولا سلفان فقد اختصرا ما ذكرناه آنفًا عن هذه المكتبة بقولهما: "وأهم المكتبات التي كشف النقاب عنها النقاب هي مكتبة قصر نينوى، التي يعود تاريخها إلى القرن السابع قبل الميلاد. عشرون ألف لوحة منها السليم ومنها ما لحقه بعض العطب قد اكتشفها هناك العلماء والمنقبون البريطانيون،

وأودعـت المتحـف البريطـاني، إلى جانـب عـدد كبـير مـن الحجـج العقارية أو إفادات التملك (الملكية) والرسائل الرسمية. يوجد في هذه المكتبـة بعـض النصـوص العلميـة والرياضيـة والفلكيـة والطبيـة أيضًـا. وكثـير مـن اللوحـات أيضًـا تعـود لسلاسـل معينـة وتحمـل دمغـات خاصـة، تـدل على بلد المنشأ أو حقوق المؤلف أو مطابقة النسخة للوحة الأصلية"[40].

خلاصـة القـول: إن مجمـل تـاريخ وادي الرافـدين قـد كشـف مـن خـلال تفسـير الكتابات السومرية واللغة الأكدية التي سادت الكتابات التي خطها المؤلفون والنساخ في مكتبة نينوى. وقد برهنت محتويات هذه المكتبة على أنها أوسع مجموعة تمثل بلاد ما بين النهرين، وأنها أول مكتبة وطنية أو قومية في العالم، استطاعت أن تساهم في حفظ تراث العراق القديم على مدى زمني يتعدى الثلاثة آلاف سنة.

المبحث الثالث

المستقبل وصناعة التاريخ

لن يمضي وقت طويل حتى يتحول التاريخ إلى صناعة من الصناعات الأساسية في رسم حياة الأمم والشعوب، فاليوم نستطيع أن نتوقف عند عشرات الكتب التي لا تبحث في الماضي، بل في المستقبل وتطوراته وتحدد سمات السنوات القادمة، بل حتى العقود القادمة إن لم نقل القرون. وأصبح للدراسات المستقبلية أقسام ومعاهد جامعية وأكاديمية متخصصة، وبالتالي سوف لا يكون مستحيلاً أن توضع الأحداث التاريخية مسبقًا وفق (سيناريوهات) معدة سلفًا، ثم يجري تنفيذها على الواقع، وهذا كله سيحدث تغيرات كبيرة على صعيد الدراسات التاريخية، أو المؤرخين الذين قد لا تقتصر مهمتهم على تدوين وتفسير أحداث الماضي، بل يصبح من واجبهم أيضًا صياغة أحداث المستقبل، عند ذلك لن يكون في وسع المؤرخ أو الباحث في التاريخ لأن يبحث في أسباب الحدث ونتائجه ولا حتى تدوينه؛ لأن كل ذلك قد يتم وضعه وتصميمه وتنفيذه قبل وقوعه، وكان معلومًا قبل حدوثه. فهل سيحتاج عالم المستقبل إلى المؤرخين؟ وماذا سيكون واجبهم؟

وهنا يجب أن نميز بين مقولتين هما: تاريخ المستقبل، ومستقبل التاريخ. الحقيقة أن بعض علماء التاريخ المعاصرين تساءلوا عن مصير التاريخ ومستقبله، وقد وضع جاك لوغوف في كتابه "**التاريخ الجديد**" تصورًا لثلاث فرضيات بهذا الشأن، وهي:

1- إما أن يواصل التاريخ انبثاثه في بقية العلوم الإنسانية الأخرى، ويبتلعها ليكون (مدًّا تاريخيًّا) بوصفه علمًا شموليًّا لدراسة الإنسان، أي دراسة الإنسانية.

2- وإما أن يقع الالتحام بين العلوم الإنسانية الثلاثة المتقاربة: التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، ويتكون من ذلك ما يمكن أن يطلق عليه

اسم "التاريخ السوسيولوجي" أي: التاريخ الاجتماعي، أو اسم "الأنثروبولوجيا التاريخية".

3- وإما أن يفقد التاريخ حدوده، ويتوقف عن مغازلة العلوم الإنسانية الأخرى، فيتحصن في حقل جديد ويقاطع بقية العلوم[41].

وإذا كان تاريخ المستقبل سيأخذ شكل (السيناريوهات) المعدة سلفًا، إلا أن هذه الحالة ستبقى مقتصرة على التاريخ السياسي وأنظمة الحكم والحكام. أما التاريخ الاجتماعي فسيبقى يسير في خطاه التقليدية على الأقل غير معروفة أو محددة.

والجدير بالذكر أن فلاسفة التاريخ المعاصرين تنبهوا إلى أن المؤرخين منذ عشرين سنة تقريبًا، بدؤوا استخدام الحاسوب في إجراء العمليات الحسابية وغيرها عند إعداد أبحاثهم، ونتج عن ذلك ثورة في المعلومات كان من نتائجها البارزة هو التاريخ الكمي، حتى إن أحدهم وهو إمانويل لو روا لادوري، ذهب في القول مازحًا إن المؤرخ سيكون مستقبلاً مبرمج حاسوب.

وعلى أية حال، يبقى الماضي هو الحقل الوحيد الذي يمارس فيه المؤرخ مهمته، وما دام هذا الماضي واسعًا وغير مكتشف من جوانبه العديدة والمختلفة، فإن وجود المؤرخ سيبقى ضرورة إنسانية، ومهمته ستبقى قائمة، ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يؤدي مهمته التقليدية تلك؟

مهمة المؤرخ:

إن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن التاريخ يتكون من ثلاث عمليات أساسية، هي: التوثيق، أي عملية جمع المعلومات والوثائق الخاصة بكل حدث تاريخي، ثم التدوين، وهي عملية تركيب هذه المعلومات وعرضها، ثم التفسير، وهي عملية تحليل ونقد تلك المعومات والوصول إلى استنتاجات لا تنص عليها، وكشف الأسباب والنتائج غير المرئية للحدث. وبدون هذه العمليات الثلاث لا يكون هناك تاريخ؛ فالتوثيق والتركيب والتفسير أركان أساسية لكل حدث تاريخي، والحاجة إليها أو القيام بها لا تقتصر على المؤرخ أو على فيلسوف التاريخ. والحقيقة لا تبدو عملية الفصل بين الشخصيتين أمرًا ممكنًا؛ فالمؤرخ هو فيلسوف التاريخ وفيلسوف التاريخ هو مؤرخ

ما دام كل منهما يعتمد الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها في عمله التاريخي، وما دام لا يستطيع الاستغناء عن أي منها، وإلا كان عمله ناقصًا ومبتورًا.

والمؤرخ ليس مصلحًا اجتماعيًا وليس من واجبه أن يكون كذلك؛ فواجب المؤرخ هو كتابة التاريخ وتفسيره، بمعنى أنه لا يكتفي بكتابة الحدث التاريخي كما حدث بالفعل، وإلا أصبح مجرد مصور أو ناسخ أو ناقل للأحداث. ولكن فضلاً عن ذلك الوصول إلى أقرب مدى ممكن عن صورة الحدث كما وقع بالفعل، هو أن يشرح بدراسته الحدث تفصيليًا مبينًا أسباب وقوعه ودوافعه المباشرة أو غير المباشرة، ومن ثم عليه أن يتوصل إلى النتائج التي أدى إليها ذلك الحدث، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على سبيل المثال، إننا نمتلك اليوم ومن خلال مؤسسات ومراكز مختلفة صورًا وأفلامًا وثائقية عن أحداث الحرب العالمية الثانية، وسير المعارك سواء في أوربا، أو في الشرق الأقصى، أو في أماكن أخرى من العالم، وهناك أفلام وثائقية عن حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة، بعضها تم تصويره عبر الأقمار الصناعية وتسجيله لحظة بلحظة، فهل تغني هذه الأفلام عن دور المؤرخين والباحثين في دراسة تلك الأحداث؟ كلا بالطبع، وإلا لما ظهرت تلك الكتب والمؤلفات والمذكرات العديدة عن هذه الأحداث، سواء من قبل الأشخاص الذين ساهموا في صنعها وصياغتها، أو من قبل شخصيات أخرى لم تشارك في صنع وصياغة تلك الأحداث عاصرتها أو عاشتها عن قرب. وكل واحد من هذه المؤلفات يروي لنا قصة مختلفة عن غيرها، وهنا يأتي دور المؤرخ في غربلة ونقد وتحليل تلك الروايات والصور والأفلام، ونقلها من شكلها التوثيقي إلى شكلها التاريخي المميز.

وهنا ليس من الضروري أن يمارس المؤرخ دور المصلح الاجتماعي؛ لأن مهمته تقتضي أن يكتب عن كل ما له علاقة بالحدث التاريخي، سواء كان خيرًا أم شرًا، سلبًا أم إيجابًا، يتفق مع نزعاته المختلفة (العرقية، الدينية، الطائفية، السياسية) أم لا يتفق. أما المصلح الاجتماعي فهو انتقائي بطبعه، يختار من الأحداث والوقائع ما يتناسب والموضوع الذي يطرحه؛ فنراه يركز على إبراز عناصر الخير مشيرًا لها، مؤكدًا على إيجابيات الحدث وداعيًا إلى تبيينها، بينما يؤكد من جهة أخرى على إبراز عناصر الشر موضحًا سلبياتها وداعيًا إلى التخلي عنها أو تجاهلها. ومن يقرأ كتب العلامة المصلح الدكتور علي الوردي يجد أنه يقرأ التاريخ بطريقة مختلفة، فيستحضر

من أحداثه ما يدعم دعوته أو قوله أو فكرته، ويقوم بتفسيرها بطريقة تخدم الغرض الذي يرمي إليه، وهذه هي مهمته كمصلح اجتماعي، دون أن يكلف نفسه عناء التدقيق في الحوادث وسيرها وبيان أسبابها ونتائجها وفق منهج محدد. وهذه هي مهمة المؤرخ الذي لا يسوغ له خلط قديم الأحداث بحديثها كما فعل المرحوم الوردي.

لم يعد بإمكان المؤرخ اليوم أن يكتب التاريخ كيفما يشاء وطبقًا إلى نوازعه المختلفة، فما يكتبه اليوم سرعان ما يكشف أمره غدًا، إذ إن اتساع وتطور وسائل النشر المختلفة، لا سيما شبكة الإنترنت التي توفر مئات المواقع التي بإمكان أي شخص أن يكتب فيها ما يشاء، جعلت حق الرد متاحًا لكل فرد، على العكس مما كانت عليه الحال في القرون الماضية. حقًّا إننا نعيش عصر الموضوعية التاريخية، وقد بدأت ملامح هذا العصر تبدو واضحة من خلال أكثر من أربعمائة ألف وثيقة قام موقع ويكيلكس بنشرها على شبكة الإنترنت، كاشفًا بذلك أسرارًا كثيرة وحقائق لم تكن معروفة من قبل عن السياسة الأمريكية في العالم. وربما لن يمضي وقت طويل حتى نجد أن مثل هذا الموقع قد يظهر في أماكن وبلدان متعددة، مما يوفر للمؤرخ معلومات قيمة تتعلق بأحداث العصر، وتكون مهمته استخلاص الحقائق من هذا الكم الهائل من الوثائق وتدقيقها والاستدلال بها.

إن أفكارًا نوعية مهمة أخذت تجد مسارها في عملية كتابة التاريخ منذ سبعينيات القرن الماضي، ومن ذلك فكرة "تجديد التاريخ" التي طرحها الدكتور عمر فروخ في كتابه "**تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه**"، الذي صدر عام 1980. وكذلك فكرة "**التاريخ الجديد**"، وهو عنوان كتاب أصدره المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف عام 1978 مع روجيه شارتييه وجاك روفيل. وإن الفرق بين الفكرتين "تجديد التاريخ" و"التاريخ الجديد" هو فرق بين موضوعين مختلفين تمامًا.

إن فكرة "التاريخ الجديد" التي طرحها الدكتور عمر فروخ هي مرادفة لفكرة إعادة كتابة التاريخ، فالتجديد هنا يؤدي إلى سد الثغرات ووضع إضافات تاريخية لم تكن معروفة من قبل بشأن موضوع سبق وأن درس وبحث. وقد أوضح الدكتور عمر فروخ هذه الفكرة بقوله: "وأما التاريخ الذي يجري في المعالجة المعللة فهو المقصود ببحث "تجديد التاريخ"، وهو مجموع الوقائع التي يجب أن نعيد كتابتها مرة بعد مرة كلما وصلت إلينا تفاصيل جديدة منها، أو انكشفت لنا أسباب مستأنفة لها"[42].

إن تجديد التاريخ لا يعني إلغاء ما سبق من الوقائع، كما يفعل بعض الحكام عند وصولهم إلى الحكم؛ فيأمرون بطمس آثار من سبقهم أو تبديلها أو تشويهها، فتجديد التاريخ ليس بتزوير الحقائق والأحداث، وإنما بتعديلها والإضافة إليها في ضوء ما يستجد من معلومات ووثائق.

أما التاريخ الجديد، فهو الآخر لا يعني إلغاء التاريخ القديم وتجاوزه، وإنما المقصود به ولوج ميادين جديدة لم تحظ باهتمام المؤرخين من قبل. يقول جاك لوغوف في كتابه "**التاريخ الجديد**" الذي صدر عام 1978 متسائلاً: "أليس لتاريخ الفرد العادي دلالته ودراميته مثله مثل تاريخ العظماء؟ ألا يبدو أسقف مونتايو في أهمية مازاران أو تاليران؟ بل ربما نتمكن من خلال سيرته من سبر أعمق للتاريخ الإنساني. أليس لتاريخ اللباس وهيئة اللباس وطريقة الأكل جاذبية أكثر من تاريخ المعارك والاجتماعات الدولية، والجدل البرلماني والحملات الانتخابية التي لا تعدو أن تكون إلا زبدًا للتاريخ، والتي لا تستحق مكانًا في الذاكرة الجماعية؟".

إن المقصود بالتاريخ الجديد هو الكتابة التاريخية عن التاريخ المغيب أو المتروك أو المهمش، مثل تاريخ السكان بالاعتماد على سجلات الولادات، والوفيات المحفوظة في الكنائس خلال القرون الماضية، أو تاريخ الأمراض والأوبئة، أو تاريخ العادات الاجتماعية. ومن المجالات التي يسعى التاريخ الجديد إلى اقتحامها هو مجال تبسيط المعارف التاريخية وإشاعتها بين الناس؛ لأن رواد هذا التاريخ يعون جيدًا أهمية التاريخ في مشاغل الناس، ويسعون لتجويزه دائرة المختصين الضيقة إلى فضاء أرحب[43].

يمكن القول إن التقسيم الذي وضعناه لتطور الحضارة الإنسانية بمراحلها المتعددة، الحجرية والكتابية والورقية والطباعية والصناعية والإلكترونية، هو أكثر انسجامًا مع تاريخ البشرية، بعكس التقسيم الحالي الذي يقسم التاريخ إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة ومعاصرة؛ إذ إن هذه المراحل تتداخل بعضها مع بعض، بعكس التقسيم الذي اعتمدناه، فإذا كان هذا يتطابق مع تاريخ أوربا، فإنه ليس كذلك مع تاريخ الشعوب الأخرى وهكذا.

كما إن الطروحات الجديدة التي شهدها تطور الفكر التاريخ، مثل تاريخ المستقبل ومستقبل التاريخ وتجديد التاريخ والتاريخ الجديد، هي طروحات جديرة بالاهتمام، حيث إن كلاً منهما يمثل موضوعًا قائمًا بذاته، وفكرة تختلف عن غيرها،

فتاريخ المستقبل ما يزال وليدًا غضًّا لم ينضج بعد، ومستقبل التاريخ ما تزال أفكارًا واحتمالات. أما تجديد التاريخ فهو عمل يظهر بين حين وآخر من خلال كتابة التاريخ المغيب أو المزور أو المحرف. وأما التاريخ الجديد فهو ليس جديدًا بحد ذاته طالما أن هناك دراسات متواصلة وإنجازات تاريخية عن حياة الناس العامة، بعيدة عن السياسة وحياة الحكام والقادة.

هوامش الفصل الأول:

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة د. زكي نجيب محمود ومحمد بدران، المجلد الأول (1، 3)، (القاهرة: مكتبة الاسرة، 2001)، ص 104-109.

(2) المصدر نفسه، ص 107.

(3) المصدر نفسه، ص 109-110.

(4) المصدر نفسه، ص 117.

(5) المصدر نفسه، ص 44.

(6) عامر سليمان، التراث اللغوي، موسوعة حضارة العراق، الجزء الأول (بغداد: 1985)، ص 319.

(7) بهيجة خليل، الكتابة، موسوعة حضارة العراق، الجزء الأول (بغداد: 1985)، ص 22.

(8) جان بوتيرو، بلاد الرافدين: الكتابة - العقل - الآلهة، ترجمة ألبير أبونا (بغداد: 1990)، ص 24، ص 242.

(9) الدكتور صلاح سلمان رميض الجبوري، أدب الحكمة في وادي الرافدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)، ص 14.

(10) الدكتور هاري و. ف. الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)، ترجمة كاظم سعد الدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 2000)، ص 77.

(11) الكتابة والتطور الحضاري في العراق القديم، ترجمة وتقديم كاظم سعد الدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 2011)، ص 50-52.

(12) ماكس مالون، حضارة عصر فجر السلالات في العراق، ترجمة كاظم سعد الدين (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص 51-58.

(13) اي. أي. سبيزر، حضارة وادي الرافدين نور لا يخبو، ترجمة كاظم سعد الدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2004)، ص 31.

(14) كان حجم الرقم الطينية المستعملة في الكتابة يتراوح بين 5×10 سم وبين 10 ×25 سم، وكان معظمها بحجم كف اليد لسهولة تناولها بهذا الحجم، وإمكانية الكتابة عليها وهي في قبضة اليد. إما إشكال الرقم فكانت مربعة ومستطيلة ومنشورية ومخروطية، ولكن معظمها مستطيلة الشكل. وكانت تلك الرقم تصنع من الطين النقي الممزوج والمعجون بالماء بعد أن تزال عنه الشوائب، ثم توضع على شكل قوالب وقبل أن تجف تستخدم كمادة للكتابة عليها. ينظر: وليد الجادر وعبد الإله فاضل "دور العلم والمعرفة في العراق القديم"، مجلة المورد (بغداد)، العدد الثالث، المجلد 16، 1987، ص 84 وما بعدها. كذلك:
McMartie, douglas, The Book, (New York,Oxford Universtay Press, 1968) p. 53.

(15) هاري ساغز، عظمة آشور، ترجمة خالد أسعد عيسى وأحمد غسان سبانو، (دمشق: مؤسسة علاء الدين للطباعة والنشر، 2003)، ص 399-401.

(16) فؤاد يوسف قزانجي، مكتبة آشور بانيبال أعظم مكتبات العصور القديمة، الطبعة الأولى (بغداد: دار الشؤون الثقافية، سلسلة الموسوعة الثقافية رقم 41، 2007)، ص 14-15.

(17) هاري ساغز، مرجع سابق، ص 401.

(18) الدكتور رياض عبد الرحمن أمين الدوري، آشور بانيبال سيرته ومنجزاته، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2001)، ص 169.

(19) فؤاد يوسف قزانجي، المصر السابق، ص 14.

(20) مارغريت روثن، علوم البابليين، تعريب الأب يوسف حبي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1984)، ص 123.

(16) Oppenheim, A. L. Ancieut Mesopotamia, (Chicago,Chicago Univerasty, 1974) p. 433.

(21) فاضل عبد الواحد علي، من ألواح سومر إلى التوراة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)، ص 291.

(22) صاموئيل نوح كريمر، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، (القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1967)، ص 371-374.

(23) وليد الجادر وعبد الإله فاضل، مصدر سابق، ص 84 وما بعدها.

(24) نابو ومعناه اللامع، وهو الابن الأكبر للإله مردوخ، وكان نابو إلهًا للعلم والقلم والكتابة والمعرفة والكلمة، ومعبده الرئيس الإيزيدا أي البيت المكين أو معبد الإخلاص ومركزه الرئيس فوق زقورة مدينة بورسبا. ينظر: فؤاد يوسف قزانجي، مصدر سابق، ص 32-33.

(25) الدكتور رياض عبد الرحمن الدوري، مصدر سابق، ص 170.

(26) مكتبة آشور بانيبال: كان أول من نقب في تل قوينجق في الموصل هو القنصل الفرنسي هناك بول بوتا عام 1842، ثم جاء بعده الباحث في الآثار السير هنري لايارد الذي حصل على معلومات وخرائط مهمة عن هذا الموقع من سلفه بوتا، حيث تم الكشف عن قصر سنحاريب في هذا التل، وأماط اللثام عن محتويات هذا القصر ومنها مكتبة كبيرة كانت محفوظة بتنظيم دقيق مدة 2400 سنة. وقد نقل آشور بانيبال أعدادًا كبيرة من محتويات هذه المكتبة إلى قصره ومن سائر البلاد الأخرى، حتى بلغ مجموع ما اكتشف منها نحو 25000 رقيم طيني حفظت جميعها في المتحف البريطاني ومتحف اللوفر. ينظر: الدكتور رياض عبد الرحمن الدوري، مصدر سابق، ص 171.

(27) فؤاد يوسف قزانجي، مصدر سابق، ص 32-36.

(28) أي. وديستون بايك، قصة الآثار السومرية، ترجمة يوسف داود عبد القادر، (بغداد: مطبعة أسعد، 1972)، ص 127.

(29) ليو أوبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص 312.

(30) فؤاد يوسف قزانجي، مصدر سابق، ص 58.

(31) عبد الهادي الفؤادي، دور الثقافة في العراق القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1961، ص 149.

(32) فاضل عبد الواحد، مصدر سابق، ص 143.

(33) فؤاد يوسف قزانجي "مكتبات وادي الرافدين" مجلة الجامعة المستنصرية، العدد 3، بغداد، 1972، ص 454.

(34) المصدر نفسه، ص 65-67.

(35) صاموئيل نوح كريمر، هنا بدأ التاريخ، ترجمة ناجية المراني، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1980) ص 93.

(36) فؤاد يوسف قزانجي، مصدر سابق، ص 68-70.

(37) كوركيس عواد، خزائن الكتب القديمة في العراق، (بغداد: 1948)، ص 50-54.

(38) جيمس برستيد، العصور القديمة، ترجمة داود قربان، (بيروت: 1926)، ص 122.

(39) أندريه ماسون وبولا سلفان، المكتبات العامة، ترجمة نجيب نعيم الحجار، (بيروت - باريس: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1983)، ص 11-12.

(40) جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم د. محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007)، ص 133.

(41) الدكتور عمر فروخ، تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه (إعادة النظر في التاريخ)، (بيروت: 1980)، ص 110.

(42) جاك لوغوف، مصدر سابق، ص 58-59.

(43) المصدر نفسه.

الفصل الثاني

في مفهوم الوثيقة التاريخية

الفصل الثاني

في مفهوم الوثيقة التاريخية

الوثيقة لغة واصطلاحًا:

اشتقت كلمة الوثيقة من الثقة، وهي الائتمان على الشيء. والوثاقة هي مصدر الشيء الوثيق. وأوثقه في الوثائق أي شده، فالوثيق هو الشيء المحكم وجمعه وثائق. ووثقت الشيء توثيقًا[1] أي أحكمته. ولم ترد كلمة وثيقة أو وثائق صريحة بالقرآن الكريم، بل وردت اثنتا عشرة كلمة من مشتقاتها، ذكرت سبعًا وثلاثين مرة، وهي: (واثقكم[2]، يوثق[3]، الوثاق[4]، وثاقه[5]، الوثقى[6]، موثقا[7]، موثقهم[8]، ميثاق[9]، ميثاقا[10]، ميثاقكم[11]، ميثاقه[12]، ميثاقهم[13]) وكلها تفيد معنى العهد. وبما أن كلمة وثيقة هي في صيغة المؤنث ولكنها ليست اسمًا لعلم، لذلك يمكن جمعها جمع تكسير مثل كبيرة كبائر وطريدة طرائد ووثيقة وثائق.

أما المعنى الاصطلاحي للوثيقة التاريخية، فقد اختلفت فيه الآراء، فدوائر المعارف والموسوعات ذكرت تعريفات عامة وشاملة لها، دون التمييز بين مفهوم وآخر؛ فالموسوعة العربية الميسرة وصفت الوثائق بأنها مخطوطات تتألف من لفائف البردي وأدراج الرق، أو مطبوعات تشمل الإجراءات والمراسيم والقوانين والأوامر وحسابات الأموال وغيرها، مما ينشأ عن تأديه أي عمل من أي نوع، ويرجع إليها عند الدراسة وهي لا تقتصر على وثائق الحكومة، بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات حكومية، يستخلص منها الباحثون أدلة لموضوعات تاريخية أو اقتصادية، ونظرًا لأهميتها أصبحت لها (ولاية قانونية)[14] لكي تبقى بعيدة عن أيدي العابثين، وقد برزت أهميتها بالعصر الحديث فأنشئت المعاهد والأقسام في كليات الجامعات والمدارس الخاصة[15].

والحقيقة أن مفهوم الوثيقة واسع شامل؛ فكل وعاء للمعلومات (سواء كان قطعة آثارية أو مخطوطة أو مستندًا قانونيًا أو وثيقة أرشيفية أو كناشة شخصية) هو وثيقة تاريخية، ولكن لكل منها مفهومه الخاص. وقد حاول المختصون في ميدان الوثائق والأرشيف وضع قواعد قانونية ومفاهيم خاصة لتميز هذه الوثائق بعضها عن بعضنا.

مفهوم الوثيقة في القوانين الوثائقية الأجنبية:

اختلفت الوثيقة التاريخية الأرشيفية في مفهومها العام، تبعًا لاختلاف معناها في التشريعات الوثائقية، فلم تظهر هذه الوثيقة في التشريعات بشكل واضح ومميز، وإنما اتصفت بالشمولية والتعميم، وربما كان ذلك مفيدًا أحيانًا لمنح الأرشيفيين أو الوثائقيين مرونة أكثر في العمل على تغطية كل النشاطات الوثائقية. كما تمنح تلك التشريعات المؤسسة الوثائقية أو الأرشيفية سندًا قانونيًا لممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها. وعلى أي حال سنتناول مفهوم الوثيقة في عدد من التشريعات الأجنبية والعربية، كنماذج مختارة من التشريعات الوثائقية.

لقد اهتمت الدول الغربية بموضوع الوثائق منذ وقت مبكر، فشرعت القوانين وأصدرت اللوائح التي من شأنها المحافظة على الوثائق والاهتمام بها. ففي فرنسا أدى قيام الثورة الفرنسية في عام 1789، إلى تفشي عمليات الحرق والإتلاف الموجه ضد وثائق العهد الملكي ووثائق الإقطاع، وكان القرار الذي صدر عام 1792، يقضي بحرق الوثائق الخاصة بالإقطاع والنبلاء على أن يحتفظ بما له صله بالعلوم والفنون فقط[16]. وتلافيًا لهذا الخطأ الكبير أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومًا في 25 حزيران/يونيو 1794، بهدف العناية بالوثائق وإجراء تقييم شامل لها، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض صنفت الوثائق إلى:

1- الوثائق النافعة واللازمة لمصادرة الممتلكات، أي الوثائق الإثباتية كالعقود والمستندات والمواثيق.
2- الوثائق التاريخية.
3- الوثائق الإقطاعية.
4- الأوراق التافهة.

أوصت اللجنة بحفظ النوعين الأول والثاني واستبعاد النوعين الثالث والرابع[17].

ويبدو أن إتلاف وثائق الإقطاع، كان خطأً بني على أساس الضغينة السياسية غير الموضوعية؛ إذ إن إتلاف وثائق الإقطاع ترك فراغًا وثائقيًا في مصادر التاريخ الفرنسي، لاسيما وأن الإقطاع حكم فرنسا فترة طويلة، وأن وثائقه التي أتلفت تمثل تاريخ فرنسا في تلك الحقبة.

وقد تنبهت فرنسا لهذا الخطأ الفادح فيما بعد، ففي 22 كانون الأول/ديسمبر 1885، صدر مرسومًا جديدًا نص على إيداع الوثائق العامة لدى الأرشيف القومي الفرنسي، ويتكون هذا الأرشيف من خمسة أقسام تضم وثائق سكرتارية الدولة (وزارة الخارجية) وتقارير وسجلات الوثائق والمكتبات، وكذلك الوثائق السياسية والتاريخية والحربية، والدينية والقانونية والإدارية، والأوامر الملكية ووثائق أملاك الحكومة ووثائق وزارة العدل، ثم الوثائق التي تعكس تصرفات الناس وطرق معيشتهم. ولم يحتو هذا المرسوم على أي تحديد لأشكال الوثائق إلا بعد عام 1861، حين ثار نزاع حاد بين المكتبة الملكية التي تضم بعض المجموعات الوثائقية، وبين الأرشيف القومي الذي طالب بضم بعض الوثائق والخرائط المحفوظة في المكتبة الملكية إليه، فأحيل النزاع إلى لجنة خاصة برئاسة العالم الفرنسي رافسيون Ravission، حيث أكد في تقريره على وجوب إعادة الوثائق إلى الأرشيف القومي مقابل إعادة بعض المخطوطات الأدبية إلى المكتبة. وقد أدى هذا الإجراء إلى إقرار مبدأ مهم، وهو اعتبار الوثائق الإدارية من اختصاص أعمال دور الأرشيف واعتبار المخطوطات من اختصاص دور المكتبات[18].

والجدير بالذكر أن اهتمام الفرنسيين بالوثائق تجسد بشكل مبكر في تأسيس (مدرسة علم الوثائق Ecole deschartes) وذلك في سنة 1821، وقد يفهم أن شارت chartes هو اسم المكان، إلا أن المقصود بذلك هو المدرسة الوطنية لعلم الوثائق التي تقع على ساحة السوربون في باريس[19].

ويمكن أن نستخلص من التجربة الأرشيفية الفرنسية درسًا في غاية الأهمية، ألا وهو أن الانفعال والعواطف يجب أن تستبعد نهائيًا في العمل الوثائقي، وأن العاملين في حقل الأرشيف والوثائق يجب أن يكونوا على قدر كبير من الحياد والموضوعية والتجرد عندما تتصل أعمالهم بتقييم الوثائق، وهم يقدمون خدمة كبيرة للتاريخ.

وإذا انتقلنا إلى التجربة البريطانية في ميدان الأرشيف، فإننا نجد المادة (20) في القانون الأساسي لدار الوثائق البريطانية Public Record Office الذي صدر في 14 أب/أغسطس 1838، قد نصت على أن الوثيقة تشمل اللفائف والسجلات والأوامر القضائية، والكتب وإجراءات سير العمل، والمراسيم والتصاريح والإشعارات، واللوائح والحسابات والوثائق. ويقصد بهذا النوع الأخير الوثائق الحكومية ذات القيمة التاريخية. وقد قامت دائرة المعارف البرطانية بإيضاح هذه النقطة، فحددت الوثائق العامة بأنها وثائق ملكية يصدرها الملوك أو أنها صدرت بالنيابة عنهم، وتشمل القوانين والدساتير والمراسيم، والامتيازات والهبات، والادعاءات والبراءات، والوثائق الشرعية والمعاهدات. أما الوثائق الخاصة فهي الصادرة عن أشخاص اعتياديين أو عن هيئات سواء كانت تلك الهيئات دينية أو علمانية، وتشمل في غالبيتها المواثيق والصكوك، وهي المستمسكات أو السندات الخاصة بالأملاك[20]. ومن ذلك نستشف أن التجربة البريطانية أعطت تصورًا واضحًا لنوعية الوثائق العامة (الحكومية) والوثائق الخاصة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حدد القانون الصادر في 7 تموز/يوليو 1943 مفهوم الوثيقة بأنها: جميع الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتوغرافية، أو أي موارد وثائقية بغض النظر عن شكلها أو أوصافها، على أن تكون محفوظة في إحدى الإدارات العامة، أو من النوع الذي يحتفظ به كدليل أو بيئة لاحتوائها على معلومات، قد تكون دليلاً أو بينة على تنظيمات أو وظائف أو سياسات أو قرارات أو إجراءات أو عمليات أو أي نشاطات حكومية أخرى، نظرًا لقيمتها الوثائقية[21].

ومن الملاحظ أن القانون الأمريكي في تحديده لمفهوم الوثيقة الأرشيفية التاريخية لم يلتزم شكلاً ماديًا خاصًا، فقد تكون صورة فوتوغرافية وقد تكون كتابًا أو خريطة، ولكنه اشترط أن تكون هذه الوثيقة من نتاج إحدى الإدارات الحكومية، أو ذات علاقة بعملها، وهذا ما يسمى بمبدأ (الولاية القانونية Legal Cutstody) الذي عدّ الأساس في التمييز بين الوثيقة التاريخية والوثيقة الأرشيفية العادية، حيث أوضح القانون بما لا لبس فيه ولا إبهام، أن أي وثيقة لم تعملها وتتسلمها حكومة لا تعد وثيقة تاريخية قانونية، وعلى هذا الأساس فالوثائق والمكاتبات الخاصة لا تعد وثائق تاريخية على وفق هذا القانون[22].

ولكن مع ذلك لا نجد تطبيقًا حرفيًا للقانون في الولايات المتحدة، فهناك مكتبات تخصصت بحفظ الوثائق، ولا سيما الوثائق الشخصية ومنها مكتبات الرئاسة الأمريكية Presidential Libraries التي اهتمت بحفظ وثائق رؤساء الولايات المتحدة وأشرطة تسجيل مكالماتهم الهاتفية، وكذلك الوثائق الخاصة بوزراء خارجيتهم كل على حدة؛ وعلى سبيل المثال هناك مكتبة الوثائق السرية الخاصة بالرئيس هاري ترومان 1945- 1952، والتي تحتفظ أيضًا ضمن مجموعاتها بالوثائق السرية الخاصة بوزير خارجيته دين اتشيسون، ثم هناك مجموعة الوثائق السرية الخاصة بالرئيس دوايت أيزنهاور، التي تشمل جميع اتصالاته التليفونية المسجلة مع وزرائه ومستشاريه ونصوص محاضر اجتماعاته، كما توجد ضمن هذه المكتبة التي تسمى مكتبة المخطوطات التابعة لجامعة برنستون في نيوجرسي، جميع الوثائق السرية الخاصة بجون فوستر دالس وزير خارجية أيزنهاور. وعلى الرغم من أهمية هذه الوثائق وقيمتها التاريخية الكبيرة، إلا أنها لم تحفظ في مركز الأرشيف الوطني الأمريكي الموجود في العاصمة الأمريكية واشنطن- سوتلاندماري لاند، الذي اقتصر على حفظ وثائق الدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى.

ويمكن أن تفيدنا التجربة الأمريكية في ميدان الوثائق والأرشيف، بأن الولاية القانونية للوثيقة لا تقتصر على الأرشيف القومي فحسب، بل يمكن أن تتمتع بها المكتبات الأخرى.

مفهوم الوثيقة في التشريعات الوثائقية العربية:

تركت هذه المدارس الثلاث بصماتها واضحة على التجارب الأرشيفية في الوطن العربي، فكان التأثير الفرنسي واضحًا في التجربة المصرية وتجارب أقطار شمال أفريقيا، وكانت التجارب العربية الأخرى متأثرة بالمدرسة البريطانية. وتتميز كل من المدرستين الفرنسية والبريطانية بتشددها في إجراءات الاطلاع على الوثائق وتبادلها وتداولها ونشرها على النقيض من التجربة الأمريكية، التي تمتاز بانفتاحها وسهولة إجراءاتها سواء في الاطلاع على الوثائق أو تبادلها أو نشرها. ولم نجد لهذه المدرسة تأثير كبير في الوطن العربي؛ حيث يميل أغلب الناس إلى المحافظة والتشدد والتشكك في النوايا.

لقد اهتمت القوانين الوثائقية العربية بتحديد مفهوم الوثيقة شكلاً ومضمونًا، كما قرنت ذلك بتأسيس دور الأرشيف العربية. وتعتبر مصر من أسبق الأقطار العربية في ميدان التشريعات الوثائقية، وكان للحملة الفرنسية على مصر عام 1798 - 1801م تأثيرها الواضح في ذلك، حيث ارتبطت التوجهات الثقافية المصرية في عهد محمد علي باشا بالمؤثرات والثقافة الفرنسية، وتجسد ذلك في إرسال عدد من الطلبة المصريين للدارسة في باريس.

فقد أسس محمد علي "الدفتر خانة" أي دار المحفوظات وموقعها في القلعة على جبل المقطم عام 1829م، وصدرت لوائح بعد ذلك لتنظيم الأرشيفات والوثائق أهمها لائحة سنة 1846م، وبعد ثورة يوليو/تموز 1952 صدر القانون رقم 356 لسنة 1954م، لتأسيس وتنظيم دار الوثائق القومية[23].

وفي تونس اهتم الوزير خير الدين باشا (ت: 1891) بحفظ الوثائق التونسية في خزينة خاصة بها، بينما كانت في العهود السابقة لذلك التاريخ مهملة[24]. أما في الجزائر، فقد صدر الأمر المرقم 71- 36 في الثالث من حزيران/يونيو 1971، حيث حددت المادة الثانية منه تعريف الوثائق بأنها الأوراق أو الوثائق المنتجة أو المستلمة في الإدارات والجماعات والهيئات، والشركات الوطنية والمكاتب والمقالات، والمؤسسات والمصالح العمومية والحزب، والمنظمات الوطنية مهما كانت وأينما توجد، ومهما كانت الفترة التي تنتمي إليها. وكذلك الأمر بالنسبة للأوراق والوثائق الخاصة التي صارت ملكية عمومية بعد تأميمها أو تصييرها جماعية، أو التبرع بها أو استنساخ أصولها المعدة لهذا الغرض. وقد تم توضيح معاني الوثائق الواردة في هذه المادة بملحق خاص للقانون، وحددها بأنها كل المخطوطات القديمة والحديثة، وسندات الملكية وعقود توثيقه والأوراق الإدارية المختلفة، والمراسلات والدراسات والتخطيطات، والإحصاءات والأبحاث والدفاتر الرسمية، وأشرطة الأنباء المصورة والمناشير والإعلانات، ووثائق جيش التحرير الوطني الجزائري ورسائل التهديد بالموت، وصور عن الحياة في الجبال أثناء حرب التحرير، أو عن المعتقلين أو عن كرة القدم القديمة، وبطاقات المشاركة في حزب قديم أو منظمة سياسية، وطوابع جبهة التحرير ودفاتر حسابات مسيرة ذاتيًا أو شركة مؤممة، والأشرطة الصوتية للأخبار ذات القيمة التاريخية، وشهادات المناضلين

الذين شاركوا في الثورة، وأغان وقصائد ذات طابع تاريخي، ورسائل المعتقلين والمحكوم عليهم بالإعدام[25].

ما يلاحظ على التشريع الوثائقي الجزائري أنه نظر إلى الوثيقة على أساس مصادرها ومضمونها، ولكن من الواضح أن هذه الوثائق التي حددها القانون هي ذات صفة تجميعية هدفها الأول جمع وثائق القطر الجزائري مهما كان شكلها أو نوعها أو محتواها، وهذا يرجع بالتأكيد إلى أن دائرة الوثائق الجزائرية هي حديثة النشأة، فلا بد لها أن تحصل على موادها الوثائقية الأساسية قبل أن تطويها يد النسيان لتكون نواة لبناء الأرشيف الوطني الجزائري، لذلك لم يشترط القانون أن تكون هذه الوثائق على شكل مجموعات أو وحدات أرشيفية مترابطة، بقدر ما تعني كونها مجرد وثيقة منفردة تتضمن معلومة تاريخية عن كرة القدم.

أما في ليبيا فقد كانت التجربة الوثائقية فيها انعكاسًا للتأثير الإيطالي في هذا الميدان، فقد أقدم الإيطاليون عام 1911م على إتلاف الكثير من الوثائق الخاصة بولاية طرابلس، حيث قاموا برمي كميات كبيرة منها في البحر بعد احتلالهم (للسراي الحمراء)، وكانت تلك الوثائق تخص فترة الاحتلال العثماني الأولى (1555-1711م). كما أتلفوا كميات أخرى من وثائق العهد القرمنلي (1711- 1835م). وقد نجت وثائق العهد العثماني الثاني (1835- 1911م) من الإتلاف بعد أن سبقهم إليها مستشرق إيطالي يدعى أوفيير قرمييني، الذي أقنع السلطات الإيطالية المحتلة بإيقاف عمليات الإتلاف تلك، وقامت بجمع ما تبقى من الوثائق في إحدى المخازن بالقلعة. وفي عام 1928م أصدرت السلطات قرارًا برقم 6076، نشر في العدد 26 لسنة 1928م في الجريدة الرسمية الإيطالية، يقضي بإنشاء دار للوثائق[26].

وفي عام 1952 (أي بعد الاستقلال مباشرة)، تم تغير اسم دار الوثائق إلى دار المحفوظات التاريخية بعد صدور القانون الخاص بها. ويبدو أن القانون الجديد جاء انعكاسًا للتجربة المصرية، حيث كان أغلب الخبراء القانونيين في ليبيا خلال تلك الفترة من المصريين، لا سيما وأن كلمة "محفوظات" متداولة في مصر للدلالة على الوثائق التاريخية أكثر من بقية الأقطار العربية. وقد احتوت دار المحفوظات الليبية على سجلات المحاكم الشرعية والبداءة والاستئناف والتجارة والمحاكم القنصلية ومحاكم الربى[27] الخاصة بالطائفة اليهودية. كما تضم مجموعة من الفرمانات السلطانية

والأوامر الصادرة من الولاة خلال فترة العهد العثماني الثاني، فضلاً عن وثائق مجلس الولايـة ومحاضـر جلسـاته وسـجلات الولايـة المالية، وبعـض الوثـائق السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تعود إلى فترة العهد القرماني، ومجموعات من وثائق الطابو وفترة الإدارة البريطانية والاستعمار الإيطالي، وأعداد من الصحف المحلية[28]. كما توجد مجموعات أخرى من الوثائق الليبية في المكتبة المركزية لجامعة قاريونس في بنغازي، ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. وقد تم تجميع هذه الوثائق بطرق مختلفة سواء عن طريق الشراء أو التصوير من داخل ليبيا وخارجها[29].

وبالرغم من أن تعدد مراكز حفظ الوثائق قد تؤدي إلى إضعاف الولاية القانونية، ويخلق تقاطعات في العمل مع دار المحفوظات، إلا أنه لا يخلو من فائدة في حالة غياب الدور الفعال لدار المحفوظات في فرض ولايتها القانونية، وقيامها بمهامها على أكمل وجه.

ومن الملاحظ أن ليبيا ما زالت بحاجة إلى التشريعات الوثائقية المتطورة والفعالة. وبالرغم من أننا اطلعنا على اللائحة العامة لتنظيم دار المحفوظات، المؤرخة في كانون الأول/ديسمبر 1972، إلا أن هذه اللائحة لا تصلح أن تكون قانونًا عامًّا لدار الوثائق العامة، بقدر ما تصلح أن تكون دليلاً داخليًّا للعمل؛ وذلك لكثرة ما فيها من ثغرات. وبسبب فقدان الولاية القانونية، حدثت أعمال تسرب واسعة للوثائق، وأخطرها تلك التي تسربت إلى خارج ليبيا، فقد نشرت جريدة الشمس الليبية في17 اذار/مارس 1998، على صفحتها الأخيرة تحت عنوان "الوثائق المنهوبة" قائلة: إن محفوظات ووثائق المدرسة اليهودية بطرابلس، والتي تغطي الفترة من 1810- 1960م، قد تم تهريبها إلى خارج البلاد، بعد أن لاحظت الجالية اليهودية تغلغل الفكر القومي بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فأودعت تلك الوثائق بالسفارة الفرنسية في طرابلس، وقامت الأخيرة بنقلها إلى فرنسا سنة 1962، وتم حفظها بمدينة نانت الفرنسية حيث أصبحت مرجعًا للباحثين في تاريخ اليهود في ليبيا، كما تم تصويرها من قبل المعهد الثقافي ليهود ليبيا ومقره في تل أبيب بفلسطين المحتلة، وطالبت الصحيفة من الجهات المعنية العمل على استعادتها[30].

أما تأثيرات المدرسة الوثائقية البريطانية فنجدها واضحة في السودان وأقطار المشرق العربي عمومًا، فقد صدر قانون تأسيس دار الوثائق القومية في السودان عام

1953 بعد الاستقلال مباشرة، ثم صدر قانون سنة 1965م، ثم لائحة سنة 1966 لتنظيم الشئون الخاصة بدار الوثائق القومية[31]. وحدد القانون الجديد لدار الوثائق الذي صدر عام 1981م، مفهوم الوثيقة تحديدًا دقيقًا على وفق المادة الثالثة منه التي نصت على أن الوثيقة هي: أي ورقة مكتوبة أو كتاب، أو صورة شمسية أو فلم سينمائي أو مايكروفلم، أو تسجيل صوتي أو خريطة، أو أي مادة تسجل نشاطًا أو معلومات أو صورة، على أن تكون:

أولاً: قد أعدت أثناء أي عمل من أعمال الدولة.

ثانيًا: قد وردت لأي وحدة إدارية ودخلت ضمن إجرائها.

ثالثًا: توضح عملاً من أعمال أي وحدة إدارية.

رابعًا: قد احتفظت بها أي وحدة من أصل محتوياتها.

خامسًا: قد سجلت ضمن محتويات الوحدة الإدارية.

سادسًا: قد قرر الأمين العام لدار الوثائق أنها ذات طابع قومي[32].

أما في سوريا فقد تأسست دار الوثائق التاريخية بدمشق بموجب قانون صدر عام 1959م، وهو قانون وزارة الثقافة والإرشاد، ثم ألحقت المديرية المذكورة بالمديرية العامة للآثار والمتاحف[33]. وهذا يعني أن القانون السوري لم يأخذ بالمبدأ الفرنسي، الذي يدعو إلى الفصل بين الوثائق وموجودات المتاحف والمخطوطات والمكتبات.

أما في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت دارة الملك عبد العزيز عام 1972، وهي هيئة مستقلة تولى إدارتها مجلس برئاسة وزير المعارف، وتعنى بجمع وحفظ الوثائق[34].

وتعد التجربة العراقية غنية في ميدان العمل الوثائقي، ويمكن القول إن التشريعات الوثائقية في العراق، مرت في ثلاث مراحل وهي:

1- **مرحلة الإتلاف:** وهي المرحلة الواقعة بين سنتي 1942و 1963، حيث أدى تكدس الوثائق الرسمية في أرشيفات الدوائر والمؤسسات الحكومية إلى إصدار قانون رقم 33 لسنة 1942، القاضي بإتلاف الأوراق الرسمية كافة، ولم يستثن منها إلا الوثائق ذات الصفة التاريخية، ولم يحدد أنواعها أو شكلها، وإنما ترك ذلك إلى تقدير العاملين في أرشيفات الدوائر الرسمية، وقد أدى ذلك إلى إتلاف كميات هائلة من الوثائق.

2- **مرحلة الحفظ والإتلاف المزدوج:** وتبدأ في سنة 1963- 1983م. وقد تميزت هذه المرحلة بصدور قانون رقم 142م الخاص بتأسيس المركز الوطني للوثائق، والذي ألحق في أول تأسيسه بجامعة بغداد، ثم نقل إلى وزارة الثقافة والإعلام فيما بعد. وكان يهدف إلى الحفاظ على الوثائق ذات الصفة التاريخية، وبسبب التقاطع الذي حدث بين هذا القانون والقانون رقم (33 لسنة 1942م)، تم إلغاء القانون الأخير هذا وإحلال قانون جديد لإتلاف الأوراق الرسمية برقم 141 لسنة 1972م، وقد استثنى هذا القانون الوثائق ذات الصفة التاريخية في الإتلاف، وأوصى بإيداعها لدى المركز الوطني، وكذلك الوثائق التي تثبت حقوق الملكية والأحوال الشخصية[35].

3- **مرحلة توحيد القوانين الوثائقية:** وتمثلت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 70 لسنة 1983 كبديل عن قانون المركز الوطني للوثائق وقانون إتلاف الأوراق الرسمية. وقد سمي هذا القانون بقانون الحفاظ على الوثائق، والذي أعطى تصورًا شاملاً لمفهوم الوثيقة، ففي الوقت الذي حددت فيه المادة الثامنة من قانون المركز الوطني رقم 142 الملغى مفهوم الوثيقة التاريخية، بأنها تمثل كل الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية والفنية وغيرها، مع كافة المراسلات التي سبق إبرامها، وكذلك القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارت الرسمية وكافة المراسلات المتعلقة بها، فإن القانون رقم 70 لسنة 1983، قد عرف الوثيقة حسب المادة الثامنة منه أنها: المراسلات والسجلات والمحررات الرسمية والمستندات، وكل وعاء لحفظ المعلومات التي يتم تثبيتها بالحرف أو الرقم أو الصورة، أو الرسم أو التخطيط، سواء كان على ورقة أو صورة أو خريطة أو فلم أو شرائح فلمية (سلايدات)، أو ختم أو شريط ممغنط أو أي وعاء آخر. كما نصت المادة الأولى منه على وجوب الحفاظ على الوثائق أو الوحدات الوثائقية، التي تعبر عن القيم والممارسات والتراث والحقوق والممتلكات المادية والمعنوية للدولة والمجتمع، وعلى الأخص ما يتعلق منها بعمل المجلس الوطني ومجلس الوزراء والوزارات، ودوائر الدولة الأخرى في القطاعين الاشتراكي.

كما نصت هذه المادة في إحدى فقراتها على وجوب إيداع أصول الوثائق لدى المركز الوطني للوثائق، إذا كانت أهمية تاريخية أو تراثية أو علمية أو فنية بتقدير الدائرة التي تعود إليها تلك الوثائق، واستثنت من ذلك الوثائق الأمنية العسكرية والسياسة حسب تقدير الجهة العائدة لها. وقد صنفت المادة الرابعة منه الوثائق بشكل عام إلى ثلاثة أصناف هي:

1- **الوثائق الفنية**: وهي التي تعبر عن النشاط النوعي للدوائر.
2- **الوثائق المالية**: وهي التي تنظم الأمور المالية وتعبر عنها.
3- **الوثائق الإدارية**: وهي التي تنظم وتعبر النشاط الإداري[36].

ويظهر من ذلك أن قانون المركز الوطني للوثائق الملغي، حدد مفهوم الوثيقة التاريخية حسب موضوعها أو مضمونها، بينما حدد قانون الحفاظ على الوثائق رقم 70 مفهوم الوثيقة حسب شكلها، ثم صنفها موضوعيًا حسب مضامينها إلى ثلاثة أصناف: فنية ومالية وإدارية. وبالمقارنة بين هذا القانون والقوانين السابقة، نجد أن مفهوم الوثيقة قد تطور كثيرًا عما كان عليه في تلك القوانين، ولم يأت هذا إلا من خلال سياق التطور العام للمجتمع، وتعمق الوعي الثقافي وتطور المفاهيم النظرية والقواعد المادية للعمل الأرشيفي الوثائقي.

ومن خلال هذا العرض، يمكن القول إن التشريعات الوثائقية العربية قد وضعت تصورًا شاملاً لمعنى الوثائق التاريخية ومفهومها، من خلال الجمع بين أشكال هذه الوثائق وبين مضامينها ومحتوياتها وطرق إنتاجها ومصادرها وولايتها القانونية.

مفهوم الوثيقة لدى خبراء الأرشيف:

اختلف مفهوم الوثيقة لدى خبراء الأرشيف كل حسب اجتهاده، فقد عرف الوثائقي الألماني مولر الوثيقة بأنها: "كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة"[37]. ويبدو من هذا التعريف أن مولر استثنى الوثائق الشخصية أو الوثائق النادرة، واقتصر على الوثائق الأرشيفية فقط في تحديده لمفهوم الوثيقة. أما الوثائقي الألماني أودلف برينكة، فقد عرف الوثيقة بأنها: "كافة الأوراق التي وجدت

أو تجمعت خلال الأعمال القانونية الرسمية للمؤسسات الحكومية، أو تقرر حفظها بصورة دائمية في مكان معين كمصدر إثبات للماضي"(38). ويبدو أن برينكة متفق مع مولر في فهمه للوثيقة، حيث استبعد أيضًا الوثائق الشخصية، أو وثائق الهيئات غير الحكومية.

ومع ذلك فقد اهتمت ألمانيا بشكل خاص في الوثائق القديمة، حيث أوصى مايسنر Meissner رئيس أرشيف بروسيا، بضرورة احترام هذا النوع من الوثائق، باعتبارها وثائق نادرة. كما أوصى مايسنر باستبعاد الوثائق التي تعمل بشكل مؤقت وفقدت أهميتها بعد ذلك، وأوصى أيضًا بحفظ الوثائق التي تحمل معلومات عن أصل وتطور المؤسسات، وكذلك الوثائق الخاصة بالممتلكات الحكومية وغير الحكومية، والتي تثبت حقوق الملكية للدولة أو للأفراد(39). كما كتب أحد الوثائقيين الألمان مبينًا ضرورة الاهتمام بحفظ الوثائق، التي تتعلق بالنظم والقيادة وإدارة الأعمال والموظفين، والوثائق الخاصة بإدارة الوحدات الإدارية ونشاطاتها، وتعكس تطورات الأحداث التاريخية والقضايا القديمة والعادات والتقاليد المتبعة في الماضي، وكذلك التي تشمل القضايا السياسية(40).

ويظهر من آراء خبراء الأرشيف الألمان أن المدرسة الأرشيفية الألمانية كانت أكثر اهتمامًا بالوثائق وإدارتها وتصنيفها وحفظها، وقد أثر ذلك على اتجاهات كتابة التاريخ في ألمانيا التي ركزت على أهمية الوثيقة في هذا المجال.

أما الوثائقي الإيطالي (يوجينو)، فقد حدد الوثائق الأرشيفية بأنها "التجميع المنظم للوثائق الناتجة عن فعاليات الدوائر أو المؤسسات أو الأشخاص، والتي تقرر حفظها لأهميتها السياسية والقانونية أو الشرعية لتلك الدوائر والأشخاص"(41). هكذا نرى أن يوجينو عد الوثائق الخاصة بالأفراد جزءًا من الوثائق الأرشيفية.

ويرى الوثائقي البريطاني هيلاري جنكنسون Hilary Jenkinson الوثيقة الأرشيفية بأنها "الأوراق المستعملة للمعاملات التنفيذية والإدارية وتحفظ لأهميتها". ويضيف جنكسون أن الوثيقة الأرشيفية هي التي تنشأ أثناء تأدية عمل من أي نوع، وكانت جزءًا من العمل نفسه، لذلك حفظت لدى الأشخاص المسؤولين عن تصريف هذه الأعمال بهدف الرجوع إليها. وهي لا تقتصر على الأعمال الحكومية، بل قد تكون وثائق الجمعيات أو الأشخاص أو الهيئات غير الحكومية. كما يرى جنكنسون

أن الوثائق تتجمع بشكل طبيعي أثناء عمل من الأعمال، فهي أدلة مادية للعمل نفسه، وهي جزء من هذه الأعمال[42].

ثم يحدد جنكنسون أشكال هذه الوثائق قائلاً بأنها: "تشمل لفائف البردي وأدراج الرق والأفلام والأختام وكل ما يحمل خبرًا أو أثرًا". ثم يحلل طبيعة الوثائق الأرشيفية فيؤكد بأنها تنتج بطريقة طبيعية، وهناك علاقة تربط بين أجزائها، وأن تلك العلاقة هي جوهر أهميتها، فوثيقة بمفردها لا تدل على شيء كما تدل وهي مع أخواتها وما سبقها وما لحقها من وثائق. كما إن هذه العلاقة هي التي تحدد القيمة العلمية لها، فالوثائق التي تعرض للبيع أو تقتنيها المكتبات والمتاحف تفتقر إلى هذه الرابطة، التي هي من أهم عناصر الأصالة فيها[43].

ومن جهة أخرى، حدد جنكنسون "الولاية القانونية" بأنها العنصر الأساسي، والحد الفاصل بين أي وثيقة عادية وبين الوثيقة الأرشيفية التاريخية، ويعني جنكنسون بالولاية القانونية سلطة الحفظ المتمثلة بمكان الحفظ، والجهة الرسمية القائمة به أو المشرفة عليه، فالوثيقة الأرشيفية المعتمدة في رأيه يجب أن تحفظ في مكان حدده القانون، وإلا فقدت عنصرًا مهمًا ومشخصًا لها، وهو الولاية القانونية[44].

وتعني "الولاية القانونية" الإشراف الحكومي الرسمي من قبل جهة رسمية مكلفة بحفظ وصيانة هذه الوثائق وتقديمها إلى الباحثين، إذا فقدت الوثيقة هذه الولاية فقدت قيمتها التاريخية والإعلامية، فما دامت الوثائق محفوظة في حوزة أشخاص، وليست لدى مؤسسات رسمية معترف بها قانونًا، فإنها تصبح أقل قيمة من غيرها؛ وذلك لتوفر إمكانات تعرضها للفساد أو الإفساد أو التزوير أو التحريف. على النقيض من الوثائق المحفوظة لدى المؤسسات الحكومية المسؤولة عنها، كدور الوثائق أو المكتبات أو مراكز التوثيق والأرشيف. وهكذا فإن تمييز الوثيقة التاريخية عن غيرها هو معيار صدقيتها التي اكتسبتها من خلال شمولها بالولاية القانونية[45].

ويمكن أن نستشهد بمثل واحد يبين مدى الخطورة التي يمكن أن تتعرض لها الوثائق والمخطوطات في حالة فقدانها الولاية القانونية، وهو ما حدث بالنسبة لوثائق ومخطوطات المؤرخ الليبي إسماعيل كمالي، فبعد وفاته مباشرة قامت أسرته بوضع المخطوطات والوثائق التي كانت ضمن موجودات مكتبه الخاصة في أكياس وحملتها إلى أقرب فران، فضاع جزء من التراث الليبي بسبب هذا التصرف[46]. وكذلك ما

حدث بالنسبة لوثائق المؤسسات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث نهبت هذه الوثائق وهربت إلى خارج العراق، بسبب انهيار الدولة وفقدان الولاية القانونية عليها.

ويمكن أن نستخلص من آراء جنكنسون الملاحظات الآتية:

1- أن الوثيقة الأرشيفية هي التي تنتج عن النشاط اليومي للأجهزة الإدارية الحكومية أو غير الحكومية.

2- أن هذه الوثائق أدلة مادية للعمل نفسه، وهي جزء من هذا العمل.

3- أن هذه الوثائق ترتبط بعلاقة جوهرية فيما بينها، وأنها ليست بذات القيمة دون هذه العلاقة.

4- أن الولاية القانونية هي الحد الفاصل بين الوثيقة الأرشيفية والوثيقة العادية.

ولكن مما يؤخذ على جنكنسون أنه وقع في التناقض والتعميم في آن واحد، وهو الخطأ نفسه الذي سار عليه غيره من الوثائقيين الذين نقلوا عنه دون نقد أو تحليل؛ فقد اعتبر جنكنسون أن لفائف البردي وإدراج الرق هي شكل من أشكال الوثائق، فهل كانت هذه ناتجة عن تصريف الأعمال اليومية، أم إنها تجمعت بشكل طبيعي؟ وهل توجد بينها علاقة ما تربط بين أجزائها، كما هي الحال في المجموعات الأرشيفية؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة بالاستناد إلى مفاهيم جنكنسون للوثيقة الأرشيفية، لا ينطبق عليها؛ إذ إن هذه الأشكال من الوثائق تدخل في حقل الآثار، ولم تنشأ بشكل طبيعي نتيجة لتصريف الأعمال اليومية، وليست هناك أي علاقة بين أجزائها، فالبرديات والرقوق هي عبارة عن آثار جمعت من هنا وهناك لقيمتها الأثرية، وليس بين أجزائها أي رابطة، بالرغم من قيمتها التاريخية الكبيرة.

وقد حاول الوثائقي البريطاني ميشيل كوك Michel Cook في بحثه "**نحو مصطلحات فنية موحدة**" الذي نشرت ترجمته في **مجلة الوثائق العربية**، التمييز بين ثلاثة مصطلحات فنية تتعلق بمفهوم الوثيقة، وهي: السجل أو السجلات Record(s)، والأرشيف Archive(s)، والوثيقة Document، فيقول: إن عملية إدارة الوثائق بأكملها يجب أن تهدف في المقام الأول إلى غاية واحدة، وهي التحديد والتعريف الدقيق للوثائق المراد الاقتباس منها، أو الإشارة إليها في موضوع ما، فالوثيقة التي لا يمكن تحديدها فورًا في إطار دلالتها الأرشيفية تعتبر غير مفيدة[47]. وفي تفسيره

لكلمة سجل أو سجلات يقول بأنها حصيلة نشاط أي منظمة أو مؤسسة، وقد يشتمل سجل الأعمال هذا أو هذه السجلات، على مادة تعبر عن العلاقات العامة التي تكون بشكل مواد سمعية أو بصرية– Audio Visual، أي إنها قد تكون في شكل شرائط ممغنطة أو أفلام أو مواد أخرى، وهذا يعني أن كلمة سجل يقصد بها – حسب مفهوم كوك– الوثيقة أو مجموعة الملفات التي تحتوي على معلومات عن الأعمال اليومية للإدارة، بغض النظر عن أشكالها الخارجية.

لقد حدد كوك تعريفًا مختصرًا أو مبسطًا لكلمة سجلات، مشيرًا إلى أنها عبارة عن أوراق أو أشكال أخرى للمعلومات المسجلة، تتجمع أثناء العمل المتصل لأي منظمة، أو تحفظ للرجوع إليها كمصدر يساعد في إدراك ذلك العمل(48). ولكن كوك لا يشجع على استخدام هذا المصطلح للدلالة على الوثائق الأرشيفية، مبينًا أسباب الاستعمال الخاطئ لهذه الكلمة في تسمية دائرة السجلات العامة Puplic Record Office، مؤكدًا أن هذه التسمية غير صحيحة من الناحية اللغوية، إلا أن الاستمرار عليها جاء بسبب قدمها، حيث ترجع هذه التسمية إلى عام 1838، أي قبل أن تتطور مصطلحات الإدارة الوثائقية، وأن بريطانيا كما عرف عنها غير ميالة للتغيير، وتسعى للمحافظة على عاداتها وتقاليدها كما هي(49).

وأكد كوك على أن كلمة وثيقة ترمز إلى شيء مفرد، أي يمكن اعتبارها وثيقة واحدة وليست مجموعة وثائق، كما هو الحال في مصطلح الأرشيف. كما تستخدم هذه الكلمة لتدل على المادة التي تحمل معلومات صحيحة لا يتطرق إليها الشك، وهي بذلك تكون أداة من أدوات الإثبات، وفي رأيه أن كلمة أرشيف Archive هي أكثر دلالة على الوثائق التاريخية(50).

أما الوثائقي Hodson فقد توصل إلى عدة مميزات، يمكن اعتمادها للتفريق بين مجموعة الوثائق الأرشيفية والوثائق العادية وهي:

1- إن المجموعة الأرشيفية تعد جزءًا من الإدارة التي أنتجتها، وفحواها حقائق عن أنشطة تلك الإدارة، وبذلك تتوفر لها ميزة عدم التحيز Impartiality.

2- تكتسب المجموعة الأرشيفية أهميتها في عملية الحفظ، وهذا ما يفرق بين المجموعة الأرشيفية، ومجموعة الوثائق التي تجمع بطريقة صناعية أو بطريقة

غير طبيعية، وعملية الحفظ هذه تعطي المجموعة الأرشيفية صفة قانونية، ويشار إليها بالولاية القانونية، وعنصر الحفظ هو ركن مهم في تحديد الوثيقة الأرشيفية التاريخية. ويجب أن يكون هذا الحفظ في مكان يحدده القانون، وإلا فقدت ركنًا مهمًّا ومشخصًا[51]. إن هذه الولاية يجب أن تكون مستمرة دون انقطاع؛ لتمنح الوثائق الأرشيفية حماية من أيدي العابثين.

3- تتجمع الوثائق التاريخية الأرشيفية بطريقة طبيعية، بمعنى أن المجموعة عبارة عن وثائق نتجت عن أداء عمل، ولم تجمع بطريقة صناعية كما هو الحال بالنسبة إلى محفوظات المتحف وكتب المكتبات ومواد التوثيق.

4- إن هذا التجمع الطبيعي للوثائق الأرشيفية تنتج عنه علاقات طبيعية بين أجزاء المجموعة، تلك العلاقة ذات أهمية جوهرية، فهي التي تحدد القيمة العلمية لها. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن الباحثين يستخلصون من هذه الوثائق أدلة لمواضيع لم تخطر ببال منشئها[52].

5- إن تكوين ونشوء الوثائق بطريقة طبيعية يكسبها نوعًا من التماسك والترابط والتسلسل التاريخي، في إطار المجموعة الأرشيفية. وتتوقف أهمية الوثيقة على هذا التكامل والاتصال، فقيمة الوثائق هي بمجموعها، والوثيقة بمفردها قد لا تعني شيئًا بالنسبة للباحث.

ويذكر الوثائقي السوداني الأستاذ محمد محجوب مالك في بحثه المخصص للإدارة الأرشيفية الحديثة، أن علماء الأرشيف قد اختلفوا في تحديد درجات الأهمية بالنسبة إلى هذه العوامل، التي أوردها هدسون عندما تناول موضوع الإدارة الأرشيفية؛ إذ يرى بعضهم أن مبدأ عدم التحيز هو الذي يفرق الوثائق الأرشيفية عن غيرها من المخطوطات، فكلاهما يتمتع بصفة الأصالة، وهذا مما يدعو إلى الخلط، خاصة بين أمناء المكتبات والأرشيفين. وبالرغم من أن الفرق بين الوثائق الأرشيفية والمخطوطات واضح، فالمجموعة الأرشيفية لا تعني المنجزات في حد ذاتها، وإنما تشمل الخطوات والعمليات والإجراءات التي تم بها الإنجاز. وهي ناتج أو حصيلة عمل، إذن فهي أدلة لهذا العمل، وهي جزء من الإدارة التي أنتجتها، على شرط أن يفهم الباحث قيمتها الإدارية، فلا يتوقع من هذه الوثائق سوى الحقيقة. كما إن الوثائق هي تتابع جهود

أفراد مختلفين، لذا فهي بمنزلة مواد خام كالحقائق والمعلومات، تجمعت بطريقة طبيعية على مدى الزمن، وليست كالحقائق والمعلومات التي ترد في الكتب بطريقة إرادية، وتكون عرضة للتحريف البشري والتزوير. ويرى آخرون أن الوثائق نفسها من صنع البشر، ولا يمكن أن تنفرد بميزة الصدق المطلقة[53].

ومن جهة أخرى، أكد هدسون أن عملية الحفظ هي التي تعطي المجموعة الأرشيفية صفة قانونية، وأن الولاية القانونية يجب أن تكون مستمرة بلا انقطاع؛ لتمنح الوثائق حماية دائمة. وهكذا فإن الولاية القانونية هي "سلطة الحفظ" الممثلة بمكان الحفظ والجهة الرسمية القائمة أو المشرفة عليه. كما أشار بعض الباحثين إلى أن بعض الوثائق تستمد حجيتها القانونية من وجودها في مكان معين كالشهر العقاري (التسجيل العقاري) مثلاً[54]. وبمعنى آخر، إن الوثيقة التي تنقل من أرشيف الدائرة المنتجة لها إلى الأرشيف الوطني أو دار الوثائق العامة، لا تفقد قوتها القانونية كمستند للإثبات بعد هذا الترحيل، بل تبقى هذه القيمة القانونية مستمرة معها طيلة فترة الاحتفاظ بها ما دامت قد نقلت إلى مكان قد نص عليه القانون، وتشرف عليها سلطة قانونية أيضًا. وعلى أي حال، فإن الوثيقة الأرشيفية التاريخية المعتمدة يجب أن تحفظ في مكان حدده القانون، وتحت إشراف جهة شرعية، وإلا فقدت عنصرًا مهمًّا ومشخصًا لها وهو الولاية القانونية.

ومن خبراء الأرشيف الذين حاولوا الإسهام في وضع قواعد عامة لمفهوم الوثيقة الأرشيفية التاريخية، الخبير الأمريكي شيلنبيرغ Shellenberg، حيث اعتبر كلمة سجلات Record شاملة لأنواع الوثائق كافة، فيقول بأنها "الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتوغرافية، وأي مواد وثائقية أخرى، بغض النظر عن شكلها العضوي أو خواصها، والتي تخلق وتستلم بواسطة مؤسسة عامة أو خاصة، خلال تأديتها لالتزاماتها القانونية أو لإجراءاتها العملية، وتحفظ أو تعتبر مناسبة للحفظ بواسطة هذه المؤسسة، كسجل لخططها وأعمالها وقراراتها أو أي أنشطة أخرى، أو تحفظ بسبب قيمة المعلومات التي تضمنتها". وأشار شيلنبيرغ أيضًا أن "الوثائق والمحفوظات هي جميع الأوراق والسجلات الرسمية الصادرة عن المؤسسات والدوائر، والمصالح والشركات، والجمعيات الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى كل ما يخص تاريخ وأنساب العائلات والشخصيات البارزة، التي تقدم في حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول شعبها"[55].

ويمكن أن نشير هنا إلى أن شيلنبيرغ قد حدد مفهوم الأرشيف بأنه "عبارة عن تلك السجلات، وخاصة التي اعتبرت صالحة للحفظ الدائم كمرجع أو لأغراض البحث، والتي تقرر إيداعها أو اختيرت للإيداع في مؤسسة وثائقية".

وعلى أي حال، يمكن أن نستنتج من آراء شيلنبرغ ما يأتي:

1- أن السجلات والوثائق من الممكن أن تكون على أشكال مختلفة، ولا تحدد بصفة أو مدلول ثابت.

2- أن هذه السجلات يجب أن تكون ناتجة عن تأدية إجراءات العمل اليومي للمؤسسات، أو أنها مستلمة من قبلها وتكون جزءًا من نشاطها.

3- أن هذه السجلات هي الدليل أو الإثبات على النشاطات والإجراءات والأعمال والقرارات الخاصة بتلك المؤسسة.

4- أن هذه السجلات يجب أن لا تحفظ إلا بعد إجراء عملية التقويم (الفرز والاستبعاد) عليها بدقة، للوقوف على مدى أهمية المعلومات التي تتضمنها.

5- أن هذه السجلات يجب أن تكون ذات صفة رسمية، أي إنها تنتج وتحفظ وتسلم أثناء العمل الرسمي اليومي.

ومن هذا العرض لآراء خبراء الأرشيف، يمكن أن نجمل رؤيتهم للوثيقة التاريخية الأرشيفية بما يأتي:

من حيث الشكل، يمكن اعتبار كل وعاء يحمل معلومات مهمة ومفيدة، سواء كان ختمًا أو رقًا أو مطبوعًا أو شريطًا مسموعًا هو وثيقة تاريخية. ومن حيث المضمون، يجب أن تكون لها أهمية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو إدارية أو مالية أو قانونية، أو فنية أو أدبية أو اجتماعية. ويجب أن تتوفر فيها بعض الشروط، مثل: صدورها من جهة رسمية، وكونها مصدرًا لإثبات الماضي، وتكون قد نشأت أثناء تأدية العمل اليومي وبشكل طبيعي، وهي ترتبط بعلاقة مع مجموعتها. وهذه العلاقات المنطقية هي جوهر أهميتها، كما يجب أن تتمتع بالولاية القانونية التي يجب أن تكون مستمرة، وتمتاز بالحياد وعدم التحيز. ويجب أن تخضع لعملية الفرز والتقويم قبل أن تحفظ في دار الوثائق بشكل دائم كمرجع لأغراض البحث العلمي.

مفهوم الوثيقة في علم الدبلوماتيك:

هناك بعض الوثائقيين الذين حاولوا تمييز الوثيقة المفيدة عن الوثيقة العادية، فأطلقوا عليها اسم "الوثيقة الدبلوماتية"، وعرفوها بأنها "الوثيقة العامة المتعلقة بأعمال جهاز إداري رسمي، أو غير رسمي حكومي، أو غير حكومي، أو فرد أو جمعية، والتي انتهى العمل بها بحيث يمكن الرجوع إليها مستقبلاً عند الحاجة، وتحفظ بطرق خاصة لغرض صيانتها والمحافظة عليها، ولها قيمة تاريخية وأهمية قانونية ومالية وإدارية"[(56)].

وفي الواقع، إن هذا التعريف هو تعريف الوثيقة الأرشيفية، فهل الوثيقة الدبلوماتية هي نفسها الوثيقة الأرشيفية؟ ولكي نجيب على ذلك لابد أن نقف أولاً على معنى الدبلوماتيك وتطوره.

جاء في القاموس السياسي أن كلمة "الدبلوماتيك" أو الدبلوماسية تعني من جملة ما تعنيه منذ العهد الروماني: مهمة حفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقيات الخارجية، وكانت تلك الوثيقة تعرف باسم "الدبلوما"، وعرف القائم عليه باسم الدبلومات "الدبلوماسي".

أما اليوم، فقد تغير معناها وأصبحت تعني علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي، بواسطة هيئة من الممثلين السياسين تعرف بالسلك الدبلوماسي[(57)].

وفي هذا الإطار، حدد الأستاذ الألوسي الوثيقة الدبلوماتية قائلاً: "ولما كانت الوثيقة كلمة عامة، فإنها تطلق على المستند قانونيًا أو غير قانوني. وإزاء هذه العمومية، يفضل الباحثون من المعاصرين استعمال تعبير أكثر دقة وشمولاً هو الوثيقة الدبلوماتية، نسبة إلى علم الدبلوماتيك Diplomatic والمشتق من الكلمة اللاتينية دبلوماتيكوس Diplomaticus"[(58)].

أما كلمة الدبلوما Diploma اصطلاحًا فتعني تحديد زمان أي وثيقة تاريخية. ومن معانيها أيضًا الرسالة المطوية أو رسالة التوصية، أو الورقة الرسمية التي تصدر عن جهة حكومية، أو إنها وثيقة رسمية أو عهد أو الصكوك أو المستندات التاريخية والأدبية، أو الوثيقة التاريخية. وبمرور الزمن تطور المعنى إلى مبدأ الحفاظ على الوثائق، كما أطلقت أيضًا على الدبلوماسيين ورجال السياسة، ثم استعملت كلمة "دبلوماتيك" للدلالة على كل ما له علاقة أو صلة بالوثائق أو القوانين والعهود والمخطوطات. ومن معانيها أيضًا أسلوب التثبت من النص. أما الدبلوماتيك كفن

فإنه يعني العلم الذي يختص بتحقيق الوثائق ونقدها. كما أطلقت هذه التسمية على فن قراءة الكتابات القديمة وفك رموزها، وكذلك معرفة تاريخ الوثائق والتواقيع والأختام التي ختمت بها[59].

والجدير بالذكر أن كلمة "دبلوماتيكا Diplomatica" لم تكن تعني "الدبلوماسية"، فقد نشأ علم رديف للتاريخ هو علم العهود والوثائق "دبلوماتيكا" يحمل الاسم نفسه، انطلاقًا من الكلمة اليونانية "دبلوما Diploma" والتي تعني الوثيقة الرسمية. ومن هنا جاءت تسمية علم العهود والرسائل الرسمية والمراسيم السلطانية بـ "علم الوثائق الرسمية"، ولذلك فقد عد الباحثون كتاب مابيون Mabillon الذي كتبه باللغة اللاتينية سنة 1681 والمعنون Dere diplomaticalibri هو كتاب في علم الوثائق وليس في "الدبلوماسية" كما تمت ترجمته. وقد تحدث عنه صاحب قاموس التراجم والتاريخ والجغرافية قائلاً: "يعد كتاب علم الوثائق كتابًا مبحرًا في العلم وعميقًا، خاصة فيما يتعلق بدراسة الوثائق الرسمية والمراسيم". أما القاموس التاريخي المعاصر فقد تحدث عنه قائلاً: "مابيون من المتبحرين في العلم، وقد ترك لنا كتابًا في علم الوثائق، أسس فيه لعلم الوثائق، وطرح القواعد التي تسمح بالتأكد من أصلية وثائق الأرشيف"[60].

إن علم الوثائق سيبقى قلعة التاريخ التقليدي في القرن العشرين، بالرغم من أن سنة 1861 التي نشر فيها كتاب مابيون "**في علم الوثائق**" تعد حدثًا مهمًا في تاريخ الفكر البشري، فقد تأسس فيها بشكل نهائي علم نقد الوثائق. أما "**التاريخ الجديد**" فقد وسع أفق الوثيقة التاريخية، فهو تاريخ يعتمد على وثائق عديدة ومتنوعة، منها المكتوبة بجميع أخبارها إلى جانب الوثائق التصويرية ونتائج البحوث الأثرية والروايات الشفوية وغيرها من الوثائق. إن سلسلة من الأرقام أو رسم بياني لتطور الأسعار، أو صورة أو فلم أو معول قديم، كل هذه الأشياء تعد من الوثائق الأولية بالنسبة إلى التاريخ الجديد. يقول جاك لوغوف في كتابه "**التاريخ الجديد**" بهذا الصدد: "إن التاريخ يعيش اليوم ثورة وثائقية، تربطها بالتاريخ الجديد علاقة مهمة"[61].

إن الدبلوماتيك لا ينطبق على الوثيقة الأرشيفية التي حددت مواصفاتها التشريعات الوثائقية وآراء خبراء الأرشيف، وذلك للأسباب الآتية:

1- أن الوثائق الأرشيفية مجموعة متكاملة من الوثائق، أما الوثائق الدبلوماتية فهي وثائق منفردة لا تشكل مجموعة متكاملة مرتبطة بعلاقة معينة فيما بينها.

2- أن الوثيقة الدبلوماتية تنطوي في جوهرها على القدم الزمني، وهي تتلاءم مع الوثائق النادرة أو المفردات ذات الصلة الأثرية، أكثر مما تتلاءم مع الوثائق الأرشيفية التي تتراكم بمرور الزمن.

3- أن مفهوم الدبلوماتيك ذو معان كثيرة متعددة، وهذا بحد ذاته يعتبر عائقًا في اتخاذه تسمية مميزة للوثائق الأرشيفية.

4- أن الدبلوماتيك ينطوي على معنى تحقيق النصوص وفك الرموز وكشف الأخطاء. والحقيقة أن الوثائق الأرشيفية تكون بالافتراض منزهة عن الخطأ، وهي لا تحتاج إلى التحقيق والتثبت من النص، بصفتها وثائق صحيحة وسليمة صادرة عن جهة محايدة.

وعليه فإننا نرى أن استخدام هذا المفهوم لا يتناسب مع الوثائق العامة الصادرة عن الإدارات الرسمية، فهو يصلح للوثائق المحفوظة في المتاحف أو دور المكتبات أكثر مما يصلح للوثائق المحفوظة في دور الأرشيف.

الفرق بين المخطوطات والوثائق:

أثار بعض الباحثين في ميدان الوثائق والمخطوطات والمكتبات إشكالية التمييز بين الوثيقة والمخطوطة، خلال مؤتمر الوثائق والمخطوطات الذي انعقد في مدينة زليتن بليبيا عام 1987. وقد حاول بعضهم إيجاد بعض الفوارق بين الاثنين من خلال مناقشاتهم، أو حتى بحوثهم التي نشرت بعد ذلك المؤتمر[62]. والواقع أن تلك المحاولات لم تتوصل إلى ما يشفي الغليل في هذا المجال.

إن المعنى العام لكلمة "مخطوطة" تعني أي شيء كتب باليد أو غير مطبوع، سواء كان على شكل كتاب أو كراسة أو ورقة أو صورة أو خارطة، بشرط أن تكون قد مضت عليها فترة من الزمن لا تقل في أغلب الأحيان عن مائتي سنة، وكانت لها قيمة مادية نابعة من قيمتها العلمية، وتستثنى من شرط المدة هذه الوثائق الخاصة والرسائل الشخصية.

والمخطوطات هي نوع من المصادر التاريخية الأصلية التي لها تأثير خاص في وسط الناس، باعتبارها تحمل معلومات خطيرة ومهمة وقديمة[63]. وفي ضوء هذا التعريف، يمكن أن تكون المخطوطة كتابًا، ويمكن أن تكون وثيقة، والفرق بينهما هو:

1- المخطوطة الكتاب تتميز بوجود منهج محدد اتبع في تأليفها من قبل مؤلف ما، مثل: جمع المادة العلمية، ووضع خطته للبحث، وتوثيقها بالمصادر والهوامش، ومراجعتها وتنقيحها ومن ثم إخراجها، بينما تفتقر الوثيقة إلى مثل هذه المنهجية، بل تتبع عادة في كتابتها صيغًا وأساليب محددة ومتشابهة في كثير من الأحيان.

2- تتميز مخطوطة الكتاب بتعدد النسخ وتكرار نسخها مرات عديدة حسب الحاجة، كما تمتاز بإمكانية مراجعتها وتنقيحها من قبل المؤلف في كل مرة، بينما لا يجوز تغيير مضمون الوثيقة أو إجراء أي تعديل أو تنقيح فيها.

3- تحمل مخطوطة الكتاب عادة اسم المؤلف الذي أصدرها، بينما تصدر الوثيقة عادة عن ديوان أو مؤسسة أو أي جهة رسمية، وتكون عادة موثقة من قبلها.

4- ومخطوطة الكتاب هي عادة تعبر عن جهد فردي لشخص أو لعدد محدود من الأشخاص، وتعبر أيضًا عن وجهة نظر المؤلف الخاصة. أما الوثيقة فهي تعبر عن نشاط المؤسسة أو الجهة التي أنتجتها، ويجب أن تتوفر فيها موصفات الوثيقة الأرشيفية التي مر ذكرها، مثل: المصداقية والحياد وعدم التحيز والولاية القانونية، والترابط في العلاقة مع قريناتها.

5- مخطوطة الكتاب هي عمل منجز بتخطيط، أو هي إنجاز بحد ذاتها، بينما لا تعني الوثيقة سواء كانت مخطوطة أم غير مخطوطة هذا المعنى، وإنما تعني الخطوات والإجراءات التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز، أو إنها حصيلة عمل ما وهي أدلة مادية لهذا العمل.

6- أن الوثائق سواء كانت مخطوطات أو غير ذلك تتجمع بطريقة طبيعية، وقد تشكل غالبًا وحدات أرشيفية متكاملة، بينما تفتقر مخطوطات الكتب

إلى هـذه الخاصـية، حيـث يـتم جمعهـا بطريقـة صـناعية غـير طبيعيـة، ولا تشترط أن تكون ذات مضامين موحدة أو مترابطة.

7- تكون الولاية القانونية على الوثائق من اختصاص دور الأرشيف الوطنية أو دور الوثـائق القوميـة، بينمـا تكـون الولايـة القانونيـة على المخطوطـات مـن اختصاص المتاحف أو دور المكتبات.

الرسائل الشخصية والسير الذاتية والمذكرات:

يمكـن القـول إن الرسـائل الخاصـة أو الشخصية، وكتـب المذكرات والسير الذاتيـة، هي التي يمتلكهـا الأشـخاص أو تحتفظ بهـا الأسـر بصفتها تراثًـا خاصًّـا بهـا أو لأحـد أفرادها، وهي من نتاجهم وليس من نتاج الإدارات والأجهزة الحكومية. وهـي تعبر عـن مشـاعر وحقـائق شخصـية ولا تعـبر عـن نشـاط إداري حكـومي، كمـا إنهـا تفتقـر إلى عنصر الـترابط العضـوي وهـي تتنـاول مواضـيع مختلفـة ومتباينـة، وجمعـت مـن جهـات متعددة بصفتها جزءًا من جهود المسؤولين بدار الوثائق، أو أودعـت مـن قبـل أشـخاص يهتمـون بتجميـع مـواد الـتراث، أو مـن قبـل مالكيهـا بهـدف المحافظـة عليهـا، وهـي طبقًـا إلى هذه الأسس تختلف اختلافًا كبيرًا عن الوثائق الأرشيفية.

وإذا أردنـا أن نقـارن بصـورة عمليـة بـين المخطوطـة والوثيقـة الشخصـية والوثيقـة الأرشيفية، فربمـا كانـت الكناشـات والكشـاكيل هـي أصـدق مثـال عـلى إيضـاح الفـرق بين هذه الأنواع الثلاثة؛ فالكناشات هي نوع من الوثائق الشخصية، وقد تحتوي على معلومـات مهمـة أحيانًـا بشـأن موضـوع مـا، إلا أنهـا لا ترقـى إلى مسـتوى المخطوطـة في قيمتهـا العلميـة أو الماديـة أو عمرهـا الـزمني، وهـي أقـرب إلى الوثـائق الخاصـة منهـا إلى المخطوطـات. والكناشـة مـذكرة يسـجل فيهـا الشخـص مـا وقـع لـه مـن أحـداث، وكـان شاهد عيان على وقوعهـا، كما يدون فيهـا مـا نظمـه مـن الأشـعار، أو مـا دار بينـه وبـين أقرانـه مـن مسـاجلات أدبيـة أو منـاظرات علميـة. ولهـذه الكناشـة قيمـة خاصـة لـدى الأسـرة أو الأشـخاص، وتعـبر عـن أعمـالهم اليوميـة كعقـود الـزواج والطـلاق، وملكيـة الأرض والإرث، والرهـان والبيـوع، وجـرودات الشـركات والمضـابط المتعلقـة بـبعض المقاولات والاتفاقيات، كالقروض والسلف. وقد أكد المؤرخ الفرنسي جاك بيرك أهمية هذه الوثائق الخاصة التي استخدمها في بحثه عن سكان منطقة سكاوة في المغرب، وقد

تتضمن هذه الكناشات معلومات بشأن المواليد والوفيات، والقحوط والمجاعات والأوبئة، وتواريخ تعيينات حكام القبائل، أو صراعات الجماعات إلى غير ذلك من الأحداث المحلية.

وغالبًا ما كانت الكناشات تحفظ في الزوايا والأضرحة التي كانت مستودعًا أمينًا للوثائق الخاصة، فكانت بمثابة أرشيف محلي. أما القيمة التاريخية لهذه الكناشات، فإنها قد تنفرد بإفادات تاريخية متنوعة، وربما تكون غير معروفة بالمرة، فتكشف عن معلومات جديدة في موضوع التراجم أو أحداث مجهولة يجهلها شاهد عيان، أو اقتباسات من مؤلفات صارت ضائعة أحيانًا. ويمكن العثور فيها على بعض الأسرار الشخصية لصاحبها غير المعروفة[64]. ولكن على المؤرخ أن يكون حذرًا في التعامل مع هذه الكناشات أو الكراسات أو الكشاكيل كمصادر للمعلومات التاريخية؛ لكونها كتبت من وجهة نظر صاحبها. كما إن عملية تحريف النصوص والتزوير فيها سهلة، لذلك عليه أن يخضعها للنقد والتمحيص.

لقد أعاد رواد مدرسة "**التاريخ الجديد**"[65] الاعتبار للمذكرات الشخصية وكتب السير؛ كونها مرآة التاريخ الذاتي للأفراد الفاعلين المؤثرين أو المتأثرين في حراك المجتمع، فسواء كان صاحب المذكرات فاعلاً سياسيًّا أم فاعلاً ثقافيًّا أم فكريًّا، فإن كلامه أو خطابه هو أيضًا "وثيقة تاريخية" تخضع للدراسة والتفسير والتحليل، لتصبح معطى (حقيقة أو معلومة) من معطيات المعرفة التاريخية. كما كان مارك بلوخ[66] وهو أحد رواد هذه المدرسة يصف **الوثيقة** بأنها تؤدي إلى "**معطى**"، وهي ليست نصًّا مطابقًا للحقيقة. وينطبق مفهوم المعطى النسبي على المذكرات والسير إلى حد كبير؛ ذلك لأن كليهما يمثل تعبيرًا عن ذاكرة فردية أو جماعية، تختلط فيها الأزمنة والرغبات والأحلام والمشاعر مع الواقع وحركته وانعطافاته ومفاجآته، الأمر الذي يكون حقلاً ملتبسًا ولكن غنيًّا من حقول التاريخ، التي تتطلب الدراسة لفهم الملتبس بين الذاكرة والتاريخ، وبين الذاتي والموضوعي. ومن هنا يبرز التحدي المعرفي لدى المؤرخ من خلال التمييز بين الحيزين: حيز الذاكرة والتاريخ، وحيز الذاتي والموضوعي. ولا يعني نجاح التمييز في الحيزين الوصول إلى الحقيقة المطلقة، بل يبقى هذا التمييز بكل أوجهه تحت سقف المعرفة النسبية التي تسعى للتكامل من خلال الاستعانة بالعلوم الأخرى[67].

مفهوم الوثيقة في علم التوثيق والمعلومات:

التوثيق Dectumination هو فن تنظيم المصادر المعرفية وتنقيتها بهدف الإفادة. ويعرف كل من ميخائيلوف وكلياريفسكي في كتابهما "**مدخل في علم المعلومات والتوثيق**" الوثيقة العلمية بأنها شيء مادي يحمل معلومات علمية، ويصبح بذلك سجلاً مصممًا لنقل المعلومات ونشرها عبر الزمان والمكان، واستخدامها في الممارسات الاجتماعية. ومن هذا المنطق، فقد اعتبرا كل الكتابات والمخطوطات والمطبوعات، والأعمال الفنية والنميات (المسكوكات) ومعروضات المتاحف القديمة، ومنها المتاحف الخاصة بالنباتات أو الحيوانات (متاحف التاريخ الطبيعي)، هي من الوثائق العلمية. وقد قسم المؤلفان هذه الوثائق إلى قسمين هما: الوثائق الأولية وهي التي تحتوي بصورة رئيسية على المعرفة العلمية الجديدة، أو على الفهم الجديد للحقائق والأفكار المعروفة، والقسم الآخر هو الوثائق الثانوية وهي التي تقوم بصورة رئيسية بإعطاء المعلومات عن الوثائق الأولى[68].

وعلى وفق هذا التعريف، فإن الوثيقة الأولية حسب رأيهما هي التي تحتوي على معلومات أساسية جديدة غير مطروقة، وبهذا فهي تعد المصدر الأساسي الذي نستقي منه المعلومات. أما الوثيقة الثانوية فهي التي تقوم بتحليل ودراسة ونشر المعلومات الأساسية التي احتوتها الوثائق الأولية، ومنها الكتب والنشرات والموسوعات والمعاجم والدوريات. ومن هنا يبدو أن الوثيقة في علم التوثيق والمعلومات لا تعني الوثيقة الأرشيفية وحسب، وإنما كل مصادر المعرفة بأشكالها المختلفة.

وفي الدراسة التي قام بها عالمان متخصصان في ميدان الدراسات الوثائقية، هما هورد وليمز من بريطانيا والدكتور أي جي فرانس من ألمانيا بعنوان "**تخطيط الطاقة البشرية للمعلومات**"، نجد أن مفهوم المعلومات يقصد به المعلومات المستخرجة من الوثائق على اختلاف أشكالها وأنواعها، باعتبار أن كلمة وثائق هنا لا يقتصر معناها على الوثائق الأرشيفية وحسب، وإنما يشمل كل أوعية المعلومات من مخطوطات وكتب ودوريات وتقارير وأفلام وأشرطة.. الخ[69]. وعلى وفق هذا التحديد الواسع لمفهوم الوثيقة، فإن هذا المفهوم بالنسبة لمراكز التوثيق والمعلومات يختلف عن مفهومها بالنسبة لدور الوثائق والأرشيف.

المؤسسات الوثائقية:

أما من حيث البنيات الأساسية لمصادر المعلومات المختلفة، فقد تعددت تلك البنيات وتخصصت في مجالات محددة؛ بفضل التقدم التقني من جهة، والتراكم الهائل في تلك المصادر، لاسيما بعد اختراع الورق والطباعة. وبالرغم من أننا نعيش عصر المعلوماتية والانفجار الإعلامي الهائل في حجم المعلومات، والاستخدام الواسع للحاسوب الآلي، إلا أننا لم نتوصل إلى الاستغناء الشامل عن الورق، بل إن التخزين الآلي للمعلومات ربما سيشكل خطرًا محدقًا بالمعلومات المخزنة، إذا ما تعرضت إلى فايروس الحاسوب، وبالتالي ستبقى الورقة الوثيقة هي الوسيلة الأفضل للمحافظة على تاريخ الأمم وحضاراتها ومنجزاتها. والحقيقية لم يفرق الباحثون القدماء بين البنيات الأساسية الثلاث للمعلومات، وهي: المكتبة والأرشيف والمتحف. ومع التقدم الحضاري، أخذ هذا الثلاثي يتباعد في جزئياته هذه، التي أصبحت أكثر حاجة إلى التخصص والاستقلال بعضها عن البعض الآخر، مع أنها تشترك جميعًا بهدف واحد، هو الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة لنشر المعرفة وإنماء الفكر وتوسيع ثقافة المجتمع.

لقد أصبح الفرق الجوهري بين دور الوثائق (الأرشيف) والمكتبات، يكمن في مواد المعرفة التي تسعى كل منها لاقتنائها؛ فالمكتبة تسعى لاقتناء الكتب بينما تسعى دور الوثائق لاقتناء الوثائق. ويختلف أحدهما عن الآخر من حيث مصادر التزويد؛ فالمكتبات تسعى إلى تزويد نفسها بالكتب من خلال مواردها المالية، من قبل وكلاء متخصصين بذلك أو عن طريق الإهداء والتبادل والإيداع القانوني، بينما تحصل دور الوثائق على مقتنياتها من الدوائر والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وبفعل قوانين وتشريعات تصدرها الدولة لهذا الغرض. كما إن مقتنيات المكتبات سواء كانت كتابًا أو وثيقة أو خارطة أو صحيفة أو مطبوعًا، هي قطعة قائمة بذاتها ومفصولة عن بقية القطع الأخرى، وليست لها علاقة أو صلة بها من ناحية التكوين. بينما في دور الوثائق يجب أن تكون هذه القطعة ضمن وحدتها الأرشيفية، وإلا فقدت عنصرًا مهمًا من عناصر قيمتها التاريخية[70].

ومن ناحية أخرى، فإن المكتبات تختلف عن دور الوثائق من حيث ترتيب محتوياتها، فتختار التصنيف الملائم لها على أساس المجالات الرئيسية للمعرفة. أما المواد الوثائقية الأرشيفية، فقد تم إجراء تصنيفها موضوعيًا عند نشوئها في دائرتها الأم

حسب نظام حفظ الملفات. إما في دار الوثائق فيعتمد نظام مبدأ الأصل أو مبدأ احترام الوحدة الأرشيفية المتكاملة، وقد فشلت المحاولات التي أجريت لحفظ الوثائق حسب نظم تصنيف المكتبات، واتضح خطأ هذه الفكرة واستحالة تنفيذها من الناحية العملية. وهكذا يتضح لنا الفرق بين المكتبات ودور الوثائق ومراكز التوثيق. أما المتاحف فإنها تهتم بجمع كل ما له صلة بتاريخ وحضارة الماضي من مكتشفات آثارية حجرية أو معدنية أو نقوش أو رسوم. وقد تحتفظ بعض المتاحف بالمخطوطات القديمة وأحيانًا ببعض الوثائق الشخصية أو الخرائط أو الصور، وهي هنا تصبح أشبه بمثيلاتها التي تحتويها المكتبات، وتختلف عن تلك التي تقتنيها وتحتويها دور الوثائق. ومهما كان الأمر، فإن كل مصدر أصيل أولي للمعلومات هو وثيقة تاريخية، بغض النظر عن شكلها أو نوعها سواء كانت أثرًا أو نقشًا أو صورة، أو مخطوطة أو وثيقة شخصية، أو فيلمًا مصورًا أو صوتيًا أو وثائق أرشيفية؛ فالوثيقة الأرشيفية هي وثيقة تاريخية، ولكن ليست جميع الوثائق التاريخية هي وثائق أرشيفية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هو ما هو مفهوم الوثيقة بالنسبة لعلم التاريخ نفسه؟ وما أهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية؟ هذا ما سنبحثه في فصل آخر إن شاء الله.

هوامش الفصل الثاني

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، (دار صادر)، ص 371.
(2) سورة المائدة، الآية 7.
(3) سورة الفجر، الآية 26
(4) سورة محمد، الآية 4
(5) سورة الفجر، الآية 26
(6) سورة البقرة، الآية 206، سورة لقمان، الآية 22
(7) سورة يوسف، الآية 66، وكذلك الآية 80
(8) سورة يوسف الآية 66
(9) سورة البقرة الآية 83، سورة آل عمران، الآية 81 والآية 187، سورة النساء، الآية 92، سورة المائدة، الآية 70، سورة الأعراف، الآية 169، سورة الأنفال، الآية 72، سورة الرعد، الآية 20.
(10) سورة النساء، الآية 21، سورة الأحزاب الآية 7، سورة النساء الآية 154.
(11) سورة البقرة الآية 63 والآية 84 والآية 93، سورة الحديد الآية 8.
(12) سورة البقرة الآية 27، سورة المائدة الآية 7، سورة الرعد الآية 25
(13) سورة النساء الآية 154 والآية 155، سورة المائدة الآية 13والآية 24، سورة الأحزاب الآية 7.
(14) سيأتي شرح هذا المفهوم لاحقًا ضمن سياق هذه الدراسة.
(15) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1965) ص 1944.
(16) سالم الألوسي، التشريعات الوثائقية والنظم الحكومية (بغداد، 1984) ص 11-13
(17) سالم الألوسي ومحمد محجوب مالك، الأرشيف (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979) ص 79.
(18) محمد أحمد حسين، الوثائق التاريخية، (القاهرة، 1954)، ص 12-13.
(19) جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم د. محمد الطاهر المنصوري، الطبعة الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 32.
(20) سالم الألوسي، الدبلوماتيك أو علم تحقيق الوثائق، (بغداد: دار الحرية)، ص 23.
(21) سالم الألوسي، التشريعات الوثائقية، ص 25.
(22) محمد أحمد حسين، المصدر السابق، ص 15.
(23) سالم الألوسي (التشريعات الوثائقية) مجلة الوثائق العربية- العدد8، 1982، ص 5-6.
(24) د. شاكر عبد المنعم (الوثائق وأهميتها في دراسة وتدريس التاريخ)، مجلة المؤرخ العربي، العدد 55، 1997.
(25) ظاهر محمد صكر (التشريعات الخاصة بالوثائق) مجلة الوثائق العربية، العدد7، بغداد 1981، ص 42-44.
(26) د. عبد الله محمد الشريف ومحمد امحمد الطوير، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى (مصراته، 1987)، ص 129.
(27) محكمة الربي تعني المحكمة الخاصة بالطائفة اليهودية في طرابلس.
(28) د. عبد الله محمد الشريف ومحمد امحمد الطوير، المصدر السابق، ص 130-131.

(29) المصدر نفسه، ص 135-136.
(30) جريدة الشمس (طرابلس) العدد 1427، 18 الربيع/آذار 1998.
(31) د. شاكر عبد المنعم، المصدر السابق، ص 38.
(32) سالم الألوسي، التشريعات الوثائقية، ص 19-20
(33) ظاهر محمد صكر، المصدر السابق، ص 44-45
(34) المصدر نفسه.
(35) المصدر نفسه.
(36) راجع نص القانون رقم 70 لسنة 1983 في جريدة الوقائع العراقي، العدد 2947 في 11 تموز/يوليو 1983.
(37) مصطفى الموسوي وآخرون، الوثائق، (بغداد، 1979)، ص 80.
(38) المصدر نفسه.
(39) سالم الألوسي ومحمد محجوب مالك، المصدر السابق، ص 80.
(40) مجلة الوثائق العربية، العدد الثاني، 1976، ص 53.
(41) مصطفى الموسوي وآخرون، المصدر السابق، ص 80.
(42) Hilary Jenkison, the English Archivist, Anew professon, London, 1948, p. 5.
(43) محمد أحمد حسين، المصدر السابق، ص 15-16.
(44) Jenkinson-OP. CIT-P. 14
(45) عمر سعيد بغني (بين الوثيقة والإفادة) مجلة الوثائق والمخطوطات، العدد الرابع، السنة الرابعة، 1998، ص 388.
(46) د. عبد الله محمد الشريف ومحمد امحمد الطوير، دراسات في المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 25.
(47) انظر: مبارك سري عمر (نحو مصطلحات فنية موحدة) مجلة الوثائق العربية، العدد 6، 1980، ص 18.
(48) M. Cook, Archives Administration, Dawson, 1977, pp. 1-2
(49) مجلة الوثائق العربية، العدد6، 1980، ص 17-18.
(50) مجلة الوثائق العربية، العدد الثالث، 1977، ص 120.
(51) محمد أحمد حسين، المصدر السابق، ص 12-13.
(52) F. F Evans, (the Administration of Archives), a review of the American Archivist, October, 1973, p. 541.
(53) محمد أحمد حسين، المصدر السابق، ص 14.
(54) T. R Shellenberg, Modern Archives Principles and Techinqes, University of Chicagi Press, 1956, p. 16.
(55) Ibid
(56) مصطفى الموسوي وآخرون، المصدر السابق، ص 6.

(57) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص 518.
(58) سالم الألوسي، الدبلوماتيك، ص 9.
(59) المصدر نفسه، ص 10-14.
(60) جاك لوغوف، المصدر السابق، ص 31.
(61) المصدر نفسه، ص 82-83.
(62) ينظر بهذا الخصوص ما جاء في بحث الأستاذ المرحوم محمد سعيد بغني المنشور بعنوان (بين الوثيقة والإفادة) في مجلة الوثائق والمخطوطات (طرابلس)، العدد الرابع، 1990.
(63) هورد وليمز واي جي فرانس (تخطيط الطاقة البشرية للمعلومات) مجلة الوثائق العربية، العدد الخامس، 1979، ص 13-63.
(64) للتافصيل عن الكناشات انظر: د. محمد رزوق (دور الكناشات في الكتابة التاريخية المغربية) مجلة الوثائق والمخطوطات (طرابلس) العدد الرابع، السنة الرابعة 1990، ص 479-488.
(65) مدرسة التاريخ الجديد ظهرت إثر صدور مجلة "الحوليات" عام 1929 في ستراسبورغ، وكان الهدف منها توسيع مجال الدراسات التاريخية لتشمل ميادين جديدة، كانت مجهولة أو مهملة أو مغيبة أو مهمشة. على سبيل المثال: العرب المسلمون واليهود الذين كانوا يعيشون في ظل الأنظمة الأوربية المسيحية بعد سقوط الأندلس. ودعت هذه المدرسة إلى عدم الاعتماد كليًا على وجود الوثائق من عدمها في إنجاز الدراسات التاريخية في مثل هذه المواضيع، والاعتماد على المصادر الجديدة، مثل: علم الشعوب الإثنولوجيا، وعلم الاجتماع، والألسنيات، والديموغرافيا وغيرها من العلوم، لإنجاز هذه الدراسات. وكان من أبرز دعاتها لوسيان فيفر ومارك بلوخ الفرنسيان. للتفاصيل ينظر: جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة د. محمد الطاهر المنصوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007).
(66) مارك بلوخ(1886-1944): مؤرخ فرنسي درس في المدرسة العليا للمعلمين، وكذلك في جامعتي ليبزك وبرلين في المدة 1919-1936. عمل أستاذًا في جامعة ستراسبورغ، من مؤلفاته التي ساهمت في خلق مدرسة التاريخ الجديد كتاب "السمات الأصلية للتاريخ الريفي الفرنسي"، وكتاب "تحليل لتطور البنى الزراعية في الغرب الوسيط والحديث من القرن الحادي عشر إلى الثامن عشر"، وكتاب "المجتمع الإقطاعي". أسس مجلة "الحوليات" سنة 1929 ونشر عددًا من المقالات التاريخية فيها مع صديقه لوسيان فيفر. انتقل إلى باريس عام 1936، وعمل أستاذًا في جامعة السوربون، وانضم إلى المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية واعتقله النازيون وأعدموه عام 1944. وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ (اتجاهات -مدارس- مناهج)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 2012)، ص 208-209.
(67) المرجع نفسه، ص 398-399.
(68) أي. اي. ميخائيلوف وار. اس مكيار يفيسكي، مدخل في علم المعلومات والتوثيق، ترجمة نزار محمد علي قاسم، (الموصل: 1982)، ص 31.
(69) مجلة الوثائق العربية، العدد الثالث، 1977، ص 120.
(70) محمد محجوب مالك، إدارة الوثائق الأرشيفية، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الجيل)، ص 65.

الفصل الثالث

ماذا قدمت الوثيقة للتاريخ؟

ماذا قدمت الوثيقة للتاريخ؟

تؤدي الوثائق دورًا كبيرًا في الكتابة التاريخية، فمنها ما يبدل الآراء، ويقلب المفاهيم الشائعة عن الوقائع والأحداث، لتحل محلها آراء ومعتقدات جديدة. ومنها ما يكشف عن معلومات مجهولة ظلت خافية عن متناول الباحثين ردحًا من الزمن. وسنتناول أهمية هذه الوثائق من خلال اختيار نماذج معينة تشمل فترات تاريخية مختلفة، ولدول وحضارات مختلفة أيضًا.

أهمية الوثائق في العصرين القديم والإسلامي:

من المعروف أن العراق أول دولة في العالم سنت القوانين، ويستشهد علماء الآثار بمسلة حمورابي التي كانت تعد أول أثر تاريخي يكشف عن هذه الحقيقة. وقد عثرت البعثة الأثرية الفرنسية عليها عام 1902 في مدينة سوسة في إيران، حيث نقلها العيلاميون أثناء غزوهم بلاد بابل في عام 1157ق.م. وتصور هذه المسلة إله الشمس والنور والعدل "شمش" جالسًا على العرش يقدم الشرائع إلى حمورابي ملك بابل (1792-1750ق.م.)، الواقف أمامه بخشوع، يتسلم السلطة والقوة ليحكم البلاد بقانون واحد. ودونت هذه الكتابة بخط مسماري (أكدي) وباللغة البابلية، وهي تبدأ بذكر الآلهة البابلية وبعض أعمال حمورابي، ثم يلي ذلك القوانين وهي في 282 مادة، تشمل مختلف نواحي الحياة آنذاك، الاجتماعية منها أو الدينية أو الاقتصادية، وتعين بصورة خاصة حقوق الأفراد بطبقاتهم الثلاث: الطبقة العليا، وطبقة الأحرار (عامة الشعب)، وطبقة العبيد، ثم تنتهي هذه الكتابة بخاتمة تنزل اللعنات على من يحاول محو هذه الكتابة أو كسرها أو تغيير نصوصها[1].

ولكن التنقيبات الأثرية التي جرت في تل حرمل، كشفت عن رقيم طيني ذي أهمية كبيرة لاحتوائه على قوانين بلاد أشنونة، يعود إلى بداية الألف الثانية قبل الميلاد

إلى قبل زمن حمورابي، ويعود إلى زمن داوشيا ملك أشنونة نحو عام (100ق.م.). كما عثر على رقيم آخر يعود إلى عهد ملك أشنونة بيلالاما في حدود الألف الثانيةق.م.، وفيهما قوانين مملكة أشنونة من العهد البابلي القديم، وكلاهما دونا قبل قوانين حمورابي الشهيرة[2]. وهذا يعني أن هذه الوثائق المكتشفة غيرت الحقيقة التاريخية التي كانت تقول إن حمورابي هو أول من شرع القوانين.

وعلى هذا الصعيد، فإن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغليفية، ظلت في الواقع حروفًا ميتة ورموزًا غامضة، حتى تمكن فرانسوا شامبليون من تحليل تلك الكتابة المدونة على حجر كبير، عُثر عليه في مدينة رشيد المصرية من قبل الحملة الفرنسية، حيث تمكن العلماء من قراءة كل النقوش المصرية المدونة بهذا الخط. وبفضل هذه الوثيقة الخطيرة "حجر رشيد" أمكن التعرف على تفاصيل مهمة من الحضارة المصرية القديمة.

ويضرب لنا المؤرخ الأردني سليمان موسى مثالاً آخر على أهمية الوثائق في كشف الحقائق التاريخية، وإزاحة الستار عن أحداث غامضة، فيقول: "وعندنا في الأردن ظهرت وثيقة تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، وأهمية هذه الوثيقة تنبع من كونها تعطي وجهة النظر العربية في وقائع وأحداث روتها التوراة من وجهة نظر متحيزة، وظلت رواية التوراة هي المعتمدة الموثوقة طوال هذه القرون العديدة، إلى أن تم الكشف على الوثيقة العربية التي أصبحت معروفة باسم "الحجر المؤابي"، وذلك قبل ما يزيد على قرن من الزمان، فالتوراة تتحدث عن انتصارات أحرزها الإسرائيليون ضد مملكة مؤاب في شرقي الأردن، ولكن ميشع ملك مؤاب حرص على تسجيل أنباء المعارك التي خاضها على حجر ضخم أقامه في عاصمة بلاده، وشرح فيه كيف سحق الهجمات التي شنها الأعداء عليه، وكيف أنشأ المدن والقلاع وحفر برك الماء وشق الطرق. ولولا هذه الوثيقة لما عرفنا أن ملكًا عربيًا وقويًا استطاع أن يكبح جماح العدو ويلحق به الهزائم[3].

ومن ذلك يظهر أن النقوش القديمة تعد عماد البحث في التاريخ القديم، فهي تحل محل المصادر الأرشيفية الحديثة في تقديم مادة موثوق بصحتها. ويدخل في هذا الإطار أيضًا ما وصل إلينا من أوان فخارية وأدوات معدنية، وتماثيل وكتابات متنوعة على المسلات والرقم الطينية، والبرديات وأماكن العبادة والعمائر، والنقود وقطع من

النسيج. وقد جمع المستشرقون النقوش الفاطمية على سبيل المثال في موسوعات هائلة، مثل فان بيرشم Van Berchem في مجموعته المسماة كورباس Corpus التي نشرها في مصر سنة 1930[4].

وإذا كانت الوثيقة هي الدليل على الواقعة والبرهان على الحقيقة، فإنها قد لا تكون كذلك في بعض الأحيان، لاسيما إذا كانت هذه الوثيقة مستندًا تترتب عليه حقوق وامتيازات ثابتة ودائمة، كما هو الحال بالنسبة لمرسوم ميلان الذي أصدره الإمبراطور الروماني قسطنطين الأكبر (305–337م)، فقد اعترف فيه بالديانة المسيحية إحدى الديانات المصرح باعتناقها وممارسة شعائرها في الإمبراطورية، أسوة بالوثنية واليهودية، ومنح المسيحيين كافة الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، وإعادة الممتلكات وأماكن العبادة كافة التي تمت مصادرتها في السابق[5].

وقد استخدم البابوات في روما هذه الوثيقة كحجة لممارسة سلطاتهم الدينية والزمنية في روما منذ ذلك التاريخ، إلا أن المؤرخ لورنزو فولا Lorenzo Valla (1406–1457)، أصدر كتابًا بعنوان **منحة قسطنطين** *Donation of Constantine*، أثبت فيه بطلان هذه الوثيقة وعدم صحتها، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تزويرًا افتعل في روما بعد خمسة قرون من التاريخ الوارد في الوثيقة. وكان البابوات قد استندوا إلى هذه الوثيقة في صراعهم ضد الأباطرة، لإثبات حقهم في السلطة الزمنية التي منحهم إياها قسطنطين عندما نقل عاصمته من روما إلى القسطنطينية. وقد ظلت هذه الفكرة سائدة طيلة العصور الوسطى، إلا أن لورنزو أثبت أن هذه الوثيقة لا تقوم على أساس صحيح، وأن الوثيقة الأصلية التي تتعلق بهذه المنحة لا وجود لها. وقد أثار صدور كتاب لورنزو غضب رجال الدين وحنقهم عليه[6].

ولنأخذ مثالاً آخر من التاريخ الإسلامي، فإذا كانت الوثائق وعلى مر العصور عنصرًا أساسيًّا في تقويم وتصويب وتزويد الأحداث التاريخية بالمعلومات المهمة، فإنها كانت في الوقت نفسه سلاحًا ذا حدين، فقد تستخدم بطريقة تناقض الغاية الحقيقية، وهنا تبرز كفاءة وقدرة الباحث على التمييز بين ما هو حقيقي منها وما هو مزور. وخير ما نستدل به على ذلك هو ما ذكره ياقوت الحموي (ت: 626هـ) من أن بعض اليهود أظهروا كتابًا، وادعوا أنه كتاب رسول الله (ﷺ) ينص على إسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات الصحابة وأنه خط علي بن أبي طالب (عليه السلام)؛

فعرضه الوزير العباسي على الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) -وهو مؤلف كتاب **تاريخ بغداد**- فقال: هذا مزور. فقيل له: من أين لك ذلك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح (سنة 8هـ) وخيبر كانت في (سنة 7هـ). وفيه شهادة محمد بن معاذ وكان قد مات يوم الخندق في (سنة 5هـ). واستحسن الوزير منه ذلك[7]. فلولا حذاقة البغدادي لأصبح من الصعب الطعن في هذه الوثيقة، وربما تداولها الباحثون والمؤرخون على أنها وثيقة صحيحة، ولترتبت عليها امتيازات وحقوق تاريخية مهمة بالنسبة للطائفة اليهودية التي كانت تعيش في ظل الدولة الإسلامية. وهنا لابد من أن ننقل رأي المؤرخ العراقي الدكتور عبد العزيز الدوري الذي قال: "إننا لا نحتاج إلى التلاعب بالتاريخ؛ فكل بناء يستند إلى الزيف زائف، وما أحرانا أن نبني على أسس متينة من البحث وفي الشعور بالمسؤولية"[8].

أما في مجال الرواية الشفوية، فقد أبلى المؤرخون المسلمون بلاءً حسنًا في هذا الميدان، لا سيما في كتب السير والمغازي، إذ كتب ابن إسحاق (ت 153هـ) سيرته، وجاء بعده الواقدي (ت 207هـ) في كتاب **المغازي** الذي جمع فيه مغازي الرسول محمد (ﷺ)، ثم جاء بعده ابن سعد (ت 230هـ) في كتابه **الطبقات الكبير** الذي يتكون من تسعة أجزاء، الجزء الأخير منها خاص بفهارس الكتاب، أما الأجزاء الثمانية الأخرى فهي خاصة بسيرة الرسول (ﷺ) في الجزئين الأولين، والأجزاء الستة الباقية خاصة بأخبار وتراجم الصحابة والتابعين. وقد اعتمد هؤلاء المؤرخون في كتبهم على "الرواية الشفوية"، واتبعوا جميعًا منهجًا نقديًّا في توثيق الروايات، وإن اختلفوا في درجة الدقة في ذلك. ومن الملاحظ على المؤرخين المسلمين الأوائل أنهم كلما ابتعدوا عن عصر الرسالة ازداد تدقيقهم ونقدهم للروايات، وهو أمر طبيعي فرضه البعد الزمني عن ذلك العصر أولاً، ثم إن هذا النقد والتدقيق انصب على أخبار الرسول (ﷺ) ومغازيه أكثر مما انصب على الروايات والأخبار، التي لا تتصل بالرسول أو العقيدة أو الشريعة. وهو أمر طبيعي أيضًا نظرًا لما لذلك من أثر كبير في حياة المسلمين وعقيدتهم الدينية، إذ كانوا يحاولون الابتعاد عن كل مختلف ودخيل بهذا الخصوص[9].

وقد وصف المؤرخون كتاب **فتوح البلدان** للبلاذري (ت 279هـ)، وهو أقدم كتاب في التأليف التاريخي بوجه عام، استخدم فيه أسلوب التوفيق بين المواد المستمدة من السيرة ومصادر أخرى، وتمت صياغتها في رواية تاريخية واحدة تجسدت في هذا

الكتاب. ولم يقتصر البلاذري في مصادره على علماء السيرة والمغازي، ولكنه توسع في ذلك فأخذ من علماء الحديث الأخبار الدينية والشرعية، ثم أخذ عن أصحاب فتوح البلدان وأكثرهم من الأمراء والجند الذين اشتركوا في فتح تلك البلدان، وهو ما كان متيسرًا في عصره، إذ لم تكن دور الأرشيف والوثائق والمكتبات متيسرة كما هي اليوم.
أما ابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) فقد أشار إلى المصادر التي اعتمدها في كتابه **المعارف**، وهي على نوعين: إما الرواية الشفوية التي كان ينقلها بقوله: "حدثني فلان"، أو ينقل من الكتب التي توفرت في عصره فيقول: "قرأت في كذا".. وكتابه هذا شمل معارف كثيرة منذ بداية الخلق، وقصص الأنبياء وأزمانهم إلى عصر المسيح وزمانه، وما بعده إلى عصر الرسالة النبوية إلى أخبار الراشدين والأموي حتى عصر المعتصم، وكذلك أخبار التابعين والمذاهب والقراء، والنسابين وأصحاب الأخبار، ورواة الشعر والنحويين وغيرهم. وكانت أغلب مصادره عن فترة ما قبل الإسلام مصادر مكتوبة مثل التوراة. أما في العصر الإسلامي فكانت أغلب مصادره تعتمد الرواية الشفوية. وقد حذا حذوه في النهج معاصروه من المؤرخين أمثال أبي حنيفة الدينوري (ت 282هـ) في كتابه **الأخبار الطوال**، واليعقوبي (ت 284هـ) في كتاب **التاريخ**؛ فقد حذف أبو حنيفة الدينوري الإسناد في معظم رواياته في كتابه **الأخبار الطوال**، الذي بدأ به من أخبار الخليقة منذ آدم والأنبياء بعده، وأخبار بني إسرائيل والعرب البائدة، إلى أخبار الفرس والإسكندر وحروب العرب مع العجم، والفتوحات الإسلامية من عهد عمر حتى الخليفة المعتصم.

أما اليعقوبي فقد كان كتابه يتألف من ثلاثة أجزاء حسب طبعة النجف، تناول في الجزء الأول قصة آدم والأنبياء من بعده، وبعض أخبار الأمم القديمة كالهند والفرس والروم، وبعض الممالك الإسلامية والعرب وأدبائهم وشعرائهم. أما الجزء الثاني فهو خاص بسيرة الرسول (ﷺ) ومغازيه. والجزء الثالث تناول أخبار ما بعد الرسول وخلفائه حتى عصر الخليفة المعتمد العباسي. وكانت مصادره تتكون من أخبار أهل الكتاب سواء اليهود أو النصارى وأخبار أهل البلدان أنفسهم، وأخبار استمدها من مصادر مكتوبة وبعضها كتب ونقوش[10].

ولأول مرة استخدم المؤرخون المسلمون النقوش باعتبارها وثائق تاريخية، وفي هذا الصدد قال اليعقوبي: "ذكرت الرواة وأهل العلم ومن صار إلى بلاد الصين فأقام بها

الدهر الطويل، حتى فهم أمرهم وقرأ كتبهم، وعرف أخبار المتقدمين ورووه في كتبهم وسمعوه في أخبارهم، ومكتوب على أبواب مدنهم وبيوت أصنامهم، ومنقوش في الحجارة أن أول ملوك الصين صاين"[11]. وهكذا كان اليعقوبي يمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للمؤرخين المسلمين، فكان لا ينقل خبرًا دون الإشارة إلى مصدره، مع استخدامه لمنهج الشك لا سيما في أخبار ما قبل الإسلام، التي لم تكن مصادرها بالنسبة له على درجة كبيرة من الثقة والتوثيق. ومع مرور الوقت أصبحت كتابات المؤرخين المسلمين منهجًا وتوثيقًا أكثر دقة، فهذا الطبري (ت 310هـ) في كتابه **تاريخ الرسل والملوك** يبدو أكثر التزامًا في الدقة، واستقى مواده من مصادر متعددة، إذ كان يتحرى ويتثبت من الرواية ويتمسك بالإسناد. وكانت نظرته إلى التاريخ متأثرة بكونه محدثًا وفقيهًا ومفسرًا. ولكن ما يؤخذ على المؤرخين المسلمين بشكل عام هو اعتمادهم على صدق وصحة النقل للأخبار أكثر من اعتمادهم على نقل الأخبار الصادقة وصحتها[12].

وما هذا العرض إلا لمحة تعريفية بجانب محدود من الكتابات التاريخية وبداياتها عند المسلمين.

أما كتابات المؤرخين المسلمين الذين أعقبوا ابن قتيبة والبلاذري واليعقوبي والطبري، فقد كانت كتاباتهم أكثر توثيقًا وتدقيقًا مثل ابن الأثير (ت 606هـ) في كتابه **الكامل في التاريخ**، والخطيب البغدادي (ت 463هـ) في كتابه **تاريخ بغداد**، والسيوطي (ت 911هـ) والشهرستاني (ت 548هـ) وغيرهم، فقد استفادوا كثيرًا من تجارب من سبقهم في المنهج والكتابة والتوثيق.

وفي إطار الدور الفاعل للوثيقة في كتابة التاريخ، يقول الدكتور محمود إسماعيل أستاذ التاريخ الإسلامي في كلية الآداب – جامعة عين شمس: "شهدت المظان التاريخية تطورًا مماثلاً، فجرى الاعتماد على الوثائق والمذكرات الخاصة والآثار والنقود وغيرها، كما الروايات والرواة، وغدت الأخبار المستقاة من المشاهدة والعيان حجر الزاوية في المادة التاريخية المعول عليها"[13].

وإذا كان الدكتور إسماعيل ينقل إلينا بالنص رأي المؤرخ المستشرق آدم متز في كتابه **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري**[14]، فإنه يتفق معه في النتائج التي ترتبت على تطور الكتابة التاريخية بفعل تطور مصادرها، مشيرًا إلى أن ذلك أدى

إلى أن ينصب الاهتمام على التحليل والتعليل والتفسير والتنظير، والتعويل على العقل وتقلص الاعتماد على الرواية، التي كانت المصدر الأساس للمؤرخين المسلمين الأوائل[15]، إلى أن حلت الوثيقة الورقية محل الرواية الشفوية.

وهكذا أخذت الوثائق -أو كما تعرف أحيانًا بالأوراق الرسمية- تكتسب أهمية خاصة في كتابة التاريخ الإسلامي، إذ كانت هذه الوثائق تصدر عن الدواوين، ولذا أطلق عليها ابن خلدون في مقدمته اسم "أوراق الدواوين"[16]. ويعد كتاب شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله القلقشندي (1355-1418م/756-821هـ) أشهر من اهتم بجمع الوثائق الإسلامية وتصنيفها في كتابه المشهور **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، والذي احتل مكانة متميزة بين كتب الموسوعات، وكان يتألف من أربعة عشر مجلدًا مطبوعًا. وقد تهيأ للقلقشندي من العلم والمعرفة والمنزلة ما أهله للالتحاق بديوان الإنشاء سنة 791هـ/1388م، وذلك في أوائل عصر المماليك في مصر. ورتبة صاحب هذا الديوان هي من أرفع الرتب، يكاد لا يكون عند الملك أخص منه ولا ألزم لمجالسته. وكان معظمًا عند الملوك، يلقون إليه أسرارهم ويخصونه بخفايا أمورهم، ويطلعونه على ما لم يُطلع أقصى. وعن مهمته يقول القلقشندي: إليه تلقى أسرار المملكة وخفاياها، وبرأيه يستضاء في مشكلاتها، وعلى تدبيره يقول في مهمتها، وإليه ترد المكاتبات، ومن ديوانه تكتب الولايات السلطانية كافة، ويقوم توقيعه على القصص في نفوذ الأوامر مقام توقيع السلطان، وجميع ما يعلم عليه السلطان من جليل وحقير وما يكتب من ديوان الوزارة وديوان الخاص وغيرهما[17].

أمّا في عهد الفاطميين، فقد كانت الرسائل تصدر عن ديوان اسمه "ديوان الإنشاء والمكاتبات"، وهو ما ذكره المقريزي في كتابه **الخطط**[18]. أمّا ابن الصيرفي فقد أطلق عليه اسم "الرسائل" في كتابه **قانون الرسائل**، وكان هذا الديوان يضم عددًا من الموظفين الكتاب الذين يتولون كتابة الرسائل الرسمية بأنواعها المختلفة، وكان من بينهم من يجيدون اللغات الأجنبية كاليونانية والأرمنية والفارسية والتركية. وكانت الوظائف التي يضمها هذا الديوان هي وظيفة الناسخ الذي يقوم بنسخ أو تبييض ما يرد إلى هذا الديوان، وكذلك الخازن الذي يقوم بحفظ أي نوع من الأوراق الرسمية إلى مثله في أضابير خاصة، ويضع عليها البطاقات التي تدون فيها محتويات كل أضبارة

وإقليمها وتاريخ وصولها، ليسهل الرجوع اليها، وهو بهذا الوصف أشبه بدار المحفوظات أو الأرشيف المعروفة اليوم[19].

والجدير بالذكر أن القلقشندي صنف وثائق كتابه إلى ثلاثين صنفًا، وهي: الإجازات، الأمان، الأيمان، التذاكر، التفاويض، التقاليد، التهاني، التواقيع، الخطب، الرسائل، السجلات، الصدقات، الطرخانيات، الظهورات، عقود الصلح، العمرات، العهود، خدمات البندق، الكتب، والمكتبات، المقاطعات، المقامات، الملطفات، المنشورات، المهادنات والوصايا[20]. فوثائق الكتب تضمنت الكتب الصادرة عن النبي محمد (ﷺ) إلى زعماء عصره، مثل: كسرى عظيم الفرس، وهرقل الروم، والنجاشي ملك الحبشة. كما تضمنت هذه المجموعة كتاب عمر بن الخطاب (ﷺ) إلى عمرو بن العاص والي مصر. أما وثائق الأمان فهي تخص أمور الصلح، مثل: كتاب النبي (ﷺ) إلى رفاعة بن زيد الخزاعي في صلح الحديبية، وكتاب أمان عمرو بن العاص لأهل مصر عند فتحها. أما وثائق الأيمان فهي اليمين التي يحلف بها أهل الدولة من الأمراء والوزراء والنواب، أو التي يحلف بها العساكر للسلطان الملك المنصور قلاوون في سنة 678 هـ له ولولده ولي عهده الملك الصالح علاء الدين علي. أما الطرخانيات فيراد بها الوثائق التي تمنح للأشخاص للتمتع بالنعم السلطانية، مثل: حقه في الإقامة أينما شاء ويرتحل متى شاء، وتكتب عادة للأمراء أو الأجناد، لاسيما أولئك الذين تقدم بهم العمر وضعفت، وتسمى اليوم بالحقوق التقاعدية. أما الإقطاعات فهي الأراضي التي يمنحها السلطان أو الحاكم إلى أحد رعاياه. وأما المهادنات فتعني الصلح بعد القتال وإحلال السلم بين المسلمين والكفار[21].

وتعد هذه الوثائق مصدرًا أصيلاً من مصادر التاريخ الإسلامي، وهي إن لم تكن شاملة كاملة لكل مراحل التاريخ الإسلامي، إلا أنها تمثل نماذج مهمة تعبر عن روح العصر الذي كتبت فيه. وربما يكون القلقشندي قد سبق الأوربيين بعده بقرون في مثل هذه المحاولة.

ثم جاء بعد القلقشندي من حاول الاستفادة من هذه التجربة والاهتداء بهديها، مثل: سليمان فائق بك الذي ألف كتابًا بعنوان "**المكاتب المقدسة**"، الذي وضعه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتضمن مجموعة من العهود والمواثيق والرسائل الخاصة بالرسول (ﷺ) وخلفائه إلى الملوك والأمراء والولاة غير المسلمين

آنذاك. وقد جمع سليمان فائق تلك الوثائق التاريخية ورتبها ونقلها إلى اللغة التركية، وقام جميل بندي الروز بياني بترجمة الكتاب إلى اللغة العربية ونشره عام 1963[22].

أما بالنسبة لوثائق الدولة الفاطمية، فهي الأخرى شهدت اهتمامًا ملحوظًا من قبل المؤرخين والباحثين. ويشير الدكتور جمال الدين الشيال في هذا الصدد إلى علي بن خلف في كتابه **مواد البيان**، وهي مخطوطة ما تزال محفوظة في اسطنبول[23]. ولكن علي بن منجب الصيرفي هو أشهر من كتب في هذا الشأن، حيث ألف كتابه المعروف **قانون ديوان الرسائل**. وقد عمل ابن الصيرفي في دواوين الفاطميين، وربما تولى رئاسة ديوان الإنشا والمكاتبات، وتوفي في عهد الخليفة الحافظ في سنة 1147م. ويبدو أنه لم يكتف بتأليف هذا الكتاب عن ديوان الإنشا، بل كان يجمع ما يكتبه من رسائل، حيث نشر بعضها في فهرس المخطوطات المصورة الذي أصدره معهد المخطوطات العربية، كما نشر الشيال بعضًا منها في مجموعة الوثائق الفاطمية[24].

وتكشف لنا السجلات (المستنصرية) التي حققها ونشرها الدكتور عبد المنعم ماجد عن معلومات غاية في الأهمية عن العهد الفاطمي في مصر، وتعرف هذه الوثائق باسم "سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الإمام المستنصر بالله أمير المؤمنين، صلوات الله عليه، إلى دعاة اليمن وغيرهم، قدس الله أرواح جميع المؤمنين". وهي عبارة عن سنة وستين سجلاً أو وثيقة منقولة عن الأصل، الذي أرسل من ديوان الإنشا الفاطمي إلى عمال الخلافة باليمن، يغطي من تاريخ الفاطميين فترة أربعة وأربعين عامًا (من 445-489هـ/1053-1091م). تضمنت معلومات عن سياسة الفاطميين في اليمن وأنحاء الجزيرة، فضلاً عن تناولها الحياة السياسية الداخلية في مصر وأحداثها. ومع أن هذه المخطوطة وجدت بالهند، إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبار أن أصلها يمني؛ ذلك لأنها خاصة بدعاة اليمن أنفسهم، فهذه السجلات (الوثائق) تعد أكبر مجموعة من الأوراق الرسمية الفاطمية وصلت إلينا من ذلك العهد[25].

ويذكر الدكتور عبد المنعم ماجد في كتابه القيم "**ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر**" أن كتابة الأوراق الرسمية الفاطمية مبنية على أسس وقواعد، فهي في أغلبها تفتتح بالبسملة وبعدها الحمد له، ثم اسم المرسل إليه ثم السلام والحمد والصلاة على النبي والأئمة، وعبارة حسبنا الله ونعم الوكيل. إلا أن أغلب أصول الأوراق الرسمية الفاطمية قد فقدت أو أتلفت؛ لأن الخلاف المذهبي بين

الفاطميين والأيوبيين الذين جاؤوا بعدهم، قد فعل فعله في ذلك، شأن كل عصر أو زمان[26].

وبالرغم من فقدان كميات كبيرة من الوثائق الفاطمية، فقد وصلت إلينا مجموعات مهمة من ذلك العهد، منها: الوثائق الأصلية المحفوظة في دير سانت كاترين بسيناء، والتي صدرت عن الخلفاء الفاطميين ووزرائهم لتأمين رهبان هذا الدير على أرواحهم وممتلكاتهم، من بينها منشور صادر عن ولي العهد عبد المجيد الذي تولى الخلافة باسم الحافظ، والوزير أبي علي أحمد بتاريخ 524هـ/1130م، وآخر صادر عن الخليفة الفائز ووزيره طلائع بتاريخ 551هـ/1156م، وثالث صادر عن العاضد ووزيره شيركوه بتاريخ 564هـ/1169م[27].

وهناك نصوص أوراق رسمية كثيرة وردت في كتب المؤرخين، وهي خاصة بالخلفاء والوزراء والقضاة والولاة والحسبة والمال والدعوة، والأمانات والمعاهدات والهدنات والاتفاقيات ورسائل الملوك إلى الخلفاء[28]. ومن هؤلاء المؤرخين كمال الدين بن العديم (ت 662هـ/1264م) في كتابه "**زبدة الحلب في تاريخ حلب**"، والسيوطي (ت 911هـ/1505م) في كتابه "**حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**"، والمقريزي (ت 845هـ/1442م) في كتابه "**اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين**" وغيره[29].

وفي هذا الإطار أيضًا، لابد من الإشارة إلى مجموعة وثائقية أخرى، هي كتابات لليهود في مصر أيام الفاطميين تخص هذه الطائفة، تفيد إلى حد بعيد في تقصي أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت، تعرف باسم "الجنيزة"، وهي كلمة آرامية أو عبرية تعني مكانًا دفنت فيه أوراق حتى لا يدنس اسم الله الذي فيها. وقد وجدت هذه المجموعة في إحدى معابد اليهود في الفسطاط، وكانت كنيسة في الأصل اشتراها اليهود، وأضيفت لها قاعة لحفظ هذه الأوراق في حوالي 1190م. ولما هدم هذا المعبد، بيعت الوثائق لمكتبات أوربا وأمريكا، وهي في أغلبها مكتوبة باللغة العربية، وتحتوي على فتاوى خاصة باليهود وعلاقاتهم بالمسلمين. وقد تحدث عنها عطية القوص في بحثه "**وثائق الجنيزة وأهميتها في دراسة تاريخ مصر الإسلامية**". وقيل إن عدد وثائقها يزيد على ربع مليون وثيقة[30]. كما إن هناك مجموعة من الوثائق الدبلوماسية اليونانية، والتي جرى تبادلها بين الروم والفاطميين وغيرهم ونشرت بعنوان Regesten في برلين سنة 1924م[31].

أهمية الوثائق في العصرين الحديث والمعاصر:

برزت أهمية الوثائق في العصر الحديث باعتبارها وسيلة مهمة لتغيير المفاهيم السائدة والمعتقدات الشائعة، ولتسليط مزيد من الأضواء على الزوايا المظلمة في تاريخ البشرية، سواء كان ذلك التاريخ يتعلق بأحداث ووقائع، أو بشخصيات مهمة أدت دورًا مميزًا في التاريخ الإنساني.

ومن ذلك الحقيقة التي شاعت بناء على معطيات تاريخية حقيقية، التي مفادها أن كولمبس هو أول من اكتشف أمريكا. ربما تكون هذه الحقيقة صحيحة، إلا أنها ليست حقيقية مطلقة، وإنما هي مسألة نسبية؛ فقد اكتشف كولمبس أمريكا بالفعل بالنسبة إلى أهل عصره وأهل أوربا، الذين لم يكن لديهم معلومات مسبقة عن هذه القارة، كما هو الحال بالنسبة لاستكشاف القارة الأفريقية التي كانت مجهولة بالنسبة لهم، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للعرب الذين توغلوا فيها قبل وصول الأوربيين إليها بقرون عديدة، وأقاموا معها العلاقات وأسسوا المدن والإمارات فيها. وكذلك بالنسبة للاستكشافات الجغرافية الأوربية في الشرق الآسيوي، والتي وصلوا إليها بفضل خبرة الملاح العربي ابن ماجد وغيره. فقد كانت هذه الأماكن مجهولة بالنسبة للأوربيين، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للعرب والمسلمين الذين وصلوا إلى الصين وأقاموا العلاقات التجارية فيها.

إن الكشوفات الأثرية الحديثة التي قام بها عدد من علماء الأركولوجيا (الآثار) في أمكان عديدة من العالم الجديد، أيدت الرأي القائل إن العرب المسلمين قد اكتشفوا العالم الجديد قبل كولومبس، فقد ذكر المؤرخ المسعودي المحاولات العربية الأندلسية لعبور المحيط باتجاه الأرض الجديدة، قام بها فتى عربي أندلسي في أوائل القرن التاسع الميلادي/الثالث الهجري، اسمه خشخاش القرطبي، وكان يصحبه عدد من فتيان قرطبة، حيث استقلوا مراكب مناسبة للرحلة، وتوغلوا بها في المحيط غربًا، ثم عادوا بعد مدة بغنائم واسعة. ويروي الجغرافي العربي المعروف الإدريسي أن محاولات عربية أخرى بهدف الكشف الجغرافي في الأرض الجديدة، وقعت في القرن العاشر الميلادي/الرابع الهجري، عندما قال إن مجموعة من شباب لشبون العرب المغامرين قاموا ببناء مركب بحري مناسب لرحلتهم الطويلة في بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) بهدف استكشافه، حتى وصلوا بعد نحو شهر إلى جزيرة وجدوا فيها عمرانًا وحرثًا،

فقابلوا ملكها وتحدثوا معه بواسطة مترجم عربي يعيش في الجزيرة، ثم عادوا بمساعدة ملك هذه البلاد. كما ذكر ابن فضل الله العمري (ت 418هـ/1027م) في كتابه "**مسالك الأبصار**" أن جماعة من بني برزال أبحروا في بحر الظلمات، ويرجح أنهم وصلوا إلى مكان ما من العالم الجديد[32].

كما إن الوثائق أدت هي الأخرى دورها في تأكيد الرأي القائل بأن العرب سبقوا كولومبس في اكتشاف أمريكا، فقد اكتشف مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة مجموعة وثائق عالمية أصيلة، من مقتنيات جامع الأزهر، تؤكد ذلك، حيث أظهرت هذه الوثائق أن الإسلام عرف طريقه إلى هناك منذ القرن الثامن الميلادي/الثاني الهجري، أي قبل خمسة قرون من وصول كولومبس إلى العالم الجديد، حيث قدمت هذه الوثائق أدلة تؤكد على وجود آثار إسلامية مكتوبة على الصخر بلغات قبائل غرب أفريقيا في تسعين موقعًا في أمريكا الوسطى والجنوبية. كما عثر هناك على عملات عربية يرجع تاريخها إلى سنة 706ميلادية/88 هجرية، كما أكد عالم الأجناس الأمريكي جيفريز Giffreese في أبحاثه عن أصل الشعوب الأمريكية، على أن العرب كانوا على صلة بالشواطئ الأمريكية قبل مجيء كولومبس بأربعة قرون. وفي هذا السياق تصبح قصة رحلة سلطان دولة مالي الأفريقية الإسلامية أبي بكر الثاني إلى العالم الجديد في سنة 1311 ميلادية/711 هجرية على رأس أسطول تجاري كبير، ووصوله إلى جزيرة كوبا الحالية أكثر واقعية[33].

وتصبح أهمية الوثائق في الكشف عن هذه الحقيقة أكثر فعلاً وتأثيرًا، عندما أكد الدكتور هوي لين أستاذ علم النبات بجامعة بينسلفانيا، وهو من أصل صيني، في بحثه الذي ألقاه في مؤتمر الجمعية الشرقية الأمريكية في مدينة فيلادلفيا في آذار سنة 1961، قائلاً: "إن بحثه استند إلى وثائق محفوظة في الصين يعود عهدها إلى القرن الثالث عشر الميلادي/السابع الهجري، تؤكد أن المسلمين انطلقوا بسفنهم سنة 1100م/494هـ، ومن الطرف الغربي للعالم الإسلامي، ومن ميناء الدار البيضاء على وجه التحديد، لترسو سفنهم في نهاية الرحلة بنجاح في عدة أماكن على سواحل أمريكا الشمالية والجنوبية. وقد توصل لين إلى هذا الرأي بعد أن قضى ثمانية أعوام في تتبع انتشار المحاصيل الزراعية والحيوانية في شتى أنحاء العالم. وقد أيده في ذلك كل من الدكتور لين يانغ أستاذ التاريخ واللغة الصينية بجامعة هارفارد، والدكتور ريتشارد

رودلف رئيس المؤتمر نفسه، الذي علق على هذا البحث قائلاً: "الآن ينبغي على الأساتذة العرب أن يتابعوا دراسة تاريخهم وليبدءوا من هذه النقطة"[34]. وقد ذكر ابن العربي (ت 543هـ/1148م) أن وراء المحيط الأطلنطي أممًا من بني آدم وعمرانًا. وازدادت الصورة وضوحًا عند ابن الوردي (1290-1348م/689-749هـ) في كتابه "**خريدة العجائب وفريدة الغرائب**"، عندما استطاع أن يقدم لنا وصفًا للعالم الجديد أقرب ما يكون للواقع، حيث قال إنه يوجد وراء جزر الخالدات جزائر عظيمة معمورة بخلق كثير. وقال إن بحر الظلمة وهو بحر المحيط الغربي يسمى المظلم لكثرة أهواله وصعوبة متنه، وفي هذا البحر من الجزائر العامرة والخراب ما لا يعلمه إلا الله، وقد وصل الناس منها سبع عشرة جزيرة[35].

والجدير بالذكر أن كتاب ابن الوردي هذا كان الأكثر انتشارًا ونسخًا في أوربا حينذاك، إذ احتفظت المكتبة الوطنية بباريس وحدها بتسع نسخ خطية منه. وقد أبدع ابن الوردي في رسم خريطة عامة للأرض، ومهد كتابه هذا وغيره من كتب الجغرافيين العرب إلى الكشوف الجغرافية الأوربية في العالم الجديد. وبات من المؤكد أن كولومبس قد اعتمد على هذه الكتب في الإعداد إلى رحلته. وقد أكد ذلك عالم الآثار الفرنسي أرنست رينان (1823-1892م) عندما قال إن كولومبس قد ترك رسالة عثر عليها بعد وفاته، يعترف فيها أنه بفضل علماء العرب قد عرف بوجود قارة جديدة وراء المحيط، وعلى هدي هذه المؤلفات أعد خططه للإبحار[36].

وهنا يبرز دور نوع آخر من الوثائق في صنع أحداث التاريخ، ألا وهي الخرائط، حيث تجسد دورها ليس في الكشف عن حياة كولمبس، بل في توجيهه نحو الاستكشاف وركوب البحر نحو المجهول، فبفضل زوجته دونا فيلبا مونيير بيريسيريللو التي تزوجها سنة 1479م/884هـ، اكتشف أن لدى والد زوجته مكتبة جغرافية بنفسه، فانكب على دراسة ما فيها من مخطوطات، وبالتالي قناعته بأن التوجه نحو الغرب سيقوده في النهاية إلى جزر الهند الشرقية. وهذا ما جعل الكاتبة الأمريكية بولادي بيرنا B. de Verna تؤلف كتابًا بعنوان "**اكتشافات السيدة كولمبس**" تعني زوجته دونا فيلبا، قالت فيه إنه بفضل زوجته فيلبا التي أطلعته على وثائق علمية وجغرافية مهمة، كانت في حوزة والدها وفي الأرشيف الملكي البرتغالي، تمكن كولمبس من الوصول إلى نصف الكرة الغربي[37].

وخلال السجال الدامي بين العراق والكويت على مدى أكثر من نصف قرن، حاول كل منهما أن يدعم موقفه بالحجج والأسانيد، وقد رجع المؤرخون الكويتيون إلى الوثائق لإثبات وجود الكويت كبلد مستقل عن العثمانيين في تلك الفترة. يقول الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة إنه بعد أن عاش قرابة عامين بين تلك السجلات والوثائق بلندن، تبين له أن تاريخ الكويت ونشأتها ثم تطورها، إنما يعرف من وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية لا من غيرها.. ويقول إن أول ذكر لمدينة الكويت أورده أحد رجال شركة الهند الشرقية سنة 1758 وهو الدكتور إيفر، عندما أبلغه وكيل الشركة في جزيرة خرج البارون نبهاوزن أن أسرع طريق إلى حلب هو طريق القرين، والقرين هو أحد اسمين عرفت بهما الكويت في القرن الثامن عشر[38].

ويورد لنا أبو حاكمة خريطة يقول إنه استنسخها من الأرشيف الهولندي تعود إلى سنة 1166، تظهر فيها الكويت باسم القرين، ولكن عند التدقيق فيها لم نجد هذا الاسم واضحًا فيها، إلا أن الخريطة التي رسمها الرحالة كارستن نيبور لمنطقة الخليج العربي سنة 1765، يظهر فيها الاسمان معًا الكويت والقرين[39]. وهكذا تصبح الخريطة وثيقة مهمة للتثبت من وجود المدن من عدمه، الأمر الذي يعد ذات أهمية كبيرة في تاريخ الدول.

ومن الشواهد الأخرى على أهمية الخريطة باعتبارها مصدرًا مهمًّا من مصادر المعلومات، أن وثائق فرع الخرائط في المكتبة الوطنية بباريس، قد زودت خلال الحرب العالمية الثانية القوات الأمريكية بالمعلومات اللازمة لمعرفة الشواطئ اليابسة وتحديد معالمها، وليس هذا إلا مثلاً على الأهمية الكبرى لبعض المجموعات الخاصة من الوثائق، وما يمكنها أن تقدمه على الصعيد الوطني والدولي.

ونحن نتحدث عن أهمية مصدرية الوثائق في كتابة التاريخ الحديث، لابد لنا أن ننقل رأي باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، هو الدكتور عبد الكريم رافق الذي قال: "إن الباحث في تاريخ العرب الحديث والمعاصر منذ بدايات القرن السادس عشر، يتعرض إلى تحديات كبيرة إزاء تنوع المصادر وكثرتها، وكذلك تنوع الموضوعات التي لم تعد تقتصر على كتب الأخبار أو التاريخ السياسي الصرف، بل تجاوزت ذلك إلى معالجة المواضيع الاقتصادية والاجتماعية، التي هي في أساس تفسير الأحداث السياسية، ومعرفة اتجاهاتها وتحليل عواملها. وتتوفر للباحثين في تاريخ العرب الحديث

والمعاصر مصادر دراسية مهمة من عربية وأجنبية، تشكل قاعدة أساسية للبحث العلمي في ميادينه المختلفة، فالدراسات التاريخية العربية كما الأجنبية التي كانت تقتصر في هذا المجال على القرنين التاسع عشر والعشرين، لسهولة الحصول على مصادرها أخذت تعالج وبعمق القرون السابقة بسبب توفر مصادر لم تكن معروفة أو متناولة قبل ذلك. وأهم هذه المصادر بالنسبة لتاريخ العرب الحديث إبان الحكم العثماني، وثائق المحاكم الشرعية ودور الأرشيف حتى أواسط القرن العشرين، إلى أن تنبه إليها الباحثون وبدؤوا باستخدامها. وقد سلمت محتوياتها بإدارة المؤتمنين الخلص عليها، ثم غدت إحدى أهم المصادر لمعرفة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفقهية، وبالتالي السياسية"[40].

ويضيف الدكتور رافق قائلاً: "ونظرًا لكون الدولة العثمانية دولة مؤسسات وقوانين وسجلات، فقد عالجت مختلف النواحي الحياتية. وترفد سجلات المحاكم الشرعية ومصادر أخرى متاحة، بشكلها المطبوع والمخطوط للباحث في الجانب الاجتماعي بمعلومات مهمة. ولا غنى للباحث المهتم بالدراسات الضرائبية والمالية، وكذلك السكانية والإدارية من الاطلاع على الوثائق العثمانية، المتعلقة بإدارة الدولة أو إدارة الولايات، وهي متاحة للباحثين في اسطنبول وأنقرة. كما إن دور الأرشيف الأجنبي الذي يضم تقارير القناصل والسفراء والممثلين التجاريين المعتمدين في الأقطار العربية، يضيف بدوره بعدًا مهمًّا لهذه الدراسات". ثم يخلص إلى القول: "ونظرًا لتوفر هذه المصادر المتنوعة والمهمة في تاريخ العرب الحديث، فقد حدث انعطاف مهم في الدراسات التاريخية العربية والأجنبية ذات الصلة، وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين. فلم تعد الدراسات تقتصر على التاريخ السياسي، بل تعدته إلى جوانب التاريخ الأخرى"[41].

وتؤكد الوثائق أهميتها في كتابة التاريخ أيضًا، من خلال تغيير النظرة التي سادت في أوربا وحتى في الوطن العربي إلى الدولة العثمانية، حيث كان الأوربيون ينظرون إليها على أنها العدو الأكبر للمسيحية، ووصمة سوداء تلطخ قيم الحضارة الغربية، وكابوس يخيم على التطور التاريخي للبشرية. كما نظر إليها جزء كبير من العرب على أنها دولة أجنبية عرقلت قيام نظم سياسية حديثة في بلدانهم، وجعلوا منها مشجبًا يعلقون عليه مشاكل هذه البلدان، بل إن بعض المؤرخين العرب عدوا ظهور الأتراك

نهاية لازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وعقبة في سبيل اقتباس درجات التطور التي أصابتها الحضارة الأوربية الحديثة. ولم تقتصر هذه النظرة على الأوربيين والعرب، بل انتقلت إلى تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية، ووجهت هجومها الشديد إلى الماضي العثماني.

بيد أن الاهتمام بالوثائق ودراستها قد طرح على بساط البحث فكرة تغيير هذه النظرة، وإمكانية تبديلها إلى صورة أفضل لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث أصبح في الإمكان وضع التاريخ العثماني في مكانته الصحيحة ضمن إطار التاريخ العالمي؛ إذ إن الإمبراطورية العثمانية كانت قد ظهرت في ثنايا رد الفعل الإسلامي إزاء أوربا الآخذة في التوسع في شرقي البحر المتوسط خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وعلى وفق هذه الرؤية، دعا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه "**في أصول التاريخ العثماني**" إلى أن تعمل الجامعات ومراكز البحث العربية على الاهتمام باللغة التركية، وتوجيه طلابها إلى دراسة الوثائق العثمانية، واستقاء الأحكام التاريخية منها[42].

وإذا كان الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى يدعو إلى إعادة النظر في كتابة تاريخ الدولة العثمانية بالاستناد إلى الوثائق العثمانية، فإن الباحثين عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل طالبا بكتابة تاريخ أفريقيا من قبل الباحثين الأفريقيين أنفسهم، وأكدا أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقي الحديث لم تكشف نواحي معينة من هذا التاريخ من وجهة نظرهم هم، ولذا يحتاج الأمر إلى جهد ضخم من الكتاب والمؤرخين الأفارقة لكتابة تاريخهم بأنفسهم، معتمدين على المصادر الأصلية والوثائق التي يزخر بها أرشيف وزارات المستعمرات في بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية. وكذلك الموجود منها في دور المحفوظات في هذه الدول؛ لإبراز الدور الوطني للمقاومة الوطنية للاستعمار، وهو ما حاول الكتاب والمؤرخون الأجانب إخفاءه أو تشويهه[43].

ولا تقتصر أهمية الوثيقة على كشف الحقيقة عن الحركة الوطنية الأفريقية وتطورها، بل الكشف عن الدور الكبير أيضًا الذي أداه الاستعمار الأوربي في تطوير الموارد الاقتصادية للقارة، وهي محاولة تتطلب من الباحث الأفريقي التجرد عن روح التحيز، والتحلي بالموضوعية الجريئة؛ ليكتب الحقيقة ويعبر عنها مثلما وردت في

سطور تلك الوثائق، الأمر الذي تجلى واضحًا في قول خبير الوثائق جي كانغاه من ساحل العاج، الذي ذكر أن معاهد الأبحاث الزراعية (الاستعمارية) اضطلعت بدراسات مختلفة في الحقل الزراعي، واعتبرت على نحو صحيح بمثابة عنصر أساسي في تنمية هذا القطر. وفي حالات عديدة، فإن هذه الأقطار عند قيامها بتنفيذ الأبحاث تبدأ من الدراسات التي كانت تجري خلال العهد الاستعماري، وأن المحافظة على سجلات (وثائق) التجارب الماضية تجعل بالإمكان تحاشي إعادة هذه التجارب، التي تكون أحيانًا تجارب طويلة الأمد وصعبة وباهظة التكاليف، إضافة إلى الاقتصاد في الوقت والأموال(44). ولم تكن هذه الحقيقة مقصورة على أفريقيا، بل إنها شملت معظم الدول التي خضعت للاستعمار ردحًا من الزمن، ونحن لا نختلف في الرأي عندما نقول إن الاستعمار وضع هذه الدراسات وغيرها من المشاريع، التي أنجزت أو لم تنجز لمصلحته الخاصة، ولكنه عندما غادر تلك البلدان ترك خلفه هذه الإنجازات التي استفادت منها الدول فيما بعد. والحديث بهذا المعنى لا يعني محاولة لتجميل وجه الاستعمار القبيح، بل هو محاولة للاقتراب أكثر من الحقائق بموضوعية.

وتأتي أهمية الوثيقة ليس في كتابة وتدوين أحداث التاريخ فحسب، بل أيضًا في إعادة تقويمها وتصحيحها، وكذلك كشف ما خفي أو تعرض إلى التشويه والتحريف، فضلاً عن فائدتها الكبيرة لخطط التنمية الوطنية، لاسيما في الدول النامية.

وإذا كانت للوثيقة تلك الأهمية الكبيرة في إيضاح الحقائق، وبالتالي صياغة الأدب التاريخي المتميز، فإن نقصها أو عدم وجودها قد يؤدي بدوره إلى تصحيح آراء خاطئة، أو وقائع لم تحدث بالفعل. ومن هذا المنطق حاول المؤرخ البريطاني ديفيد إيرفينج أن يثبت أن الهلكوست (المحرقة) اليهودية التي أقام عليها اليهود أسطورة العداء (للسامية)، هي مجرد حدث بالغ اليهود في تصويره ونشره، ليس من أجل ابتزاز الآخرين فحسب، بل من أجل إرهابهم إذا ما تطلب الأمر ذلك. وقد استند هذا المؤرخ في رأيه على أن الادعاء بأن هتلر أحرق ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية، هو أمر تنقصه الأدلة والوثائق التي يمكن أن تؤيد هذا العدد. واستدل على ذلك بالقول إن نصب الهلكوست (المحرقة) الذي أقامه اليهود في إسرائيل، لم يدون فيه سوى أسماء ثلاثة ملايين فقط، وعجز اليهود عن تدوين الملايين الثلاثة الباقية، مع العلم أن الأسماء التي شملها التدوين ضمت أسماء اليهود الذين هلكوا في

الحرب بمختلف الوسائل، سواء بالمحرقة أو بالقصف الجوي لمدينة برلين أو بالمرض أو بالهجرة إلى أماكن أخرى[45]. وبالتالي فقد استفاد إيرفينج من نقص الدليل الوثائقي في تفنيد مزاعم الأسطورة اليهودية وإثبات خرافيتها.

وأحسن دليل على دور الوثائق في تغيير المفاهيم والآراء الشائعة في عصر ما عن حقبة تاريخية محددة، أو عن قضية تاريخية معينة، هو ما حدث إبان الثورة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر تحديدًا؛ إذ إن هذه الثورة ما لبثت أن وسعت اهتمام الناس بالتاريخ كمًّا ونوعًا وزمانًا، فشهدت تلك المرحلة حركة فكرية استرجاعية للماضي، كانت بمنزلة رد فعل على بشاعة الواقع وعنفه، وعودة إلى الدين وفضائل القرون الوسطى، لاسيما في جانب أخلاق الفروسية. وكان تأثير هذه الحركة في الكتابة التاريخية مهمًّا، إذ ساهمت في توسيع نشر وثائق القرون الوسطى والكنيسة، وردت كما يقول هرنشو إلى هذه القرون مقامها، وبرأتها مما وصمها بها رجال النهضة والإصلاح الديني وعصر الاستنارة، ووجهت العلماء إلى دراسة سجلاتها (وثائقها) التي طال إهمالهم لها وعدم اكتراثهم بها[46].

واليوم ونحن نعيش عصر المعلوماتية وثورة الاتصالات، تبادر إلى الذهن سؤال في غاية الأهمية هو: ما أهمية الوثيقة التقليدية في ظل انتشار الإنترنت واستخدامه كمصدر من مصادر التاريخ؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن لمواقع الإنترنت بالرغم من توفيرها بعض المعلومات، جوانب أخرى تمتزج فيها الفائدة بعدم الفائدة أحيانًا، كأن تقدم للباحث معلومات في موضوع، كثيرًا ما تغريه بالاعتماد عليها لسهولة الحصول عليها والوصول إليها، وتعفيه بالتالي من العودة إلى المصادر الأساسية واستخراج الحقائق. وقد تكون هذه المعلومات جيدة، كما قد تكون خاطئة، وفي هذا تكمن سلبية هذه المعلومات، إذا لم تعتمد المنهجية العلمية أو أنها كتبت لخدمة أغراض غير علمية، ويؤدي هذا إلى وقوع الباحث المبتدئ تحت إغراء هذه المعلومات. وقد شاعت مثل هذه المواقع باللغات الأجنبية. وغالبًا ما يلجأ أساتذة التاريخ كما غيرهم إلى حث الطلاب على عدم الأخذ بها، وحتى عدم قبولهم الاعتماد عليها؛ لأن الفائدة العلمية الصحيحة تقتضي من الأستاذ المشرف أن يدرب طلابه على الرجوع إلى المراجع الأصلية، وتحليلها بأنفسهم والتوصل إلى النتائج في ضوئها. وهنا تثار مصداقية هذه المعلومات،

وضرورة معرفة الجيد من غير الجيد فيها، وهكذا تضاف مسؤوليات جديدة إلى الباحث أو المؤرخ للقيام بتقديم معلومات علمية ومنهجية، قد تستعمل من قبل باحثين آخرين من خلال مواقع الإنترنت. كما تطرح هذه القضية من جديد وبشكل حاد منهجية المؤرخ فيما يكتب وينشر[47].

وهنا لابد من طرح السؤال التالي: هل يمكن الاستغناء عن الوثيقة في ظل الإنترنت؟ حتى يومنا هذا يمكن أن نجيب على السؤال بالنفي؛ إذ ستبقى للوثيقة جاذبيتها وسحرها ودورها الحاسم في الكتابة التاريخية.

ونحن نقترب من نهاية البحث، لابد أن نشير إلى أن أهمية الوثيقة في الكتابة التاريخية، تبرز من خلال ذلك العدد الكبير من الرسائل الجامعية لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه في التاريخ، لاسيما الحديث والمعاصر، والتي أنجزت بالاعتماد أساسًا على الوثائق ذات العلاقة بمواضيع كل منها. وليس من المغالاة في شيء القول: إن تقدير درجة الأصالة والابتكار في تلك الرسائل التي كانت تعتمد على الوثائق كمعيار لها. وهكذا يمكن القول إن الوثيقة جاءت لتثبت أهميتها في رؤية الحدث التاريخي وفي تفسيره، بحيث تتكامل الصياغة التاريخية مادة وصناعة، وقد أثبتت الوثيقة دورها المهم في التركيب البنيوي للتاريخ.

هوامش الفصل الثالث

(1) الدكتور فرج بصمه جي، كنوز المتحف العراقي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1972، ص 237.
(2) المرجع نفسه، ص 238.
(3) سليمان موسى "الوثائق وأهميتها"، مجلة الوثائق العربية، العدد 2، 1976، ص 81.
(4) الدكتور عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص 14.
(5) ينظر: نص المرسوم في:
الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا في العصور الوسطى: التاريخ السياسي، الجزء الأول، الطبعة السادسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991)، ص 699-700.
(6) دكتور شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 14.
(7) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، معجم الأدباء، الجزء الرابع (بغداد: دار المأمون، 1983)، ص 8.
(8) عبد العزيز الدوري، تفسير التاريخ، ص 13.
(9) د. عثمان موافي، منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأوربي، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، د. ت) ص 175-193.
(10) المرجع نفسه، ص 198-202.
(11) ينظر: اليعقوبي (ت 286هـ)، تاريخ اليعقوبي، الجزء الأول، (النجف: 1358هـ)، ص 150.
(12) د. عثمان موافي، المرجع السابق، ص 206.
(13) عبد العزيز الدوري وآخرون، المرجع السابق، ص 13.
(14) د. محمود إسماعيل "إشكالية تفسير التاريخ عند المؤرخين والمسلمين الأوائل"، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 29، أبريل - يونيو 2001، ص 47.
(15) ينظر: آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الجزء الأول، (القاهرة: 1957)، ص 340.
(16) د. محمود اسماعيل، المرجع السابق، ص 47.
(17) مقدمة ابن خلدون، (القاهرة: 1322هـ)، ص 16.
(18) محمد جاسم الحديثي، "الوثائق في كتاب صبح الأعشى للقلقشندي"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 24، 1996، ص 123-125.
(19) ينظر: المقريزي، الخطط، الجزء الثاني، (القاهرة: 1324هـ)، ص 16.
(20) ابن الصيرفي، نور الدين علي بن داود الجوهري، ديوان الرسائل، تحقيق علي بهجت، (القاهرة: 1905)، ص 8.
(21) للتفاصيل عنها ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (القاهرة: 1963).
(22) محمد جاسم الحديثي، المرجع السابق، ص 126-129.
(23) هيثم عبد الخضر معارج، سليمان فائق حياته ومنهجه التاريخي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ابن رشد - جامعة بغداد، 2003، ص 61.

(24) الدكتور عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص 10.

(25) ينظر: جمال الدين الشيال، مجموعة الوثائق الفاطمية، الجزء الأول، (القاهرة: 1958)، ص 9.

(26) الدكتور عبد المنعم، المرجع السابق، ص 12.

(27) المرجع نفسه، ص 11.

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه، ص 12.

(30) المرجع نفسه، ص 23-25.

(31) ينظر: عطية القوص "الوثائق الجنيزية وأهميتها في دراسة تاريخ مصر الإسلامية"، مجلة جامعة القاهرة، العدد الخامس، 1974.

(32) المرجع نفسه، ص 34.

(33) د. فهمي توفيق مقبل، دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزع، 1994)، ص 57-58.

(34) المرجع نفسه، ص 59-60.

(35) المرجع نفسه، ص 60.

(36) المرجع نفسه، ص 66-67.

(37) المرجع نفسه، ص 68، ص 75.

(38) A. M. Abu - Hakima, The Modern History of Kuwait 1750-1965; (London, The Westerham Press, 1983), p. 6.

(39) Ibid, pp. 207-208.

(40) د. عبد الكريم رافق "الاتجاهات السائدة في كتابة التاريخ"، مجلة عالم الفكر، المجلد 29، العدد 4، أبريل - يونيو 2001، ص 56-57.

(41) المرجع نفسه، ص 11.

(42) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق: 1993)، ص 7-9.

(43) د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1977)، ص 9.

(44) جي كانغاه، "فائدة الأرشيف الخاص لدول العالم النامية"، ترجمة عبد المجيد عبد علي، مجلة الوثائق العربية، العدد الخامس، 1979، ص 151.

(45) نقلاً عن: مقابلة تلفزيونية أجرتها قناة الجزيرة الفضائية في برنامج "بلا حدود" مع المؤرخ ديفيد إيرفينج بتاريخ 2000/4/25، وأعيد بثها بتاريخ 2000/4/28.

(46) وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012) ص 156-157.

(47) عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 56.

الفصل الرابع

دور الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ

دور الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ

الوثيقة في منظور علم التاريخ:

من حيث الشكل، يمكن تقسيم الوثائق من وجهة نظر المؤرخين إلى وثائق ديوانية، وهي التي صدرت عن دواوين معينة، وتتبع أساليب وقواعد ثابتة في الإخراج والشكل. وإلى وثائق غير ديوانية، وهي التي لم تصدر عن هيئة أو مؤسسة أو ديوان، وليست لها قواعد معينة من حيث الشكل والصياغة والإخراج[1].

أما من حيث المضمون، فقد تكرست العلاقة بين الوثيقة وبين علم التاريخ انطلاقًا من المبدأ القائل: "لا تاريخ بدون وثائق"، بحيث ارتباط مفهوم الوثيقة بقيمتها التاريخية. فعلم التاريخ يضيف للوثيقة أفقًا جديدًا في التمييز من خلال تلك القيمة التي تحملها الوثيقة، حيث يشار إليها على أنها أوعية للمعلومات، ومصادر أصلية لها، وهي فضلاً عن ذلك تمثل المستند أو الدليل القاطع على الأعمال التي أنجزت في الماضي.

ومن وجهة نظر المؤرخين أيضًا، إن الوثائق تعد المادة الأساسية التي تعكس صور الماضي بكل ما فيه من حدث وفعل ورد فعل، على نحو لا تفعله أي مادة أخرى، وقد جعلها ذلك المرجع الأساسي للبحث التاريخي المتصف بالأصالة والابتكار، وقد اكتسبت أهميتها هذه من أهمية المعلومات التي تقدمها إلى البحث التاريخي، بغض النظر عن شكلها الخارجي[2].

لقد تنبه مؤرخو القرن التاسع عشر على سبيل المثال إلى أهمية الوثائق الخاصة بالأفراد، باعتبارها مصدرًا تاريخيًا، ولم تكن قد استعملت بعد إلا قليلاً، فقد أشار

المركيز فوج Vogeu إلى أهمية وثائق العائلات الصغيرة أيضًا، وتنبأ بالتطور الذي سيأخذ مجراه في القرن العشرين في ميدان الأبحاث التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، على حساب التاريخ الحدثي والإخباري، والتي ستلقي مزيدًا من الضوء على التاريخ السياسي التقليدي. وقد تحقق ذلك بالفعل، ولكن على أيدي المؤرخين من أتباع المدرسة المادية الماركسية، الذين قدموا لنا بغض النظر عن أهدافهم السياسية أو الفكرية، دراسات قيمة وأصلية من هذا النوع.

وفي إطار الرؤية التاريخية للوثيقة، يربط المؤرخ الأردني سليمان الموسى مفهوم الوثيقة ربطًا مباشرًا بالحضارة الإنسانية، مشيرًا إلى أن حضارة أي شعب تحتاج إلى نصوص مكتوبة، تدل عليها بعض أشكال تلك النصوص، سواء كانت ألواحًا طينية أو أوراق البردي أو جلود الحيوانات. ويقول إن الوثيقة هي الشاهد الأكبر على التاريخ، وهي الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب. كما أدلى المؤرخ العراقي الدكتور حسين أمين (الأمين العام السابق لاتحاد المؤرخين العرب) برأيه في هذا المجال قائلاً: "إن للوثائق مكانة مهمة في مجال البحث التاريخي والكتابة التاريخية، وهي عماد كل دراسة تتصف بالعلمية وتتسم بالموضوعية"[3]. أما المؤرخ الليبي الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، فقد تحدث عن كيفية الوصول إلى الحقيقة قائلاً: "إن المحك الوحيد لاستجلاء الحقائق هي الوثائق أو شهادة شهود العيان.."[4]. أما بالنسبة لأهمية الوثائق الأرشيفية في الكتابة التاريخية، فقد بين أن "وثائق الأرشيف تضم شتاتًا ضخمًا من الوثائق التي تهم المؤرخ، ويمكنه أن يجد فيها معلومات تنفع كثيرًا في ملء ثغرات التاريخ التي لا تتطرق إليها الكتب أحيانًا.."[5].

واستنادًا إلى ما ذهبت إليه المدرسة الألمانية في رؤيتها للوثيقة، وبما أن التاريخ يحاول كشف النقاب عما حدث في الماضي (كما حدث بالضبط)، لا على أساس بعض الأساطير أو الأحكام المسبقة، فقد ذهب واحد من أبرز مؤرخي المدرسة الألمانية المؤيدة لهذه الرؤية التاريخية، وهو ليبولد فون رانكه (1795– 1886) .L. Von Ranke إلى تأكيد هذا المنهج في كتابه الأول المسمى "**تواريخ الشعوب اللاتينية والجرمانية**"، والذي يعد طرازًا جديدًا في الكتابة التاريخية في عصره؛ إذ اعتمد على المصادر الأصلية انطلاقًا من رأيه في أن التاريخ هو تصوير ما حدث في الماضي بالضبط، الأمر الذي دفعه إلى الاهتمام بالوثائق والمخلفات الأثرية اهتمامًا بالغًا؛ لأنه

رأى في الوثائق الرسمية ومكاتبات الدول والأفراد وسجلات الحكومة والكنائس والمذكرات الشخصية، أصدق مصادر الكتابة التاريخية[6].

وتعود بداية ظهور علم الوثائق كعلم منهجي إلى تلك الفترة التي جاب فيها تلاميذ رانكه أنحاء أوربا سعيًا وراء الوثائق. ورانكه هو صاحب الفضل في إنشاء اللجنة التاريخية في أكاديمية بافاريا للعلوم، التي قامت بنشر العديد من الوثائق والحوليات، كما أنشأ المجلة التاريخية السياسية التي تعد من طلائع الدوريات التاريخية[7].

الوثيقة بين المؤرخين والفلاسفة:

تبرز قيمة الوثيقة تاريخيًا من خلال الخلاف بين فلاسفة التاريخ والمؤرخين، وبشأن نظرة كل منهم إلى الوثيقة. إن إحدى المشكلات المثيرة للجدل بين الفلسفة والتاريخ، نابعة من حرص المؤرخ الحديث على إثبات الواقعة التاريخية عن طريق الوثيقة، سواء كانت مستندًا أو أثرًا شاخصًا، وهؤلاء المؤرخون هم أتباع المدرسة الألمانية الحديثة الذين أعطوا الوثيقة التاريخية منزلة مقدسة؛ لكونها أهم وسيلة للتعبير عن حقيقة الماضي، إذ إن علم التاريخ بنظرهم هو حقيقة الماضي المثبتة بالوثيقة، حتى قالوا: "لا تاريخ بدون وثيقة". وتجاوزًا على هذا الموقف الذي تبناه كثير من المؤرخين، يلاحظ أن بوسع فيلسوف التاريخ تقديم رؤية نظرية قائمة على الاجتهاد، وتفتقر إلى الوثيقة. وفي بعض الأحوال فيلسوف التاريخ لا يبدي تحفظًا كبيرًا في استخدام منهج مقارن لتعليل ظاهرة ما في مرحلة تاريخية معينة، اعتمادًا على تعديلات سابقة أو لاحقة أيدتها أو تؤيدها وثيقة تاريخية. وقد وصلت هذه المفارقة بين المؤرخ والفيلسوف إلى حد السخرية أحيانًا. وفي هذا الصدد يقول إدوارد كار في مؤلفه القيم **"ما هو التاريخ؟"** إن قاموس أكسفورد الذي ينحاز إلى المذهب التجريبي، يعرف الواقعة بأنها مادة أولية متمايزة عما يستنتج منها. وهذا ما يمكن أن يسمى بالنظرة البديهية إلى التاريخ، فالتاريخ يتكون من مجموعة من الوثائق المحققة وما تيسر للمؤرخ من وثائق ومخطوطات[8].

ويبدو أن هناك نوعًا من العلاقة الروحية تنشأ بين المؤرخ والوثيقة، بحكم ديمومة البحث والتقصي عن الحقيقة، إلى الحد الذي دفع إدوارد كار بأن يصفها بالعبادة

عندما قال: لقد أتمت عبادة مؤرخ القرن التاسع عشر السحرية للوقائع عبادته للوثائق ودفاعه عنها. كانت الوثائق تابوت العهد في معبد الوثائق، وكان المؤرخ الموقر يقترب منها وهو يحني رأسه ويتكلم عنها في صوت يدل على الخشوع والرهبة؛ فالشيء صحيح ما دمت قد عثرت عليه في الوثائق، ولكن ما الذي تذكره لنا هذه الوثائق (القوانين والمعاهدات، والقوائم والكتب الزرقاء، والمراسلات الرسمية والخطابات الشخصية واليوميات) عندما تقع بين أيدينا؟ لا تستطيع الوثيقة أن تذكر لنا شيئًا أكثر مما اعتقده مؤلف الوثيقة، أي ما اعتقده أنه حدث وما اعتقد أنه ينبغي أن يحدث أو قد يحدث.. أو ربما فقط ما أراد أن يعتقد الناس أنه اعتقد به، ولا يعني هذا كله أي شيء حتى يبدأ المؤرخ في عمله، ويحاول حل رموز الوثيقة. إن الوقائع سواء أكانت موجودة في وثائق أم لا، يجب أن يرتبها المؤرخ في سياق قبل أن يستفيد منها. والفائدة التي يجنيها منها، إذا أمكنني القول، هي عملية الترتيب السياقي[9]. أي وضعها في إطار تاريخي متسلسل الأحداث والوقائع.

وإذا لم يكن جزءًا من وظيفة المؤرخ الكشف عن مصداقية هذه أو زيف تلك من الحقائق، فما قيمة الوثيقة التاريخية إذن؟ وكيف يمكن للتاريخ أن يؤدي دوره كاملاً من أجل استيعاب درس الماضي؟ صحيح أننا ينبغي أن لا ننظر إلى الوثيقة بوصفها شيئًا مقدسًا، ولكن ليس من العلم ولا المنطق أن يصار إلى اعتبارها مجرد شيء ثانوي في كتابة التاريخ. إن بوسعنا ونحن نتناول هذا الموضوع أن نذكر تلك الواقعة الرائعة التي وقف عندها المؤرخ العراقي المعروف الدكتور كمال مظهر أحمد، حين نقل إلينا قضية "ميرابو" خطيب الثورة الفرنسية، الذي شيعته جماهير باريس إلى مقبرة العظماء، ثم عادت ونبشت قبره، بعد أن أثبتت وثائق القصر الملكي تآمره مع الملكية ضد الثورة[10]. وفي هذه القضية وفي القضايا الأخرى يظهر جليًا البعدان الأخلاقي والعلمي للتاريخ، وتصبح الوثيقة هي أساس ومضمون حكم التاريخ.

الوثيقة والمنهجية التاريخية:

لقد اعتمد معظم المؤرخين على الوثيقة باعتبارها نقطة الانطلاق في كتابة البحوث التاريخية، فالمؤرخ شارل فكتور لانجلوا واحد من المؤرخين القلائل الذين تكونوا بين جدران الأرشيف الوثائقي، وبدأ حياته العلمية بالتعايش مع الوثيقة

التاريخية، فقد درس في مدرسة الوثائق ومدرسة الحقوق وفي كلية الآداب بجامعة باريس، ودرس في كليات الآداب بجامعات دويه 1885 ومونبليه 1886، وباريس سنة 1888، واشتهر بتدريس العلوم المساعدة للتاريخ وعلم الخطوط القديمة وعلم المراجع، وتكون على يديه جيل من المؤرخين وأمناء المحفوظات والمكتبات، وصنف هو و. هـ. اشتين كشافًا للمحفوظات المتعلقة بتاريخ فرنسا تحت عنوان (**محفوظات تاريخ فرنسا** *Les Archives de Lehistoire france*)، واهتم بشكل خاص بتاريخ فرنسا في العصر الوسيط، خصوصًا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر فكتب في ذلك كتبًا ممتازة، منها كتابة الرائع عن **الحياة في فرنسا في العصور الوسطى**، وفيه يصورها معتمدًا على الوثائق وعلى ما كتبه الأخلاقيون في ذلك العصر. كما كتب عن **المجتمع الفرنسي في القرن الثالث عشر تبعًا لعشر قصص مغامرات**. وأصدر كتابًا آخر عن **معرفة الطبيعة والعالم في العصر الوسيط**. فضلاً عن كتابه في التاريخ السياسي **حكم فليب الثالث الجسور**، ومؤلفات أخرى تناولت المراجع التاريخية[11].

ويرى المؤرخ الفرنسي شارل سنيوبوس أن الوقائع في التاريخ على نوعين: الموضوعات المادية التي كانت على صلة بالناس، والنقول الشفوية أو المكتوبة التي مرت من خلال الوسيط النفسي اللغة. أما ما تبقى مثل لغة الإقليم واسم المكان والعرف التجاري والطقوس الدينية، إذا ما عرضت كنوع من الوثائق فهي ليست إلا صورة من النقل الشفوي، صارت منقولة عادة بالطريق النفسي (اللغة) خلال الأجيال المتعاقبة، ويخلص إلى القول: "الواقع أن جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية تتم على وثائق مكتوبة.. وكل عمل تاريخي يقتضي عملية سابقة: ألا وهي جمع مواد المعرفة، أي الوثائق بالمعنى الواسع"[12].

لم يغفل المؤرخون قيمة الوثائق في الكتابات التاريخية، فقد أكدوا على أن تصدي المؤرخ لدراسة أي مشكلة تاريخية، أو لدراسة تاريخ حقبة معينة، أو سيرة شخصية تاريخية، أو حدث من الأحداث التاريخية المهمة، ينطلق أساسًا من وثائق ومصادر شفوية أو مدونة، أو من أصول تاريخية معينة، وإلا فإنه لن يستطيع إنجاز مثل هذه الدراسة.

والعلاقة بين ظهور وتطور الكتابة وبين تدوين التاريخ علاقة متأصلة ومتزامنة، الأمر الذي ألمح إليه المؤرخ العراقي المرحوم الدكتور صالح أحمد العلي عندما قال: "بدأ

تدوين التاريخ منذ أن بدأت الكتابة، فأخذ الملوك والكهان يدونون سجلات بأعمالهم ومنجزات شعوبهم. ومن أبرز من اهتم بها الآشوريون، الذين كان ملوكهم يهتمون بهذه الحوليات اهتمامًا كبيرًا. وعلى الرغم من مجانبة ما فيها للدقة، فإنها تضم معلومات واسعة وتظهر مدى اهتمامهم بدراسة التاريخ"[13].

والواقع أنه من الصعوبة بمكان القول إن تلك المدونات التي كتبها الملوك والكهان الخاصة بالأعمال والمنجزات، هي كتابات تاريخية، وربما قصد الدكتور العلي بها أن تكون مصدرًا للتاريخ أو وثائق تاريخية، فهي في حقيقتها لا تعبر عن اهتمام الأولين بدراسة التاريخ –كما ذهب إليه الدكتور العلي– فهؤلاء الذين كتبوها ليسوا مؤرخين أو باحثين في التاريخ، وعليه لا يمكن القول إن تلك المدونات والمنجزات والحوليات والسجلات كانت مدونات تاريخية، ولكن بدون شك أنها استخدمت لتؤدي غرضًا محددًا في وقت من الأوقات. وبمرور الزمن، تحولت إلى وثائق تاريخية استخدمها المؤرخون والباحثون في تدوين التاريخ لما تحتويه من معلومات مهمة.

إن المؤرخ ليس قاصًا ولا أديبًا يعتمد على خياله في اختراع الحوادث والشخصيات، وإنما يستقي مادته التاريخية من الوثائق. وبمهارة كبيرة، رسم المؤرخ محمد عبد الكريم الوافي، وبجمل قصيرة، جوهر العلاقة بين المؤرخ والوثيقة قائلاً: "الوثائق تحتاج دائمًا إلى مؤرخ يعرف كيف يستنطقها ويغربلها، ويستلهم أحداث الماضي منها، فلا مؤرخ بدون وثائق ولا وثائق بدون مؤرخ"[14]. كما أوضح عمق الصلة بين الوثيقة والتاريخ، حتى إنه ربط وجود التاريخ بوجود الوثيقة، وطالما فقدت أو ضاعت أو أتلفت تلك الوثائق؛ ضاع تاريخ تلك الفترة أو تلك الشخصية أو ذلك الحدث. وكلما حفظت الوثائق حفظ التاريخ[15]. ويقترب باحث آخر من هذا التصور حين يقول: "إن تحليل الوثيقة هو منهج توثيقي، وإن بناء البحث التاريخي وتنسيق الحقائق وترتيبها وبيان أسبابها هو منهج تركيبي. ويُطلق على المنهجين اسم المنهج التاريخي"[16]. ونضيف إلى ذلك رأي المؤرخ المصري نجيب صالح عندما قال: "إن معرفة التاريخ المعاصر والحقيقي صعب للغاية، فهو تاريخ في معظمه من صنع الهوى، وأصدق ما فيه ما هو موثق أو مكتوب أو ممهور بأختام وتواقيع.."[17].

ولكن هل يكفي المؤرخ نقل كل ما يحصل عليه من معلومات –عبر الوثائق والمصادر المتنوعة– نقلاً حرفيًا عند الكتابة التاريخية؟ في هذا الإطار، من المفيد

الوقوف على رأي المؤرخ الدكتور صالح أحمد العلي عندما قال إنه لابد لدراسة التاريخ من اتباع طريقة غير مباشرة، وذلك بالاعتماد على ما كتبه أو ما تركه الذين شاهدوا الأشياء التي نريد دراستها، وهذه الكتابات والمخلفات ما هي إلا رموز تتطلب الفهم والتفسير، فضلاً عن النقد للتحقق من صحة ما تدعيه هذه الكتابات[18].

الموضوعية في الكتابات التاريخية:

إن أسئلة كثيرة قد يطرحها موضوع الوثيقة وأهميتها في الكتابة التاريخية، لاسيما في مدى التزام المؤرخ بالموضوعية عند الكتابة، وهل يستطيع التوفيق بين ميوله ونزعاته وبين ما تطرحه الوثيقة التي بين يديه؟ وأين يجب أن يكون؟ وإلى جانب من يجب أن يقف بين ما يريد هو أو بين ما تطرحه الوثيقة؟

وفي هذا الصدد نقف مع الدكتور عبد المالك التميمي أستاذ التاريخ في جامعة الكويت في تساؤلاته عندما قال: "إن طلب الحقيقة التي يتقيد بها المنهج التاريخي يفرض أول ما يفرض التخلي عن المشاعر والنزاعات الشخصية، أو التأثير السياسي، والتقيد بأقصى ما يمكن من الموضوعية، لكن إن صح ذلك أو يسهل في التاريخ الذي يرتبط بأعمق الأحاسيس الفردية والجماعية، وإذا افترضنا أن المؤرخ قد حاول جهده للتخلص من كل هوى، وتجرد عن كل تمييز، فهل هو آلة تسجيل فحسب، ينصب على الوثيقة، ويقصر همه على استخراج ما تحتويه من وقائع ودلالات؟ أليس ثمة تفاعل واع أو غير واع بينه وبين الأثر التاريخي والحقيقة، أو المعلومة التي تناولتها الوثيقة؟ وهل جميعها على مستوى واحد من الأهمية؟ وهل يبدأ المؤرخ بفكرة مسبقة عن حركة التاريخ في الفترة والحالة التي يبحثها، أم إنه يستخرج الفكرة من الحدث ذاته؟"[19].

قد يكون من المسلم به الاعتقاد لدى معظم المؤرخين بأنه "لا موضوعية مطلقة في كتابة التاريخ"، مثلما أكد المؤرخ عبد الله العروي، في مسألة النسبة الموضوعية والذاتية[20]، حيث يتفق في ذلك مع رؤية المؤرخ البريطاني المستشرق برنارد لويس في كتابه **تشكل الشرق الأوسط** *The Shaping of the Middle East* عندما قال: "نحن جميعًا -ومن ضمننا المؤرخون أبناء عصرنا وبيئتنا- مهيئون بإخلاص للتأثر بالخلفية الوطنية والعرقية والدينية والإيديولوجية، وكذلك بالأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعنا، ويجادل البعض بأن عدم التحيز كلية مستحيل"[21].

ويدلي الدكتور عبد المالك التميمي برأيه في النقاش الدائر بشأن الموضوعية واللاموضوعية لدى المؤرخ، فيقول: "إن أخطر أمر يواجه الكتابة التاريخية هو التحيز في البحث عن وثائق؛ لتؤكد حكمًا مسبقًا على الأحداث. وفي الغالب هذا النهج لا يهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر ما يعمل على تزييف التاريخ، لذا نسمع بين الحين والآخر مقولة إعادة كتابة التاريخ لهذا البلد أو ذاك، وهي في حقيقة الأمر إعادة قراءة وثائق هذا البلد أو ذاك، والبحث عن المسكوت عنه في تاريخه"[22].

ويؤكد سنيو بوس على أن المسلك الذي تفرضه طبيعة مادة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادي الوحيد عن الماضي، ثم الارتفاع في سلسلة العمليات النفسية، الكتابة، اللغة، المعنى المجازي، المعنى الحقيقي حتى نصل إلى الواقعة نفسها. وهذا المنهج يقتضي نوعين من العمليات: "التحليل"، أي فصل كل واقعة من الوقائع الجزئية المعروضة إجمالاً في الوثيقة عن غيرها فصلاً ذهنيًّا وليس واقعيًّا، بمعنى أن يقوم بتفكيك النص حسب الأحداث الواردة فيه. ثم العلمية الثانية وهي "النقد"، أي القيام بتقدير قيمة المعلومات الواردة فيه، ومعرفة ما إذا كان بينها وبين الحقيقة الواقعية ذلك الاتفاق الذي نسميه "حقيقة"[23].

لقد أولى المؤرخ الفرنسي شارل فكتور لانجلوا أهمية خاصة للوثائق في بحثه المعنون "**الهورسطيقا**" أو "البحث عن الوثائق"؛ لاعتقاده الراسخ أن التاريخ يصنع الوثائق، وهي حسب مفهومه: "الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم". وهكذا فإن الوثائق بنظره هي مصادر المعلومات على اختلاف أنواعها وأشكالها. ويرى لانجلوا أن القليل من هذه الأفكار والأفعال لمن سبقنا في حقب التاريخ نادرًا ما تترك أثرًا بعدها، وإن وجدت هذه الآثار فنادرًا ما تبقى على حالها؛ فهي عرضة للزوال والتغير لأسباب كثيرة، وبالتالي فإن ضياعها يعني طمس معالم جزء من التاريخ، فيقول: "وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبدًا، إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ"[24].

ولكي يستدل المؤرخ استدلالاً صحيحًا على الواقعة التاريخية، لابد له من أن يتساءل عما إذا كانت ثمة وثائق عنها ومقدارها؟ وأين يمكن العثور عليها؟ فالبحث

عن الوثائق وجمعها قسم من الأقسام الرئيسية المندرجة في مهمة المؤرخ، يأتي منطقيًا في المرتبة الأولى. وقد أطلق عليه في ألمانيا اسم **الهورسطيقا** Heuristik[25]. ويريد لانجلوا التأكيد على أن الغالب علميًا ألا يعتزم المرء معالجة نقطة تاريخية قبل أن يعرف هل توجد أولاً وثائق تسمح بدراستها، وعلى العكس نجد أن الوثيقة التي تكتشف صدفة هي التي توحي بفكرة تعمق البحث في المسألة التاريخية التي تتصل بها هذه الوثيقة، هنالك تحشد الوثائق التي من نوعها لتحقيق هذا الغرض.

هل يمكن أن تعطينا الوثيقة صورة كاملة عن الحدث؟ أو صورة صادقة كليًا عنه؟ للإجابة على ذلك يورد لنا المؤرخ إدوارد كار مثالاً واضحًا، فيقول: عندما مات جوستاف شترسمان مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها من 1923- 1929، ترك وراءه مجموعة كبيرة من الصناديق (ثلاثمائة صندوق) ممتلئة بالأوراق الرسمية، تتعلق بالسنوات الست التي تولى فيها منصبه. ورغبة من بعض المقربين إليه بتخليد ذكراه، بدأ سكرتيره برنهارت في العمل، وبعد ثلاث سنوات ظهرت ثلاثة أجزاء كبيرة، كل منها 600 صفحة، تتضمن وثائق منتقاة من الصناديق الثلاثمائة، وهي تحمل عنوان "**تركة شترسمان**". ولكن ما حدث كان أكثر إثارة، فقد وقعت الوثائق سنة 1945 في يد الحكومتين البريطانية والأمريكية اللتين قامتا بتصويرها ووضعها في أيدي الباحثين في دار الوثائق العامة بلندن، والأرشيف القومي في واشنطن. وقد تبين من ذلك أن ما قام به برنهارت هو محاولة منه لإبراز سياسة شترسمان الغربية، والتي تجسدت بسلسلة من المنجزات اللامعة، مثل: معاهدة بخصوص التعويضات، القروض الأمريكية، انسحاب القوات الحليفة من منطقة الراين، وبدا للقارئ المهتم أن هذا هو الجانب المهم والمثمر من سياسة شترسمان الخارجية. ومن ناحية أخرى، بدت سياسة شترسمان نحو أوربا الشرقية وعلاقته بالاتحاد السوفيتي، وكأنها لم تؤد إلى نتيجة بصفة خاصة. وبالنظر إلى أن مجموعات الوثائق الخاصة بالمحادثات التي لم تؤد إلا إلى نتائج تافهة غير مثيرة للاهتمام، ولا تضيف إلى سمعته شيئًا، فإن عملية الانتقاء قد بدت أكثر تزمتًا. والواقع أن شترسمان قد اهتم اهتمامًا متواصلاً بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي وعني بها. وقد لعبت هذه العلاقات في سياسته الخارجية بصفة عامة دورًا أكبر بكثير مما قد يظن قارئ مختارات برنهارت، ولكني أميل إلى الاعتقاد بأن مجلدات برنهارت يمكن أن تقارن بكثير من مجموعات الوثائق التي نشرت، والتي يعتمد عليها المؤرخ

العادي اعتمادًا بينًا، مقارنة ترفع من شأنها. فبعد نشر مجلدات برنهارت بفترة قصيرة، أصبحت السلطة في يد هتلر، واختفى اسم شترسمان في زوايا النسيان في ألمانيا، واختفت المجلدات من السوق. ولابد أن الكثير من النسخ وربما أغلبها قد تم إعدامه، وغدا كتاب **تركة شترسمان** نادرًا جدًّا، ولكن في عام 1935 حصل ناشر إنجليزي على ترجمة مختصرة من مختارات برنهارت، هي عبارة عن مختارات من مختارات برنهارت من الأصل، وقام ساتون Sutton بترجمتها من الألمانية إلى الإنجليزية، وكانت نتيجة ذلك هي أن سياسة شترسمان تجاه دول شرق أوربا التي لم تعرض عرضًا وافيًا في كتاب برنهارت، قد غابت عن الأنظار إلى حد أكبر في ترجمة ساتون، التي اختصرها بحذف ما شعر بأنه ذات أهمية ضئيلة للقراء أو الباحثين الإنجليز. وظهر الاتحاد السوفيتي في مجلدات ساتون مجرد شيء دخيل عرضي غير مستحب في سياسة شترسمان، الغالب عليها الاهتمام بالغرب. كما ظهر للجميع أن الذي يمثل الصوت الحقيقي لشترسمان عند العالم الغربي هو ساتون وليس برنهارت. وأما الوثائق التي نشرت فإنها أقل تمثيلاً لصوت شترسمان الحقيقي عند العالم الغربي، ولو أن الوثائق تلاشت سنة 1945 أثناء إلقاء القنابل واختفت مجلدات (برنهارت) الباقية، ما استطاع أحد أن ينازع ساتون في صحته، وفي الثقة بروايته. إن كثيرًا من مجموعات الوثائق التي يتقبلها المؤرخون بالثناء بسبب الافتقار إلى الأصول، لا تعتمد على أسس أسلم من هذا الأساس.

إلا أن هذه النظرة قد تغيرت تمامًا عند اكتشاف الأوراق الحقيقة ونشرها، بعد أن تبين أنها تحتوي -من بين أشياء كثيرة- على وثائق لما يقرب من مائة محادثة لشترسمان مع السفير السوفيتي في برلين، وعشرين أو نحو ذلك مع شيشيرين، ولهذه المستندات سمة واحدة مشتركة: أنها تصور شترسمان وكأن له نصيب الأسد في المحادثات، وتبين حججه على الدوام محكمة مفحمة، بينما تبدو حجج محادثه في أغلب أجزائها شحيحة ومضطربة وغير مقنعة. إن هذه سمة مألوفة لجميع مستندات المحادثات الدبلوماسية؛ فالوثائق لا تخبرنا بما حدث، ولكنها تخبرنا فقط عما ظنه شترسمان أنه حدث، أو ما الذي أراد أن يظنه الآخرون؟ أو ربما ما الذي أراد هو نفسه أن يظن أنه حدث؟ إن الذي بدأ عملية الانتقاء ليس ساتون أو برنهارت، بل شترسمان نفسه. ولو توفرت لدينا سجلات شيشيرين لهذه المحادثات نفسها؛ لأمكننا أن نعرف ما الذي ظنه شيشيرين، والذي حدث فعلاً كان لابد أن يعاد بناؤه في ذهن

المؤرخ. "إن الوثائق ضرورية بالطبع للمؤرخ، ولكن لا تجعل لها قيمة سحرية؛ لأنها وحدها لا تكون تاريخًا. إنها في ذاتها لا تأتي بإجابة معدة لهذا السؤال الشاق: ما هو التاريخ؟"[26].

يقول الدكتور ياسين عبد الكريم: "اختلف المؤرخون حول غاية التاريخ؛ فادعى البعض منهم أن غايته الوصول إلى الحقائق وعرضها بطريقة موضوعية، تشبه الحياة الحقيقية قدر الإمكان، فإذا كانت هذه هي غاية التاريخ فلا حاجة إذن للبحث عن تفسيره؛ إذ إن عرض الحوادث لا يمكن أن يكون غاية بذاته، حيث لا يمكن للتاريخ أن يكون غاية في نفسه، فلابد للباحث من إثارة أسئلة كثيرة حول تلك الحوادث، مثلاً: لماذا؟ وما هي؟ وبتعبير آخر محاولة بيان أسباب حصول الحوادث، ولماذا حدث التاريخ كما حصل، واتخذ الشكل الذي تراءى لنا به، ويكون الباحث حينذاك قد انتقل من العرض إلى التفسير"[27].

وهكذا يظهر لنا أن المسافة الفاصلة بين التوثيق والتفسير التاريخي ليست مسافة كبيرة، بل إن هذه المسافة لا تعدو كونها مجرد انتقالة خاطفة ومتصلة من عرض الوقائع، كما أثبتتها الوثائق، إلى تفسيرها وشرح أسبابها ونتائجها، ولذلك لا يمكن القول إن بإمكان فيلسوف التاريخ أن يستغني عن الوثائق في صياغة نظريته، ومن دونها سيتحول إلى مجرد مفكر طوباوي أو منجم وصانع بارع، يتحدث عن أشياء لا وجود لها في أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إن المؤرخ أيضًا لا يمكن له أن يستغني عن تفسير الوقائع، والوقوف على أسبابها ونتائجها، ودورها في حركة التاريخ، أي فلسفتها، وإلا أصبح مجرد ناسخ أو ناقل للأحداث.

وهناك بعض المواضيع التاريخية التي ليست من السهولة بمكان الكتابة فيها بروح محايدة. على سبيل المثال، ينقل لنا المؤرخ الأمريكي- الفلسطيني الأصل- حنا بطاطو بعضًا من تجربته البحثية في هذا المجال، فيقول إنه عندما كان يقوم بإعداد بحثه عن الحزب الشيوعي في العراق، التقى بأحد القياديين الشيوعيين وكان معتقلاً في سجن مدينة بعقوبة، فتساءل هذا السجين: هل يمكن لشخص أمريكي أن يكتب عن الشيوعية بنزاهة؟ فأكد له بطاطو أنه عندما يقوم بدراسة الحزب الذي ينتمي إليه (هذا القيادي)، فإنه لا يفعل ذلك إلا بدافع الرغبة في فهم هذا الحزب، وأنه سينشر النتائج التي سيتوصل إليها سواء كانت في مصلحة الشيوعيين أم ضدهم، إلا أن

الباحث حنا بطاطو يخلص إلى تقرير حقيقة مهمة فيقول: "وربما استحالت كتابة تاريخ حزب شيوعي ما من دون أن يكون المكتوب إما مواليًا للشيوعية أو معاديًا لها"[28].

وهذا يعني أن بعض المواضيع التاريخية تفرض على المؤرخ اتخاذ موقف، يبدو للكثيرين بأنه موقف منحاز، وقد يكون في الوقت نفسه موقفًا موضوعيًا. فبعض الموالين للشيوعية أو حتى المعادين حاولوا أن يكتبوا دراسات عنها بأسلوب نقدي جريء، وهو يوازن بين إنجازاتها وبين إخفاقاتها وفشلها، فلا يغالي ويبالغ في عرض الإنجازات دون الإشارة إلى الإخفاقات، ولا يركز على الإخفاقات ويهمل الإنجازات، وقمة الموضوعية أن نبرز محاسن الشيء ومساوئه في وقت واحد. ولو عدنا إلى مؤلفات المؤرخين الروس، الذين كتبوا تاريخ الاتحاد السوفيتي السابق في ظل الحكم الشيوعي، مثل ألكسييف وآخرين في كتاب **موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي** الذي نشر في موسكو، وأيضًا غوسيف ونعوموف في كتابهما **الاتحاد السوفيتي لمحة تاريخية**، الذي نشر في موسكو سنة 1977، وكذلك المؤرخ الشيوعي الآخر شميدت في كتابه الذي يحمل العنوان السابق نفسه، والذي نشر في موسكو أيضًا سنة 1974، وبولياكوف في كتابه **موجز تاريخ المجتمع السوفيتي**، والذي نشر في موسكو سنة 1978، وكذلك يبيفا نوف وفيدوسوف في كتابهما **تاريخ الاتحاد السوفيتي** الذي نشر في موسكو أيضًا، وغيرهم من الذين نشروا كتبًا من هذا القبيل خلال الحقبة السوفيتية؛ نجد كل هؤلاء قد كتبوا مؤلفاتهم بطريقة تمجد النظام الشيوعي وإنجازاته، وتسكت عن كل السيئات التي غصت بها تلك الحقبة، بينما نرى أن المؤرخين وعلماء الاجتماع الروس قد غيروا من أسلوبهم هذا بعد عملية إعادة البناء "البيريسترويكا" التي قادها غورباتشوف 1985- 1991، والتي أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية برمتها، فقد ظهرت مجموعة أخرى من المؤرخين والكتاب، ركزت على توجيه النقد للاتحاد السوفيتي السابق في مختلف المجالات، ولم تتطرق إلى أي ذكر لمنجزاته التي هي بلا شك كانت أيضًا كبيرة وكثيرة كما هي إخفاقاته، مثل الدكتور فلاديمير شوبكين في مقالته التي نشرها بعنوان "**الوداع الصعب**"، وميخائيل كابوستين في مقالته "**إلى أين تذهب؟**"، والتي نشرتها أكاديمية العلوم السوفيتية سنة 1990[29]، وكانت تمثل هجومًا على النظام الشيوعي، الأمر الذي يعكس بوضوح

صواب الرأي الذي ذهب إليه حنا بطاطو، إذ إن من يكتب عن مثل هذا الموضوع الذي انقسم العالم بشأنه إما موال له أو معاد، ولابد له أن يقف على إحدى الجبهتين، وأن من يدعي إمكانية الوقوف على أرض محايدة بين الجبهتين في حقبة الحرب الباردة، يصعب عليه إثبات صحة هذا الادعاء.

ومما يؤكد أهمية الوثيقة في البناء الموضوعي للتاريخ، أن وزارة الخارجية الأمريكية نشرت عام 2000 نحو إحدى عشرة ألف وثيقة تتعلق بالأحداث في تشيلي في الفترة 1968-1991، أظهرت الدور الأمريكي في الانقلاب الذي قاده الرئيس التشيلي السابق الجنرال أوغستو بينوشيه عام 1973، للإطاحة بالرئيس المنتخب سلفادور الليندي. كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أن حكومتها أفرجت عن سبعة آلاف وثيقة تتعلق بالحوادث في تشيلي خلال فترة الستينيات والسبعينيات. وعلى الصعيد نفسه، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مجلدًا وثائقيًا كشف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، في الانقلاب الذي حصل عام 1954 ضد رئيس غواتيمالا جاكو بوار بينز، وذلك في إطار مكافحة الشيوعية في السنوات الأولى للحرب الباردة[30].

وهناك وثيقة أخرى عثر عليها في الأرشيف البريطاني عام 1980 تعبر عن تحول أساسي في نظرة المؤرخين اللبنانيين إلى الزعيم اللبناني سليمان كنعان، الذي اعتقله الجنرال غورو عند دخوله إلى لبنان عام 1920، ونفاه إلى الخارج بحجة التعامل مع الملك فيصل بن الحسين. وظل المؤرخون ينظرون إليه على أنه رجل وطني وفيصلي ومخلص للبنان، إلى أن ظهرت هذه الوثيقة التي كتبها بخط يده، وهي عبارة عن رسالة وجهها إلى اللورد كيرزن وزير خارجية بريطانيا في 17 شباط 1922، أعلن فيها تأييده لبريطانيا وحثها على احتلال لبنان؛ ليكون وطنًا لكل المسيحيين في سوريا والشرق - على حد قوله- ويكون هؤلاء قوة لبريطانيا، ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتون تحت لوائها، وأن إقامة وطن مسيحي مستقل في لبنان هو أكثر فائدة لبريطانيا من الحجاز وفلسطين والعراق؛ لأن سكان تلك البلاد مسلمون، ومن الممكن أن ينكروا جميلها بعكس سكان لبنان المسيحيين بحسب رأيه[31]. وهكذا غيرت هذه الوثيقة من نظرة المؤرخين إلى هذه الشخصية، وأعادوا النظر في تقييم مواقفه السياسية.

وعلى أي حال، كان لشيوع الروح والقوانين العلمية، مثل: قوانين نيوتن في الجاذبية وغيرها، وتأثيراتها الواضحة في تفسير أحداث الطبيعة، أثر كبير في اتجاهات المؤرخين الأوربيين، ودفعهم لإعادة طرح مسألة "الموضوعية" و"الحتمية" و"الحقيقة" كمسائل للنظر من زاوية النسبية، فلا "معطى" الوثيقة مقدس بذاته، ولا "الواقعة" التي تشير إليها الوثيقة هي "الحقيقة التاريخية" بذاتها. وهنا يؤكد المؤرخ وجيه كوثراني على أنه: "لابد من قراءة الوثيقة بذهنية أوسع، ومن زوايا مختلفة. لا يكفي النقد الخارجي والنقد الداخلي وحدهما، وإن كانا ضروريين. لابد من التفسير والتأويل والتفكير، واستدخال علوم أخرى، لا على مستوى "المساعدة" فحسب، بل على مستوى التكامل واتجاه إرساء منهج تكاملي للعلوم الإنسانية والاجتماعية داخل علم التاريخ"[(32)].

إذن هناك عوامل عديدة تؤثر في موضوعية الباحث، ومن هذه العوامل مثلاً: المصادر التي اعتمدها الباحث في بحثه، هل تعامل معها بصدق ونزاهة أم بانتقائية مقصودة، فأشار إلى قسم منها وأهمل القسم الآخر كما فعل برنهارت مع وثائق شترسمان؟ والعامل الثاني هو الباحث نفسه، ومدى تجرده من ميوله وتوجهاته السياسية أو الدينية أو القومية أو الفكرية.. الخ. وهذه مسألة لا يمكن القطع بعدم وجودها، وقد أشرنا إليها سابقًا في معرض الحديث عن رؤية المستشرق برنارد لويس. أما العامل الثالث فهو المنهج الذي اتبعه الباحث، فهل تناول بعض الحقائق وأهمل بعضها الآخر؟ هل وظف المعلومات التي حصل عليها لخدمة غرض محدد أراد الوصول إليه؟ هل جعل هذه المعلومات هي التي تقوده إلى الحقيقة التي تفرزها، أم هو الذي يقودها للوصول إلى الحقيقة التي يريدها، أي إلى إثبات غرض مسبق؟ أما العامل الرابع فهو الفلسفة التاريخية، أو التحليل العلمي للواقع والمعلومات، ومعرفة ما إذا كان الباحث قد استخدم الطريقة العلمية في تحليل نصوصه، واستنتاج حقائق ورؤى منطقية منها، أم إن استنتاجاته لا ترتبط بهذه العلاقة المنطقية بالحدث أو الواقعة أو النص؟

على وفق هذه المعايير الأربعة، يمكن القول إن من مقومات الموضوعية: العودة إلى كتابة التاريخ المغيب أو المسكوت عنه، أو الذي يمثل الرواية الرسمية للأحداث، والتي هي في معظم الأحيان تفتقر إلى الحيادية في الكتابة. ويشمل ذلك أيضًا إعادة كتابة التاريخ المحرف أو المزور.

هوامش الفصل الرابع

(1) عبد الله محمد الشريف ومحمد امحمد الطوير، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، (مصراته، 1987)، ص 126.
(2) مجلة الوثائق العربية، العدد الرابع، 1978، ص 115- 117.
(3) مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، 1982.
(4) الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، الطبعة الأولى (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1990)، ص 55.
(5) المرجع نفسه، ص 76.
(6) نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1970)، ص 15- 16.
(7) المرجع نفسه.
(8) إدوارد كار، ما هو التاريخ؟، ترجمة أحمد حمدي محمود، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962)، ص 14
(9) المرجع نفسه، ص 22-23.
(10) الدكتور هاشم يحيى الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، (الموصل: منشورات جامعة الموصل، 1988)، ص 21-23.
(11) عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1962)، ص 11-12.
(12) المرجع نفسه، ص 18.
(13) الدكتور عبد العزيز الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، د. ت.)، ص 17.
(14) الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، المرجع السابق، ص 113.
(15) المرجع نفسه، ص 114
(16) د. شاكر محمود عبد المنعم، (الوثائق وأهميتها في دراسة وتدريس التاريخ)، مجلة المؤرخ العربي، العدد55، 1997، ص 42.
(17) نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي 1856- 1956، الطبعة الثانية، (بيروت: دار اقرأ، 1992)، ص 11.
(18) عبد العزيز الدوري وآخرون، المرجع السابق، ص 22.
(19) د. عبد المالك التميمي (الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة) مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد 29، أبريل- يونيو2001، ص 72.
(20) ينظر: عبد الله العروي، مفهوم التاريخ- المفاهيم والأصول- الجزء الثاني (بيروت، 1992)، ص 317-322.
(21) ينظر: Bernard Lewis, the shaping of the middle east New York, p. vi, vii.
(22) د. عبد المالك التميمي، المرجع السابق، ص 82.
(23) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 19.

(24) المرجع نفسه، ص 33

(25) المرجع نفسه.

(26) إدوار كار، المرجع السابق، ص 23-26.

(27) الدكتور عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص 48-49.

(28) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1955)، ص 15.

(29) ينظر: أكاديمية العلوم السوفيتية (البريسترويكا في الاتحاد السوفيتي) سلسلة قضايا العالم المعاصر، العدد 15، موسكو، 1990.

(30) دكتور حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2010)، ص 424-425.

(31) المرجع نفسه، ص 405.

(32) وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص 205-206.

الفصل الخامس

البحث عن الأصول واستنطاق الوثائق الصامتة

البحث عن الأصول
واستنطاق الوثائق الصامتة

في رحلة البحث عن الحقيقة، تحتل المصدرية الوثائقية مكانة عليا في التركيب البنيوي للتاريخ؛ حيث يمر الباحث في التاريخ بمرحلة تعد هي الأصعب في مراحل بحثه العلمي، ألا وهي مرحلة البحث عن الوثيقة وإخراجها من بين الملفات الراقدة بصمت على رفوف الخزانات أولاً، ثم كيفية الاستفادة منها في موضوع البحث باستنطاقها ومناقشتها، واستخراج ما فيها من معلومات مفيدة ثانيًا. ومثلما قال شارل فكتور لانجلوا (1898 -1929)، وهو مؤرخ ومتخصص في منهج البحث التاريخي: إن البحث عن الوثائق وجمعها قسم من الأقسام الرئيسية المدرجة في مهمة المؤرخ، يأتي منطقيًا في المرتبة الأولى، وقد أطلق علية في ألمانيا اسم (**الهورسطيقا** Heuristik). وتساءل لانجلوا: هل ثمة حاجة إلى إثبات ما للهورسطيقا من أهمية عظمى؟ ويجيب على السؤال: كلا من غير شك؛ إذ إن من الواضح أن الباحث إذا لم ينجز هذه المهمة الصعبة بشكل سليم ومتكامل، قبل أن يبدأ مرحلة الكتابة التاريخية، فإن مخاطر الانزلاق إلى إنجاز عمل تاريخي مليء بالأخطاء والنواقص هو من الاحتمالات الممكنة. وإذا تمكن الباحث من جمع أغلب وثائق الموضوع الذي يبحث فيه، فإن ذلك سيضعه على أعتاب مرحلة أخرى لا تقل صعوبة عن الأولى، وهي مرحلة كيفية الإفادة من هذه الوثائق، مثل إمكانية استنطاقها وفهمها وتحليلها. فإذا أنجز هذه المرحلة الصعبة بتفرعاتها المختلفة التي أشرنا إليها، عندئذ سيكون بإمكانه البدء بالكتابة التاريخية.

أولاً: كيفية الوصول إلى الوثائق:

من أين أبدأ؟ ربما كان هذا هو السؤال الأول الذي يطرحه الباحث في التاريخ على نفسه، عندما ينتهي من مهمة اختيار الموضوع الذي يريد الكتابة فيه. وهو السؤال الذي ليس من السهل على الباحث الإجابة عليه، إلا إذا وضع لنفسه خطة واضحة للتحرك نحو مصادر بحثه وأماكن تواجدها. فإذا تجاوزنا مسألة المراجع الثانوية باعتبارها سهلة الوصول؛ لتوفرها في المكتبات العامة أو الشخصية أو الأسواق، فإن مسألة البحث عن الأصول الوثائقية هي المهمة الأكثر صعوبة. أين سيجد هذه الوثائق؟ وحتى إذا وجدها في مكان ما، فهل سيسمح له بالاطلاع عليها؟ وإذا سمح له بالاطلاع عليها، هل يكتفي بذلك أم يتطلب الأمر تصويرها أو استنساخها؟ وهل سيكون ذلك ممكنًا؟

على أي حال، من الممكن الوصول إلى الوثائق إما عن طريق الأشخاص الحائزين عليها، أو عن طريق المؤسسات الحكومية، مثل: دور الأرشيف والمكتبات والمتاحف. ويصلح في هذا الصدد اقتباس كلام فاجنر بطل رواية **فاوست** لجيته حين قال: "ما أشق الظفر بأسباب الوصول إلى الأصول!"[1]. فلماذا هذا الوصول الصعب إلى الأصول؟

حاول المؤرخ لانجلوا أن يجيب على هذا السؤال، ويفسر لنا لماذا كان تحصيل الوثائق، ذلك المطلب الكؤود فيما مضى، ما يزال حتى اليوم أمرًا عزيز المنال، بالرغم مما تم من تقدم في هذا المضمار منذ قرن من الزمان، وكيف أن هذه العملية يمكن تبسيطها فيما بعد، بفضل ما يتحقق من تقدم جديد؟

وبالعودة إلى الجهود التي بذلت من قبل المهتمين بهذا المجال، فإننا سنجد محاولاتهم -لاسيما بالنسبة للمؤرخين الغربيين- قد واجهت عقبات جمة. وفي هذا الإطار، يمكن الاستشهاد بجهود مؤرخ شاطئ كاليفورنيا المطل على المحيط الهادي هـ. هـ. بنكروفت، عندما لجأ إلى تدوين تاريخ ذلك الجزء من الولايات المتحدة، من خلال جمع مصادره من الروايات الشفوية، ثم من الوثائق والآثار. وكان هذا أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة له؛ لأن المكتبات كانت نادرة، والمحفوظات (الأرشيف) سرية، والوثائق قد تفرقت أباديد، لذلك كان موقفه عند قيامه بهذه المحاولة سنة 1860 صعبًا، ولكنه تدبر الأمر وتجاوز هذه الصعوبة على نحو آخر؛ فقد كان غنيًا، فأخذ يقتنص كل

الوثائق المعروضة للبيع المطبوع منها أو المخطوط، ثم فاوض الأسر والمؤسسات لشراء مخطوطاتها، أو الإذن باستنساخها على يد نساخين يعملون لحسابه. وما أن انتهى من هذا حتى وضع مجموعته في بناء شيد لهذا الغرض، وقام بتصنيفها، وكان هذا إنجازًا رائعًا يستحق عليه الثناء والريادة، بيد إن هذه العملية ذات الطابع الأمريكي، لم تتكرر في أماكن أخرى بما فيها من إصرار ومثابرة، وما تيسر لها من وسائل كفلت نجاحها[2]، باستثناء حالات نادرة.

ففي عصر النهضة الأوربية، كانت وثائق التاريخ القديم والتاريخ الوسيط مشتتة في عديد من المكتبات الخاصة وفي خزائن المحفوظات، وهي أماكن كادت تكون كلها حرامًا لا يباح، فضلاً عن تلك التي ظلت مدفونة لا يعلم أحد من أمرها شيئًا، فكان مثلاً من المستحيل الحصول على ثبت جميع المحفوظات الباقية لمؤلف قديم، وحتى لو توفر ذلك فإن من المستحيل الرجوع إليها جميعًا ودراستها، إلا من خلال الأسفار والنفقات والوقت والجهود. وبالتالي فإنه في أفضل الأحوال لم يكن بمقدور الباحث أن يحصل على ما يكفيه من معلومات، إلا إذا كان قادرًا على اختراق حرم خزائن الوثائق والمخطوطات الغنية. كذلك الحال بالنسبة لأمناء المكتبات والمحفوظات ورجال الدين والحكام والجماعين، الذين كونوا لأنفسهم مجموعة من الوثائق والمخطوطات الأصلية والمنسوخة، واستخدموا في اقتنائها وسائل مختلفة تتراوح بين الشراء بالمال أو السرقة. ولكن يجب التنويه هنا إلى أن هؤلاء الجماعين كانوا يغالون بقيمة ما بحوزتهم من وثائق أحيانًا، لا لشيء إلا لكونها جزءًا من ممتلكاتهم، ولو وجدوها ضمن مجاميع عامة لما أعاروها أي أهمية[3].

وإذا كان هؤلاء الجماعون قد رفضوا جعل هذه الوثائق ذات منفعة عامة لكل الراغبين بالاطلاع عليها، إلا أنهم يسروا ذلك لأصدقائهم تيسيرًا متفاوت السخاء. وفضلاً عن ذلك، فإن رغبتهم الجامحة في امتلاك مثل هذه الوثائق والمحفوظات والآثار، قد ألحقت ضررًا بالغًا فيها، فقد مارسوا أحيانًا أساليب وحشية في تعاملهم مع هذه الوثائق، من أجل امتلاكها أو استلال جزء منها، سواء بقطع أجزاء من التماثيل والصور، أو تمزيق صفحات المخطوطات[4].

لقد ترك ملوك عصر النهضة الأوربية أجمل مجاميع الوثائق والمخطوطات محفوظة في خزائنهم الخاصة، وكانت هذه الخزائن مفتوحة كلها تقريبًا أو شبه مفتوحة

لاستعمال الجمهور، بينما كانت المجاميع الشخصية للأفراد تصفى غالبًا بعد وفاة أصحابها كجزء من تركته، إلا أن المجاميع الملكية كانت على العكس من ذلك في نمو مستمر، فخزانة المخطوطات في فرنسا مثلاً، والتي جمعت بفضل ملوك فرنسا الذين سمحوا للجمهور بالاطلاع عليها، امتصت عند نهاية القرن الثامن عشر الجزء الأفضل من المجاميع، التي قام بتكوينها بعض الهواة والمختصين من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد مهدت مثل هذه الأعمال إلى حشد عدد هائل من الوثائق التاريخية في مؤسسات عامة أو شبه عامة، وشكل ذلك بداية لظهور الأرشيفات والمكتبات الرسمية في أوربا[5].

أما الثورات والحروب، فقد كانت لها آثار متباينة على الوثائق والمخطوطات، تتراوح بين الحفظ والصيانة إلى التدمير والتخريب. فالثورة الفرنسية سنة 1879 أحدثت نقلة نوعية في مجال حفظ الوثائق الفرنسية وصيانتها، بعد أن صادرت بالقوة مجاميع كبيرة من الوثائق والمخطوطات المملوكة للأشخاص لحساب الدولة، وجعلتها ملكًا عامًّا للجمهور، لاسيما المحفوظات والمكتبات والمتاحف التي كان يملكها التاج، وكذلك تلك التي كانت بحوزة الأديرة والنقابات التي ألغيت، وبذلك أصبحت هناك كمية كبيرة من خزائن الوثائق التاريخية في يد الدولة في عام 1790. وحدث مثل ذلك في بلدان أوربية أخرى، مثل: ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا[6].

إلا أن للحروب آثارها أيضًا في هذا المجال، ففي حالات قليلة جدًّا قد يساهم الغزو الخارجي لدولة ما في حفظ وثائقها ونشرها، كما فعل الحلفاء مع الأرشيف الألماني، لاسيما وثائق شترسمان، ولكن في أغلب الأحيان تكون الحروب سببًا في دمار وضياع وسرقة ونهب المخزونات الأرشيفية، والوثائق والمخطوطات والآثار التاريخية للدولة التي وقع عليها الغزو. هذا ما حدث في أيامنا هذه عندما احتل العراق الكويت عام 1990، حيث نقل معظم أرشيف مؤسساتها المهمة إلى العراق، كما نقل معظم محتويات مكتباتها وأرشيفها الوطني. أما ما كان ثمينًا منها -كالمخطوطات التاريخية والآثار وغيرها- فلا أحد يعلم ما حل به، بعد أن أصبح جزءًا من تجارة رابحة لعدد من المتنفذين في السلطة العراقية آنذاك، وغيرهم من تجار الآثار المسروقة.

وما حدث بالنسبة للكويت حدث للعراق خلال الغزو الأمريكي له عام 2003، إلا أن فاجعة العراق بوثائقه ومخطوطاته ومتاحف آثاره كانت أكثر تأثيرًا

أشد تدميرًا ونهبًا؛ فقد تعرضت مؤسساته الوثائقية والمكتبية ومتاحفه ليس إلى السرقة والنهب فحسب، وإنما إلى الحرق والتدمير، وقصة منهوباته الآثارية وما تعرض له المتحف العراقي الرئيسي أصبحت قضية معروفة على الصعيد الدولي. كذلك ما تعرض له أرشيفه الوطني الكبير (المركز الوطني للوثائق)، من نهب وحرق لمجموعاته الأرشيفية حقيقة مأساة أدمت قلوب كل المهتمين والمختصين بالبحث التاريخي، بل الأدهى والأمر من ذلك أصبحت جميع أرشيفات مؤسسات الدولة الرسمية المهمة، مثل: ديوان الرئاسة والوزارات ودوائر الأمن والمخابرات والمؤسسات الأخرى، غنائم حرب نقل الكثير منها إلى خارج العراق. وهناك بعض مراكز البحوث الأمريكية قامت بنقل كميات كبيرة منها بعد عام 1991، وبشكل خاص من المنطقة الشمالية. كما أصبحت وثائق بعض المؤسسات الأمنية والسياسة وسيلة للابتزاز والمتاجرة، ومادة خصبة للباحثين عن الشهرة والمال ومقدمي البرامج المثيرة على القنوات الفضائية.

ويجب أن نعترف أن تلك الفواجع والأضرار التي لحقت بالوثائق جراء الحروب والثورات وعمليات الجمع الفردية غير المنظمة؛ قد أحدثت فجوات عميقة في تاريخ تلك البلدان التي عانت من تلك الأحداث. ومع ذلك فإن كثيرًا من البلدان تجاوزت هذه المحن، من خلال ما حصل من تركيز وتجميع غير منظم للوثائق في خزائن قليلة، وانتقال الجزء الأكبر منها فيما بعد إلى مؤسسات متخصصة مسؤولة عن حمايتها وصيانتها وحفظها، وجعلها في متناول الجميع. وتدريجيًّا أصبحت هذه المؤسسات التي تسمى دور المحفوظات ودور الكتب والمتاحف، هي الأماكن الطبيعية التي تتجمع فيها الوثائق، سواء تلك التي يقتنيها الأفراد ويغذيها التجار، أو تلك التي ما تزال متداولة بين الناس، أو تلك التي ما تزال تهيم شاردة، سينتهي بها الأمر عاجلاً أو آجلاً إلى الإقامة بمؤسسات الدولة.

لقد ساهمت التشريعات الوثائقية وقوانين حماية الآثار وقوانين الإيداع القانوني، في حفظ وصيانة الوثائق التاريخية. وعلى صعيد آخر، أصبح بالإمكان اليوم ومن خلال المنظمات الدولية المتخصصة إمكانية السيطرة على الوثائق المسروقة، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. ومن المعروف أن نابليون الأول قد فكر في أن يجمع في باريس محفوظات أوربا كلها، وبدأ فعلاً بأن أرسل إلى باريس محفوظات الفاتيكان

والإمبراطورية الرومانية المقدسة ومملكة قشتالة.. الخ، ولكنها أعيدت إلى أماكنها الأولى فيما بعد.

وفي وسع المرء اليوم أن يراجع بلا مقابل، في المكتبة العامة أو دور الأرشيف، وثائق في حوزة مكتبات سان بطرسبرج وبروكسل وغيرها. ونادرة الآن تلك المؤسسات التي تحرم لوائحها الإعارة للخارج تحريمًا مطلقًا، مثل: دار المحفوظات الأهلية بباريس، والمتحف البريطاني بلندن، ومكتبة ميجان بمدينة أكس في البروفانس(7).

وبمرور الزمن، أصبحت البنيات الأساسية لمصادر المعلومات المختلفة أكثر تخصصًا، فبفضل التقدم التقني من جهة والتراكم الهائل في تلك المصادر، لاسيما بعد اختراع الورق والطباعة، وبالرغم من أننا نعيش اليوم عصر المعلوماتية والإنترنت، والانفجار الإعلامي الهائل في حجم المعلومات المتداولة، والاستخدام الواسع للحاسوب الآلي في تخزين ونقل المعلومات بسهولة ويسر، إلا أننا لم نتوصل إلى الاستغناء الشامل عن الورق، وستبقى الوثائق الورقية تحتل مكانة كبيرة لدى الباحثين إلى أمد ليس بالقصير، مثلما بقيت اللقى الآثارية والنقود القديمة والتماثيل، ثم المخطوطات والتي مضت عليها قرون عديدة، تحتفظ بسحرها الخلاب لدى الباحثين والمتخصصين كلما تقدم عليها الزمن.

ومن الملاحظ أن البنيات الأساسية الثلاث لمراكز المعلومات (المكتبة، الأرشيف، المتحف) كانت متداخلة في أعمالها ونشاطاتها، ولكن مع التقدم الحضاري أخذ هذا الثلاثي يتباعد في جزئياته ومهامه، التي أصبحت أكثر حاجة إلى التخصص والاستقلال بعضها عن بعض، مع أنها تشترك جميعًا بهدف واحد، هو الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة لنشر المعرفة وإنماء الفكر وتوسيع ثقافة المجتمع، وأصبح الفرق الجوهري بين دور الوثائق (الأرشيف) والمكتبات والمتاحف، يكمن في مواد المعرفة التي تسعى كل منها لاقتنائها؛ فالمكتبة تسعى لاقتناء الكتب، بينما تسعى دور الأرشيف لاقتناء الوثائق. كما يختلف الاثنان عن بعضهما من حيث مصادر التزويد؛ فالمكتبات تسعى إلى تزويد نفسها بالكتب من خلال مواردها المالية، أو عن طريق الإهداء أو التبادل أو الإيداع القانوني، بينما تحصل دور الوثائق على موادها الوثائقية من الدوائر والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وبفعل قوانين وتشريعات تصدرها الدولة لهذا الغرض. كما إن مقتنيات المكتبات سواء كانت كتابًا أو وثيقة أو خريطة

أو صحيفة أو مطبوعًا، هي قطعة قائمة بذاتها ومفصولة عن بقية القطع الأخرى، وليست لها علاقة بها من ناحية التكوين، بينما في دور الوثائق يجب أن تكون هذه القطعة ضمن وحدتها الأرشيفية، وإلا فقدت عنصرًا مهمًّا من عناصر قيمتها التاريخية[8].

ومن جهة أخرى، فإن المكتبات تختلف عن دور الوثائق من حيث ترتيب موادها، فتختار التصنيف الملائم لها على أساس المجالات الرئيسية للمعرفة. أما المواد الوثائقية الأرشيفية، فقد تم إجراء تصنيفها موضوعيًّا عند نشوئها في دائرتها الأم حسب نظام حفظ الملفات. أما في دار الوثائق، فيعتمد نظام مبدأ الأصل أو مبدأ احترام الوحدة الأرشيفية المتكاملة. وقد فشلت المحاولات التي أجريت لحفظ الوثائق حسب نظم تصنيف المكتبات، واتضح خطأ هذه الفكرة واستحالة تنفيذها من الناحية العملية، وهكذا يتضح لنا الفرق بين المكتبات ودور الأرشيف ومراكز التوثيق. أما المتاحف فإنها تهتم بجمع كل ما له صله بتاريخ وحضارة الماضي، من مكتشفات آثارية حجرية أو معدنية، أو نقوش أو رسوم أو تماثيل، أو جزء من عمران أو أثاث. وقد تحتفظ بعض المتاحف بالمخطوطات القديمة، وأحيانًا ببعض الوثائق الشخصية أو الخرائط أو الصور، وهي هنا تصبح أشبه بمثيلاتها التي تحتويها المكتبات، ولكنها تختلف عن تلك التي تحتويها دور الأرشيف. وعلى أي حال، أصبح من الواجب التمييز بأن كل ما تحتويه المتاحف والمكتبات ودور الأرشيف وثائق تاريخية، ولكن الفرق فيما بينها هو أن الوثيقة الأرشيفية هي وثيقة تاريخية، ولكن ليست جميع الوثائق التاريخية هي وثائق أرشيفية. والجدير بالذكر هنا أن الأرشيفات الوطنية أو القومية المركزية قد تكون عاجزة عن فرض قوانينها على بعض المؤسسات الحكومية، التي ترفض إيداع وثائقها التي انتهى العمل بها إلى تلك الأرشيفات، فمثلاً في فرنسا تحتفظ وزارات الخارجية والحربية والبحرية لنفسها بأوراقها القديمة، التي من المفترض أن يكون مكانها الطبيعي في دار المحفوظات، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل عملية البحث العلمي في كثير من الأحيان. وإذا كان انتشار وتطور دور الأرشيف والمكتبات والمتاحف، التي تزخر بموادها العلمية المختلفة، إحدى سمات عصرنا الذي نعيشه اليوم، فإن ذلك ليس كافيًا؛ فتلك المؤسسات كان من الممكن أن تبقى مجرد مخازن لتلك المعلومات، ليس لها أثر يذكر في تقدم العلوم الإنسانية، لولا الجهود التي بذلت

من قبل أولئك الذين نادرًا ما يشار إليهم وإلى جهودهم بالشكر والامتنان، والذين بفضلهم أصبح بإمكان الباحثين الوصول إلى أصول المعارف ومواردها. فإذا كانت معظم الوثائق التاريخية محفوظة اليوم في مؤسسات عامة (أرشيفات ومكتبات ومتاحف)، فإن الوصول إليها أو "الهورسطيقا" لن يكون ميسورًا تمامًا إلا إذا وضعت فهارس وكشافات وصفية لها. ومازالت هناك مستودعات لهذه الوثائق لم تفهرس ولم تجر عليها عمليات التقويم والتصنيف والتوثيق، ولهذا فهي مازالت مجهولة بالنسبة للباحثين والمطالعين. يقول لانجلوا عن ذلك: "وتلك حال تدعو إلى الأسف البالغ؛ فالوثائق التي تضمها المستودعات والخزائن التي لم تفهرس، هي وثائق كأنها ليست لكل الدارسين، الذين لا يجدون متسعًا من الفراغ كي يقوموا هم أنفسهم باستقصاء هذه الخزائن والمستودعات. ولقد قلنا حيث لا وثائق فلا تاريخ". ويشير إلى أن عدم وجود فهارس وصفية بالوثائق معناه عمليًا استحالة العلم بوجود وثائق، اللهم إلا مصادفة، لذلك يمكن القول إن تقدم البحث في التاريخ يتوقف شطر كبير منه على تقدم العمل في وضع ثبت عام بالوثائق وتكشيفها[9].

ومن هذا المنطلق، تعد بعض المؤلفات العربية القديمة، مثل كتاب **الفهرست** لابن النديم، من أهم المراجع العربية التي حفظت لنا أسماء مؤلفات المؤلفين العرب في الحقب السابقة، وهو يتكون من عشر مقالات شملت مختلف العلوم والآداب والفنون[10].

أما على صعيد المنجزات الأوربية في هذا الشأن، فيمكن الإشارة إلى كتاب **المكتبة الجديدة لمكتبات المخطوطات** الذي وضعة الأب برنار دي مونفوكون، الذي نشر في باريس سنة 1891، وقد عبر المؤرخ المستشرق أرنست رينان عن أهمية مثل هذا العمل قائلاً: "في المرحلة الحالية للعلم الحاجة أمس ما تكون إلى فهرس نقدي للمخطوطات في مختلف المكتبات.. وقد يخيل للناس أن هذا عمل متواضع تمامًا.. وبرغم ذلك فإن الأبحاث التحصيلية ستظل معوقة وناقصة إلى أن يتم هذا العمل بطريقة نهائية". وقال ب. ماير سنة 1892 بأنه "سيكون لدينا كتب أفضل عن آدابنا القديمة، لو كان أسلاف مسيودليل Delisle (بوصفه مدير المكتبة الأهلية في باريس) قد بذلوا ما بذل هو من عناية ومثابرة في فهرست النفائس التي استودعها". ولا ننسى تلك المقولة الرائعة التي انبثقت على لسان المؤرخ رينان عندما قال: "إني

لأؤكد أن وضع المئات من آلاف الفرنكات التي يمكن أن يخصصها وزير المعارف لهذا العمل.. سيستفاد منها فائدة أكبر مما تفيده ثلاثة أرباع المبالغ التي تخصص للآداب"(11).

وقد أثمرت تلك الدعوات في تحقيق إنجازات مهمة على هذا الصعيد في أوربا؛ فظهر إلى الوجود علم جديد، يمكن أن نطلق عليه اسم "الكشافات"، أو "علم المراجع التاريخية". وقد وضع أرنست برنهايم مجملاً أوليًا لهذا العلم في كتابه **المنهج التاريخي**، وقد حاول شارل فكتور لانجلوا التوسع فيه خلال مؤلفه **علم المراجع التاريخية**، الذي وضعه عام 1896. وهناك إنجازات أخرى، يجدر بنا الإشارة إلى ما حققته جماعة البولانديين، وهم الذين ينسبون إلى العالم اليسوعي يان فان بولاند (1596– 1665) باعتبارهم جماعة رائدة في هذا الميدان في أوربا، حيث تتابع هؤلاء على إنجاز فهرس عام للوثائق المتصلة بأخبار القديسين الموجودة في مختلف المكتبات الأوربية، وظهرت المجلدات الأولى لهذا العمل الكبير سنة 1643 باسم "**أعمال القديسين**"، وهي تضم 63 مجلدًا، واستغرق نشرها أكثر من قرنين ونصف (من سنة 1643 إلى 1902). كما عملت الأكاديمية الإمبراطورية في فينا على إيجاد فهرس للآثار الأدبية (المخطوطة) التي خلفها آباء الكنيسة. كما أنشأت جمعية الآثار التاريخية الجرمانية تحقيقات عديدة بهذا الشأن، شملت متاحف أوربا ومكتباتها جميعًا، الأمر الذي سهل وضع كتاب **جامع النقوش اللاتينية**، كما بدأ العمل بوضع **فهرس عام بالمخطوطات الموجودة بالمكتبات العامة بفرنسا** سنة 1885 وحتى عام 1897، كان قد أنجز منه بالفعل حوالي خمسين مجلدًا. وقد ساعد كل ذلك على تجهيز الدراسات التاريخية بوسائل البحث اللازمة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أخذت دول كثيرة على عاتقها إرسال بعثات متخصصة إلى الخارج، مكلفة بوضع قوائم بالوثائق التي تهمها. وعلى هذا النحو تمنح بريطانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها، منحًا مالية منظمة للمبعوثين الذين يفهرسون وينسخون الوثائق الخاصة بتاريخها في خزائن أوربا ودور محفوظاتها، فعندما أصبحت محفوظات الفاتيكان مفتوحة للجمهور، أنشأت حكومات وجمعيات علمية معاهد لها في روما، يعمل معظم أعضائها في الفهرسة والتعريف بالوثائق الموجودة في هذه المحفوظات، بالتعاون مع موظفي الفاتيكان. وفي

هـذا المجـال، يمكـن الإشـارة إلى المدرسـة الفرنسـية برومـا، والمعهـد النمسـاوي والمعهـد الروسـي والبعثـة البولندية ومعهـد جمعيـة جـيروس، وعلمـاء مـن بلجيكـا والدنمارك والإسبان والبرتغاليين والروس وغيرهم، قد أنجزوا في محفوظات الفاتيكان أعمالاً جبارة للفهرسة، ووضع قوائم بالمؤلفات والوثائق الخاصة ببلدانهم[12]. وبفضل جهود هؤلاء وغيرهم، تمكن الباحثون من الوصول إلى مصادر أبحاثهم بسهولة ويسر.

أما اليوم، فقد أصبحت هذه المهمة أكثر يسرًا وسهولة مما كانت عليه قبل نصف قرن مثلاً؛ إذ أخذت المكتبات العامة ودور الأرشيف والمتاحف على عاتقها وضع مثل تلك الفهارس والتصنيفات، وكذلك وضع قوائم مؤلفات (ببلوغرافيا) دورية بما ينشر من نتاج علمي في كل بلد. وبفضل التوسع في استخدام الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، أصبحت أسماء المصادر والمراجع في كل موضوع جاهزة أمام الباحث خلال لحظات. وعليه فإن البحث العلمي يحظى بفرص من الرفاهية واختصار الوقت والجهد والمال والمسافات، مما لم يسبق له مثيل خلال تاريخ الإنسانية جمعاء، حتى إن قرص CD أو دسك واحد يمكن تخزين عشرات الكتب الضخمة فيه، وبالتالي تسهل عملية الحصول عليه لرخص ثمنه، وسهوله نقله من مكان إلى آخر، وهكذا أصبح من الميسور الوصول إلى الوثائق. ويبقى السؤال الآخر الذي يحتاج إلى إجابة هو: إذا أمكن الوصول إلى الوثائق المطلوبة للبحث، فكيف يمكن الاستفادة منها؟

ثانيًا: كيفية الاستفادة من الوثائق:

أصبح من المعترف به أن المؤرخ ينبغي ألا يعمل أبدًا دون الرجوع إلى الأصول، ولكي يستفيد المؤرخ أو الباحث في التاريخ من هذه الأصول الفائدة القصوى، فلابد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمهارات، أو كما قال لانجلوا: "إن الذين يعتزمون دراسة الوثائق من أجل التحضير للعمل التاريخي أو تحقيقه على نحو علمي، أولئك بحاجة إلى التعليم الغني، فماذا نعني بهذا القول؟"[13] وللإجابة على هذا السؤال، يمكن الإشارة إلى أن من أهم العوامل التي تمكن الباحث الوصول إلى غايته تلك هي:

أ- القدرة على قراءة الوثائق:

إن الوصول إلى الوثيقة ليس بالأمر الكافي لاعتمادها في كتابة التاريخ، وبهذا الصدد يقول الدكتور شوقي الجمل بأن "الوثيقة هي المصدر الذي يعتمد عليه الباحث في التاريخ، أو المادة الخام التي يصوغ فيها نسيجه، فالاستفادة منها يستلزم القدرة على قراءة الوثيقة، ثم التحقق من صحتها، وذلك يتطلب معرفة اللغة التي كتبت بها، والخط الذي دونت به، والطريقة التي كانت متبعة في ذلك العصر للكتابة الرسمية، أو الأسلوب المستخدم في الكتابة والمصطلحات المتداولة في ذلك الوقت".

ويوضح الدكتور شوقي الجمل تلك المستلزمات قائلاً: إن دراسة الخطوط المختلفة المستخدمة في عصر من العصور وتطورها ومميزاتها، تفيد في الحكم على سلامة الوثيقة من عدمه، وهذا بالطبع يهم الباحث التاريخي في المقام الأول. ويضرب مثلاً على ذلك بالوثائق العربية المحفوظة في دار الوثائق لمدينة الرباط المغربية المدونة بالخط المغربي القديم، وهي وثائق لها أهمية لأنها تكشف عن حقائق فريدة، ولكي يستفاد منها لابد من معرفة هذا الخط وتفهمه. ويقال الشيء نفسه عن المخطوطات العربية الضخمة، التي تخص تاريخ البلاد العربية بشمال أفريقيا وغرب أفريقيا وتاريخ بلاد الأندلس، طوال فترة الحكم العربي التي تزخر بها مكتبة الإسكوريال في أسبانيا[14].

يقول لانجلوا: "لنفرض أن لدينا وثيقة مكتوبة، فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها؟ إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغليفية، ظلت في الواقع حروفًا ميتة حتى جاء فرانسوا شامبليون. ومن المقرر أن الاشتغال بتاريخ آشور يستدعي بالضرورة معرفة قراءة الكتابات المسمارية، ولذلك إذا أراد المرء القيام بأبحاث أصيلة تعتمد على الأصول في ميدان التاريخ القديم، أو ميدان التاريخ الوسيط، فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ النقوش والمخطوطات، وهذا هو السبب في أن علم النقوش اليونانية واللاتينية وقراءة الخط المستعمل في العصور الوسطى، أعني مجموع المعارف الضرورية لقراءة النقوش والمخطوطات المختلفة عن العصر القديم والعصر الوسيط، كل هذا يعد بمثابة علوم مساعدة للتاريخ، أو بعبارة أدق للدراسات التاريخية المتعلقة بالعصر القديم والعصر الوسيط. (أما قراءة الخطوط القديمة اللاتينية في العصور الوسطى، فهي جزء من الجهاز الضروري لمؤرخي العصور الوسطى، كما إن قراءة الخطوط المصرية القديمة الهيروغليفية هي جزء من الجهاز الضروري للعلماء بتاريخ مصر

القديمة) فهذا أمر واضح. لكن ثمة فارقًا مع ذلك؛ فلا أحد يخطر بباله أن يتخصص في الدراسات المصرية قبل أن يعرف كيف يقرأ الكتابات المصرية القديمة. لكن ليس من النادر أن يقوم المرء بدراسات عن الوثائق المحلية المتعلقة بالعصور الوسطى، دون أن يتعلم كيف يقدر تاريخها التقريبي، وأن يجيد قراءة اختصاراتها؛ ذلك لأن التشابه بين معظم كتابات العصر الوسيط وكتابات العصر الحديث كبير.."[15].

أما بالنسبة للخطوط العربية فقد نمت وتطورت، فمنها خط الطومار نسبة إلى قلم الطومار الذي استعمله سلاطين مصر، وخط النسخ والرقعة، والثلث والكوفي، والمغربي والديواني، وخط الغبار الذي يضعف النظر عند رؤيته كالغبار، وهي تحتاج إلى تعلم وتمرين خاص. وفي تاريخ الدولة العثمانية، كتبت الوثائق التركية بخطوط متعددة، منها خط القيرمة الذي تستلزم قراءته تعليمًا خاصًا؛ لأنه معقد وكثير الزوايا والثنايا، وكانوا يدونون به وثائقهم السرية، ومجموعات وثائق المخطوطات المصرية بالقلعة تحتوي على آلاف الوثائق عن تاريخ مصر في العهد العثماني، وفي عهد محمد علي كلها مدونة باللغة التركية وبخط القيرمة[16].

ب- معرفة اللغة التي كتبت بها الوثائق:

فضلاً عن حاجة المؤرخ إلى معرفة الخطوط التي كتبت بها الوثائق والمخطوطات، لاسيما القديمة منها، فهو بحاجة إلى الإلمام باللغة التي كانت سائدة في العصر الذي يدرس تاريخية أو الدولة التي ارتبطت بهذا التاريخ، فالباحث في تاريخ العرب خلال العهد العثماني عليه أن يكون ملمًّا باللغة التركية القديمة؛ ليتسنى له الاستفادة من الوثائق المكتوبة بتلك اللغة. كما إن الدارس لتاريخ شمال أفريقيا المعاصر عليه أن يكون ملمًّا باللغة الفرنسية؛ ليتسنى له الاستفادة من الوثائق الفرنسية المحفوظة في الأرشيف الفرنسي، أو في المكتبة الأهلية بباريس. كما إن الباحث في تاريخ العراق المعاصر أو بتاريخ نيجريا أو جنوب أفريقيا أو الهند، عليه أن يكون ملمًّا باللغة الإنكليزية؛ ليتسنى له الاستفادة من الوثائق البريطانية المحفوظة في دار الوثائق أو في أرشيف وزارة المستعمرات؛ إذ إن إجادة اللغة التي كتبت بها الوثائق الأصلية المتصلة بالبحث أمر جوهري، ولا يجدر بالباحث في التاريخ أن يتصدى لموضوع يعلم أنه يجهل لغة مصادره الأصلية، إلا إذا كان عازمًا عزمًا أكيدًا على تعلم هذه اللغة،

والرجوع إلى الوثائق الأصلية المكتوبة بها. وقد طالب الفيلسوف الألماني شليجل Schegel دارس التاريخ الألماني بامتلاك أساس لغوي قوي، يمكن الباحثين من البحث في الوثائق[17].

وفي عصرنا هذا، لم يعد الاهتمام بالعلوم مقصورًا على بلد محدد ولا على أوربا. لقد أصبح عالميًا، فكل المشاكل تدرس في الوقت نفسه في كل مكان. ومن الصعب اليوم -بل من المستحيل غدًا- العثور على موضوعات يمكن البحث فيها دون معرفة بالأبحاث المكتوبة بلغات أجنبية. واليوم أصبحت معرفة اللغة اليونانية واللاتينية ضرورية، وذلك فيما يتعلق بدراسة التاريخ القديم: اليوناني والروماني. ولم يبق غير موضوعات التاريخ المحلي الصرف هي التي يستطيع تناولها أولئك الذين أغلقت دولهم الآداب الأجنبية، فالمشاكل الكبرى ممنوعة عليهم، لسبب بائس مضحك، هو أنهم أمام الكتب المؤلفة في هذه الموضوعات بلغة غير لغتهم، وكأنهم أمام كتب مختومة.

والجهل التام باللغات التي كانت اللغات المعتادة للعلم (الألمانية، الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية) هو مرض يصبح مع تقدم السن غير قابل للعلاج. وليس من الشطط أن نطلب من كل من يرشح نفسه لممارسة مهنة علمية أن يكون على علم بثلاث لغات على الأقل، أي أن يفهم بغير عناء لغتين حديثتين بخلاف لغته الأصلية[18]. وهذا تكليف كان العلماء العرب والأوربيون معفيين منه، حينما كانت اللغة العربية هي لغة العلم المشتركة لكل العلماء المسلمين في العالم الإسلامي، وكانت اللغة اللاتينية هي لغة العلم المشتركة بين العلماء الأوربيين في أوربا، إلا أن هذا التكليف أو الشرط تزداد وطأته عامًا بعد عام نتيجة الأوضاع الحديثة للعمل العلمي، بالنسبة إلى العلماء الباحثين في جميع الدول[19].

ويذهب لانجلوا إلى أكثر من ذلك حين يقول: إن العلماء الفرنسيين من هم غير قادرين على قراءة ما هو مكتوب باللغة الألمانية والإنجليزية، فهم بهذا في وضع أدنى مستمر بالنسبة إلى زملائهم في فرنسا والخارج الذين يحسنون هاتين اللغتين، فمهما كانت مواهبهم فإنه مقضي عليهم أن يعملوا بمواد ناقصة، أو أن يختموا العمل وهم شاعرون بذلك، ولكنهم يخفون نقصهم هذا ما استطاعوا وكأنه عار عليهم ألا يتباهوا بذلك ويصرحون به علنًا، لكن التباهي بهذا هو في الواقع نوع من الشعور بالخجل والمعرة. ومهما قلنا فلن نكون مبالغين في توكيد أهمية المعرفة العلمية للغات

الأجنبية كأداة مساعدة من الطراز الأول بجميع الدراسات التاريخية، وجميع الأعمال التاريخية بوجه عام[20]. ولكن كيف يمكن أن تحل مشكلة مثل هؤلاء الباحثين؟

قد يكون من المستحيل على الباحث الإلمام بكل اللغات التي كتبت بها وثائق بحثه، لاسيما في التاريخ المعاصر. وفي مثل هذه الحالة، لا ضير من الاستعانة بمترجمين أكفاء في ترجمة تلك الوثائق، ويقتصر دور الباحثين في هذه الحالة على التثبت من صحة تلك الوثائق، وتواريخها ومصدرها ومعالجة مضمونها، ونقدها خارجيًا وداخليًا بما يعزز بحثه، ويزيد من متانته العلمية. ولكن ما هو الحل بالنسبة للغات التي لم يتوفر لها مترجمون، مثل اللغات القديمة، أو اللغات غير الشائعة مثل اليابانية والصينية وغيرها؟ في مثل هذه الحالة ليس أمام الباحث سوى أن يركب الصعاب، ويتكلف عناء تعلم تلك اللغات ليكون جديرًا في مجال بحثه ودراسته.

وليس بمقدور أحد أن يتجاهل النتائج السلبية التي تترتب على الاكتفاء برؤية مجتزأة للأحداث، معتمدة على نظرة وثائقية خارجية، وهو ما ذهب إليه الكاتب والمؤرخ اللبناني الدكتور مسعود ظاهر عندما قال: "إن الرؤية التاريخية اليابانية عن العالم العربي، نتجت بالدرجة الأولى عن التأثر بالدراسات الاستشراقية الغربية، المستندة فقط إلى وثائق الأرشيفات الغربية ومقولات المؤرخين الغربيين، دون الاهتمام بالوثائق العربية المحلية. وهذا أدى بالتأكيد إلى إنتاج دراسات مشوهة عن التاريخ العربي في مختلف مراحله"[21]. وربما يعود جزء كبير من هذه الإشكالية إلى مسألة اللغة التي كانت تحول دون وصول الباحثين اليابانيين، أو حتى الصينيين إلى الوثائق والمصادر العربية، بينما كان الوصول إلى مثيلاتها الأوربية أو الأمريكية أكثر يسرًا. والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للباحثين العرب في تاريخ الشرق الأقصى؛ فصعوبة تعلم لغات تلك الشعوب، جعلت الباحث العربي يتجه إلى ما كتبه المؤرخون الغربيون عنهم، وبالتالي فإن معظم ما وردنا من معلومات بشأن تلك البلدان، إنما جاءت من مصادر غربية بحتة، والأخطر من ذلك أن معظم معلومات الشرقيين عنا إنما وصلتهم عن طرق الغرب أيضًا.

وهكذا أصبحت اللغات الأوربية هي الوسيط بين بعض الشعوب التي لا نعرف لغاتها وثقافاتها، كما أصبحت في الوقت نفسه الوسيط بين تلك الشعوب التي لا تعرف لغتنا وثقافتنا. وعلى سبيل المثال، إن حركة الترجمة التي بدأت تنشط اليوم

عندنا لفكر وتراث اليابان الثقافي، لم تكن عملية نقل مباشر من اللغة اليابانية إلى اللغة العربية، وإنما كانت تتم عبر لغات أخرى. فهذا كتاب **حياة البوذا** لمؤلفه الياباني دايساكم، قد ترجم إلى تسع لغات عالمية، وقد نقله إلى العربية عن الإنجليزية محمود منقذ الهاشمي. كما ترجم الدكتور محمد عظيمة كتاب كو جيكي **الكتاب الياباني المقدس** عن النسخة الفرنسية للكتاب، وعرب نصر حامد أبو زيد كتاب **البوشيدو روح اليابان** لمؤلفه انيازو نيتوني عن الإنجليزية. وعلى الصعيد نفسه، جرت ترجمة عدد من كتب التراث والثقافة الصينية إلى العربية، عبر لغات وسيطة أخرى، فقد ترجم فراس السواح كتاب التاو تي تشينغ **انجيل الحكمة التاوية في الصين** لمؤلفه لاوتسو عن الإنجليزية. ويقول المترجم بهذا الصدد: "في صياغتي العربية لنص التاو، اعتمدت ثلاث ترجمات إلى الإنجليزية من إعداد باحثين صينيين مرموقين". وفي السياق نفسه تمت ترجمة كتب أخرى بالطريقة نفسها، مثل كتاب **الحكمة المجنونة: دراسة في البوذية في الصين** لمؤلفه تشو جيام ترونجيا من قبل الدكتور فوزي درويش، وكتاب **التحولات** لمؤلفه ساره ديتنغ من قبل رزان حاج علي.

وترجمت كتب عديدة أخرى من التراث الثقافي الآسيوي، من أبرزها **ملحمة رامايانا**، التي ترجمها الدكتور جوزيف نادر بولس عن الإنجليزية، ولغتها الأصلية هي اللغة التاميلية، **وملحمة المهابهارتا**، التي ترجمها عن الإنجليزية أيضًا ممدوح عدوان. فهناك العديد من الكتب التي جرى نقلها إلى العربية عن طريق اللغات الوسيطة، وهذه الحالة تكشف بوضوح أن التراث الثقافي في الحضارات الشرقية كتب باللغات اليابانية والصينية والسنسكريتية، التي يصعب على المهتمين بهذا التراث تعلمها وإتقانها بسهولة، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى نقل هذا التراث عبر اللغات الأوربية الوسيطة.

ثالثًا: القدرة على تحليل مضمون الوثائق:

لو فرضنا أن الوثيقة التي بين أيدينا أمكننا قراءتها، فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع فهمها؟ إن النقوش المكتوبة بالبابلية، وتلك المكتوبة بلغة كمبوديا القديمة أمكن قراءتها، لكن لا أحد يفهمها، وطالما لم تفهم فستظل بلا فائدة. ومن الواضح أنه في حالة البحث في التاريخ اليوناني، لابد من الرجوع لوثائق مكتوبة باللغة اليونانية، ولابد تبعًا لذلك من معرفة اللغة اليونانية، ولكن من الملاحظ اليوم أن

الكثيرين يعملون وكأنهم لا علم لهم بها، فكثير من الشباب يخوضون في دراسات التاريخ القديم، وهم لا يعرفون من اللغات القديمة إلا القشور، وبعضهم يبيح لنفسه تفسير النصوص التي لا يدركون معناها الحرفي، أو التي يبدو معناها غامضًا مع أنه واضح كل الوضوح. وما أكثر الأخطاء التاريخية التي ترجع إلى سوء الفهم أو التفسير التقريبي للنصوص الصريحة، من جانب باحثين لا يحسنون معرفة نحو اللغات القديمة، أو اللغات الأجنبية وألفاظها ومعانيها الدقيقة![22].

ولو فرضنا أن الوثيقة التي بين أيدينا أمكن قراءتها وفهمها، فهل يجوز الاكتفاء بهذا؟ بالطبع سيكون من غير المشروع أخذها بعين الاعتبار قبل التحقق من صحتها؛ فالتمييز بين الوثيقة الصحيحة والوثيقة المزيفة قد لا يكون في متناول حتى الباحث المتضلع، الذي يجهل أساليب الكتابة الديوانية في عصر من العصور، أو العصر الذي تعود إليه الوثيقة، وبالتالي يجب عليه أن يعقد مقارنة بين عدد كبير جدًّا من الوثائق المتشابهة قبل أن يحكم بحالة معينة أمامه[23].

وبقي لنا أن نعرف: كيف ينبغي معالجة الوثائق بعد أن افترضنا أننا أتممنا مقدمًا الإعداد المناسب بنجاح؟

تعرف الوقائع الماضية بما تركت لنا من آثار، ويقوم المؤرخ بملاحظة هذه الآثار التي تسمى "وثائق" بشكل مباشر، ولكن ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه، بل ابتداء من هذه النقطة (أي الوثائق) يسلك مسلك الاستدلال، محاولاً أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية على أصح وجه ممكن، فالوثيقة هي نقطة الابتداء، والواقعة الماضية هي نقطة الوصول. وبين نقطة الابتداء هذه ونقطة الوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض. وستكون فيها فرص الخطأ عديدة، وأقل خطأ سواء ارتكب في البداية أو الوسط أو في نهاية العمل، يمكن أن يفسد كل النتائج[24].

ويمكن التمييز بين نوعين من الوثائق التي تتركها الواقعة: الأول هو الأثر المادي (تمثال أو معمار أو شيء مصنوع). والثاني وهو الأغلب الأثر النفسي (وصف أو رواية مكتوبة). والحالة الأولى أبسط من الثانية بكثير؛ إذ إن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها. أما الحالة الثانية فهو رمزي بحت. إنه ليس الواقعة نفسها، وليس الأثر الذي تركته مباشرة، ولهذا فليست للوثائق المكتوبة قيمة بذاتها

مثل الوثائق المادية. وبالتالي هذا يتطلب من الباحث أن يعرض الوثيقة المكتوبة إلى سلسلة من عمليات النقد الخارجي والباطني؛ للتأكد من صحة ما ورد فيها، مثل: هل هي النسخة الأصلية أم مستنسخة عن الأصل أم ملخص للأصل؟ هل يمكن إعادتها إلى حالتها الأصلية؟ وكيف يمكن أن نحدد مصدرها؟ ومن ثم يلجأ الباحث بنقد مضمون الوثيقة[25].

ووفقًا لعمل المؤرخين، يشير البعض إلى نوعين من التاريخ، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بتدوين التاريخ: الأول التاريخ النظري، ويكون فيه عمل المؤرخ أقل مسؤولية من النوع الثاني؛ حيث إنه يكون بعيدًا عن الحدث، يعتمد فقط في هذه الحالة على الوثائق والآثار، وهو مؤرخ لأحداث في غير زمانه، حيث يعتمد التدقيق والتمحيص للوثائق والقرائن والآثار؛ من أجل إعادة توثيق الحدث. وفي هذه الحالة، فإنه يتعين على المؤرخ أن يتقن التعامل مع التواريخ، وأن تكون ملاحظاته لدقائق الأمور صائبة، وعليه ربط العلاقة السببية بين الحوادث؛ فهو ليس جامعًا فقط للحقائق أو موثقًا لها، بل هو جزء منها؛ لأن مصداقية الحوادث تعتمد بالدرجة الأساس على مصداقيته هو، وعلى ما يتصف به من بصيرة نافذة وسعة خيال.

أما النوع الثاني من التاريخ فهو التاريخ الفعلي، وهو الأهم في مجال الكتابة التاريخية، وفيه يقف المؤرخ فعليًا على الحوادث ويسجل تفاصيلها وجزئياتها. ويعتمد هذا الطراز من التدوين على الوثائق التي تنقل الحدث مباشرة، على عكس التاريخ النظري الذي يعتمد أساسًا على الوثائق والآثار، ففي الحالة الأولى (أي التاريخ الفعلي) تكون الوثائق هي المصدر الأساس لمصداقية هذا التاريخ، أما في الحالة الأخرى (أي التاريخ النظري)، فيمكن أن تكون تلك الوثائق مصدر شك في صدقيتها من قبل الباحث أو عالم التاريخ، وبالتالي أصبحت قضية تدوين الحوادث من مهام المؤرخين، أما قضية البحث فيها وتدقيقها وتمحيصها فهي من مهام علماء التاريخ. ونحن هنا نتساءل: ألا يمكن أن نضع الصحفيين الذين ينقلون الأحداث نقلاً مباشرًا، أو الذين يقومون بكتابتها وتصويرها، ضمن حقل المؤرخين على وفق هذا التقسيم؟ ثم هل هناك ما يمكن أن نسميه بتاريخ فعلي وآخر غير فعلي؟ أو تاريخ نظري وآخر غير نظري؟ أو وثائق مباشرة وأخرى غير مباشرة؟ ربما تختلف في وجهة نظرنا بشأن هذه المواضيع، ونعتقد بعدم وجود فواصل كبيرة بين المؤرخين وعلماء

التاريخ، وحتى فلاسفة التاريخ من حيث الأداء الوظيفي أو المهني، المتعلق بإنجازاتهم العلمية في حقل التاريخ؛ فبإمكان المؤرخ أن يكون عالـمًا بالتاريخ، وفي الوقت نفسه يكون فيلسوفًا أيضًا. كما إن المؤرخ لا يضع أدواته البحثية وهي الوثائق، بل يقوم بالبحث عنها وجمعها، وهو هنا يكون بمثابة المستهلك لها وليس المنتج. وهذا ما يدفعنا إلى سؤال آخر هو: من ينتج الوثائق؟ وأعتقد أن القارئ سيجد الإجابة على هذا السؤال في ثنايا هذه الدراسة، وبالتحديد في البحث الأول منها (الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية).

يقول أسد رستم في كتابه **مصطلح التاريخ** إن الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في التاريخ هو نقد "الأصول" التاريخية نقدًا علميًّا، الهدف منه كشف أواصر العلاقة مع الحقيقة العلمية بعد إخضاعها للقوانين المنطقية، والتمييز بين الوقائع التاريخية والوقائع الطبيعية، وهو يرى أن ضياع الأصول يؤدي إلى ضياع التاريخ معها[26].

ولإيضاح كيفية الوصول إلى الوثائق، ثم كيفية التعامل معها والاستفادة منها، وتدليلاً على دورها في الكتابة التاريخية، يمكن أن نستشهد بمثال على ذلك، وهي دراسة الدكتور مصطفى عقيل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة قطر، والتي بعنوان "**التنافس الدولي في الخليج العربي 1622– 1763**"، وهي في الأصل رسالة ماجستير، استعرض في مقدمتها الوثائق المنشورة وغير المنشورة التي استند إليها في إعداد رسالته هذه، ذاكرًا اعتماده كليًّا على الوثائق البريطانية المكدسة في وزارة الهند، وهي سجلات الوثائق التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في بندر عباس، وتمثل الجزء الأكبر من الوثائق البريطانية المتعلقة بمنطقة الخليج من القرن الثامن عشر، ويقع في عدة آلاف من الصفحات المخطوطة، والتي جمعت في محافظ حسب سنين كتابتها. وأشار إلى أن هذا القسم يتكون من ثلاث مجموعات، هي عبارة عن الرسائل المتبادلة بين وكلاء الشركة في بندر عباس، وبين المقيمات التجارية المنتشرة في كل من أصفهان وكرمان وبندر ريق والبصرة، ثم بين الوكالة ومجلس إدارة الشركة في لندن والمركز الرئيسي في بومباي، والذي صار يعرف بعد ذلك بحكومة الهند. ويشير الباحث إلى أن كل هذه الوثائق مكتوبة بخطوط رديئة جدًّا، ثم إنها تختلف في طريقة التدوين والإملاء بينها وبين اللغة الإنجليزية الحديثة، ويصعب على الدارس العربي قراءة هذه الوثائق إلا بشق الأنفس. وفضلاً عن ذلك، إن بعض الأوراق ممزقة،

وتأثرت بعوامل الرطوبة والمياه قبل أن تجمع في محافظ. ويذكر الباحث أن القسم الثاني من هذه الوثائق، يحتوي على الرسائل التي تلقتها الشركة من وكلائها وأرسلت إلى لندن، وهذه الوثائق تحتوي أيضًا على سرد يومي عن مهمات المبعوثين إلى البلاط الفارسي في أوائل القرن السابع عشر.

ولم يغفل الباحث الإشارة إلى أهمية الوثائق الإيرانية في إعداد دراسته، حيث قال إنها "فتحت أمامي زاويا جديدة لم يتطرق إليها أحد من الدارسين العرب على حد علمي، رغم أن المؤرخين الإيرانيين نشطون جدًّا في دراسة تاريخ الخليج". وأبدى الباحث اهتمامه بالوثائق التي نشرتها إحدى المجلات التاريخية الإيرانية، وهي مجلة "**برسبهاي تاريخي**" في أعدادها الصادرة عام 1977، وهذه الوثائق عبارة عن الرسائل المتبادلة بين حكام المنطقة وملك البرتغال ونوابه في الهند في القرن السادس عشر، وكانت مكتوبة باللغات العربية والفارسية والتركية. وقد وجدت هذه المجموعة في الأرشيف البرتغالي في أربع مجموعات، هي: مجموعة الوثائق الشرقية، ومكاتبات نواب السلطنة في الهند، ومجموعة وثائق صومعة جراسا، والوثائق العربية المتعلقة بتاريخ البرتغال. وأكد الباحث أن لهذه الوثائق أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ الخليج العربي في القرن السادس عشر[27].

ويمكن أن نستشف من العرض السابق للوثائق التي اعتمدها الباحث مصطفى عقيل في إعداد رسالته للماجستير، أنها وإن كانت تخص منطقة الخليج جغرافيًّا، إلا أنها موزعة على أرشيفات عدة وفي دول عديدة، بدءًا من الهند ومرورًا بإيران والبصرة وبريطانيا وانتهاء بالبرتغال؛ مما يكشف مدى الجهود التي بذلها الباحث للوصول إلى هذه الوثائق. أما عن كيفية الاستفادة منها، فقد تبين لنا أن هذه الوثائق كتبت بلغات متعددة كالعربية والإنجليزية، وفيها ألفاظ لم تعد تستعمل اليوم، الأمر الذي يشير إلى أن مهمة الباحث في التعامل مع هذه الوثائق لم تكن سهلة، ولكنه نجح في تحقيق الفائدة المتوخاة منها.

ومن خلال هذه الصور المختلفة، عاش المؤرخون والباحثون سيرة البحث العلمي بأبعادها المتباينة، من مراحل البحث عن المصادر وأماكنها، إلى مرحلة قراءة المصادر وفهمها وتحليلها وتوظيفها في البحث العلمي. والأمر الذي نريد أن نؤكد عليه في هذه الدراسة، هو أن الوصول إلى الوثائق وأماكن وجودها أصبح اليوم لا يكفي، بل

يجب الاهتمام بالعمل اللاحق لها، وهو القدرة على الاستفادة منها ثم تحليلها، وبالتالي فإن مهمة المؤرخ ومهمة فيلسوف التاريخ أصبحتا متكاملتين لا يمكن الفصل بينهما في الكتابة التاريخية، ومن ذلك يظهر مدى فاعلية الوثائق باعتبارها مصادر أصيلة في التركيب البنيوي للتاريخ. تلك العملية الشاقة التي تواجه الباحثين في إعداد دراساتهم التاريخية، بدءًا من رحلة البحث عن الوثائق المصدرية وانتهاء بالإفادة منها في تركيب البنية التاريخية للأحداث التي يعالجها.

هوامش الفصل الخامس

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 34.
(2) المرجع نفسه، ص 36.
(3) المرجع نفسه، ص 36-37.
(4) المرجع نفسه، ص 39.
(5) المرجع نفسه، ص 38.
(6) المرجع نفسه، ص 40.
(7) محمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص 65.
(8) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 42 ينظر: أبو الفرج محمد بن يعقوب إسحاق النديم (ت 380هـ)، الفهرست، تحقيق الدكتور علي يوسف علي طويل، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996).
(9) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 42-44.
(10) المرجع نفسه، ص 47.
(11) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 56
(12) دكتور شوقي الجمل، علم التاريخ نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1997)، ص 93.
(13) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 56-57.
(14) د. شاكر محمود عبد المنعم، المرجع السابق، ص 43.
(15) شوقي الجمل، المصدر السابق، ص 93.
(16) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق ص 60.
(17) المرجع نفسه.
(18) المرجع نفسه، ص 61.
(19) د. مسعود ظاهر (أضواء على الكتابات التاريخية اليابانية عن العرب) مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 29، أبريل-يونيو 2001، ص 110.
(20) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 57-58.
(21) المرجع نفسه، ص 58.
(22) المرجع نفسه.
(23) المرجع نفسه، ص 68.
(24) الدكتور حامد حمزة حمد الديليمي، فلسفة التاريخ والحضارة، (بغداد: 2004)، ص 45-50.
(25) أسد رستم، مصطلح التاريخ، (بيروت: 1939).
(26) د. مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي العربي 1622- 1763، (الدوحة: الطبعة الثالثة، 1994)، ص 8-10.
(27) المرجع نفسه.

الفصل السادس

أثر الوثيقة في تطور الفكر التاريخي

أثر الوثيقة
في تطور الفكر التاريخي

ما هي الوثيقة؟

في إطار المحاولات المتعددة التي طرحت من أجل "تحديث منهج كتابة التاريخ"، لابد أن تأخذ الوثيقة التاريخية مكانها المناسب في هذا المشروع المهم، باعتبارها تشكل حجر الأساس في الكتابة التاريخية المعاصرة. فالوثيقة لغة مشتقة من الثقة وهي الائتمان على الشيء، والوثيق الشيء المحكم وجمعة وثائق، ووثقت الشيء توثيقًا فهو موثق أي أحكمته. ولم ترد لفظة وثيقة أو وثائق صريحة بهاتين الصيغتين في القران الكريم، بل وردت اثنتا عشرة لفظة من مشتقاتها ذكرت سبعًا وثلاثين مرة، وكلها تفيد معنى العهد. أما اصطلاحًا فقد وصفت الوثيقة بأنها مخطوطات تتألف من لفائف البردي وأدراج الرق، أو مطبوعات تشمل الإجراءات والمراسيم والقوانين والأوامر وحسابات الأموال وغيرها، مما ينشأ عن تأدية أي عمل من أي نوع، ويرجع إليها عند الدراسة، وقد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات حكومية، يستخلص منها الباحثون أدلة لموضوعات تاريخية باعتبارها أدلة مادية على العمل نفسه؛ لأنها تنتج عن النشاط اليومي للأجهزة الإدارية الحكومية أو غير الحكومية، ولذلك فهي ترتبط بعلاقة جوهرية فيما بينها وأنها ليست بذات قيمة إذا فقدت هذه العلاقة، ونظرًا لأهميتها أصبحت لها "ولاية قانونية" كي تكون بعيدة عن أيدي العابثين، وهذه الولاية هي الحد الفاصل بين الوثيقة الأرشيفية والوثيقة العادية. وقد برزت أهميتها في العصر الحديث؛ فأنشئت لها المدارس الخاصة والمعاهد والأقسام المتخصصة بها في الجامعات. كما أسست دور الوثائق وشرعت القوانين وأصدرت

اللوائح التي من شأنها المحافظة عليها والاهتمام بها[1]. وفي العرض الآتي شرح موجز لكيفية ظهور دور الوثيقة في الكتابة التاريخية، وعلاقتها بمنهج البحث التاريخي.

من الجدير بالذكر أن منهج كتابة التاريخ شهد تطورًا كبيرًا منذ نشوء علم التاريخ وحتى اليوم. لقد بدأت الكتابة التاريخية بتدوين الأساطير التي تعبر عن تصورات الأقدمين لتاريخ الأقوام التي سبقتهم، مثلما عبر عنه سكان وادي الرافدين في ملحمة كلكامش وقصة الخليقة وما إلى ذلك؛ فكانت هذه المرحلة من تاريخ البشرية تقوم على أساس التفسير الأسطوري للظواهر الطبيعية والاجتماعية، والذي يستند إلى وجود قوى خفية تتحكم بالإنسان والطبيعة معًا[2]. وبهذه الطريقة أيضًا نظر الصينيون القدماء إلى تاريخهم الغابر، فالروايات الصينية تفسر تاريخ الصين تفسيرًا أسطوريًّا لا يقوم على منهجية علمية واضحة. ويقولون إن الحكم في الصين مر بثلاث مراحل أو أدوار هي: دور السماء، وقد حكم خلال هذا الدور أباطرة سماويون أو آلهة حكم كل منهم لفترة ثمانية عشر ألف سنة، ثم انتقل الحكم إلى الدور الثاني وهو دور الأرض، وحكم خلاله خمس ملوك هم الحكماء أو أنصاف الآلهة خلال الفترة (2852- 2205ق.م.). وفي الدور الثالث انتقل الحكم إلى حكام من البشر أو ما يسمى بحكم السلالات، بدءًا من أسرة هسيا (2205- 1766ق.م.)[3]. وقد كان التفسير الأسطوري للتاريخ الغابر يناسب المرحلة التاريخية التي عاشتها تلك الشعوب، حيث لم يأخذ العقل بعد دوره الفاعل في حياتهم، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة التأمل العقلي، بعد أن أدرك الإنسان قصور التفسير الأسطوري للتاريخ والظواهر الطبيعية والاجتماعية، فلجأ إلى العقل وطرح الخيال جانبًا، فظهرت الفلسفة الإغريقية منهجًا يسعى للوصول إلى الحقيقة من خلال التأمل والجدل والاستدلال[4]، وتطلب ذلك تدوين الحوادث والوقائع للتعرف على أسبابها من خلال المشاهدة والنقل المباشر من أفواه المعاصرين لها، أو الذين شاركوا في صنعها.

هكذا بدأ أبو التاريخ هيرودوتس (485- 228ق.م.) بتدوين كتابة الشهير **التاريخ**، متنقلاً من مكان إلى آخر باحثًا متقصيًا عن المعلومة التاريخية حيثما كانت، حتى قطع في ذلك الوقت مسافة طويلة ليلتقي بالسياسيين والقادة العسكريين والجنود والكهنة ثم عامة الناس، ولكنه لم يكتف بالنقل، وإنما تجاوزه إلى إبداء آرائه الخاصة منتقدًا ومعلقًا على الحوادث التي يدونها، فجاء كتابه الذي دونه بأسلوب أدبي بليغ

صورة فنية رائعة للعالم الذي عرفه آنذاك، وليسجل سابقة في ميدان التدوين التاريخي ليس لها مثيل من قبل[5].

وإذا كان هيرودوتس المؤسس الأول لعلم التاريخ، فإن معاصره تيوقديدس (491- 399ق.م.) كان يعد فيلسوف التاريخ الأكبر في ذلك العصر، فكتابه عن حروب البيلوبونيز بين أثينا واسبارطة يعد أوثق وأدق ما كتب عنها، فقد تجاوز السرد المكثف فيه للوقائع إلى إظهار العوامل الحقيقية المسببة لها، كما سادت صفحات كتابه نبرة عقلانية بارزة، ونادرًا ما لجأ إلى إطلاق الأحكام الشخصية أو المتحيزة[6]. أما المؤرخ الإغريقي بوليبوس (210- 124ق.م.)، فقد كان الأغزر إنتاجًا في هذا الميدان، فكتاب "**التاريخ**" الذي ألفه كان يتكون من أربعين مجلدًا، ويعد سجلاً دقيقًا للحملات العسكرية الرومانية ما بين سنة 264 و146ق.م. ولكن لم يبق منه إلا خمسة مجلدات فقط[7]. لقد أدت هذه المؤلفات الكثيرة إلى ظهور المكتبات الكبرى لدى اليونان والرومان، مثل مكتبة الإسكندرية المشهورة، والتي كانت رافدًا قويًا للمؤلفات التاريخية التي أنجزها الرومان فيما بعد.

ومما يلفت النظر أن تلك الإنجازات الكبيرة الرائعة، قد تمت في وقت لم يكن هنالك للوثيقة أي دور في الكتابة التاريخية، إذ اعتمد المؤرخون الأوائل في تدوينهم للحوادث والوقائع البعيدة عن عصرهم على الأخبار والروايات والأساطير المتداولة بين الناس، أو تلك التي كانوا شهودًا عليها، فقد اعتمدوا في تدوينها على مشاهداتهم الخاصة، وعلى الرواية الشفوية التي كانوا يستقونها من الأشخاص الذين اشتركوا فيها أو عاصروها. وبمعنى آخر لم يتبلور لدى الإغريق منهج تاريخي يقوم على أساس البحث عن الوثائق أو المصادر المكتوبة أو المنقوشة الأخرى، وهذا ما جعل كتاباتهم التاريخية تختلط فيها الواقعة أو الحقيقة التاريخية بالأسطورة.

إن الحديث عن الوثيقة وأهميتها في البحث التاريخي لابد أن يقودنا إلى البحث في العلاقة بين ظهور الكتابة وبين تطور التدوين التاريخي، وهي علاقة قال عنها بعض المؤرخين بأنها علاقة متأصلة ومتزامنة. ويرى هؤلاء أن تدوين التاريخ بدأ منذ أن بدأت الكتابة، عندما أخذ الكهان والملوك يدونون سجلات بأعمالهم ومنجزات شعوبهم. ومن أبرز من اهتم بها الآشوريون الذين كان ملوكهم يهتمون بهذه الحوليات اهتمامًا كبيرًا. ويرى الدكتور صالح أحمد العلي بأنه "على الرغم من مجانبة ما فيها

للدقة، فإنها تضم معلومات واسعة وتظهر مدى اهتمامهم بدراسة التاريخ"[8]. ولكن من الصعوبة بمكان القول إن تلك المدونات التي كتبها الملوك والكهان الخاصة بالأعمال والمنجزات هي كتابات تاريخية، وربما قصد الدكتور العلي بأنها مصادر للتاريخ أو وثائق تاريخية؛ كونها لا تعبر في حقيقتها عن اهتمام الأولين بدراسة التاريخ، فهؤلاء الذين كتبوها ليسوا بمؤرخين أو باحثين في التاريخ، وإنما كتبت لتؤدي غرضًا محددًا في وقت من الأوقات، وبالتالي لا يمكن القول بأنها كتابات تاريخية، ولكنها بدون شك تحولت بمرور الزمن إلى وثائق تاريخية، استخدمها المؤرخون والباحثون في التاريخ في كتاباتهم نظرًا لما تحتوي عليه من معلومات مهمة.

وفي حضارة وادي الرافدين القديمة اهتم العراقيون القدماء بإنشاء دور الوثائق والسجلات في وقت مبكر قبل اهتمامهم بالتدوين التاريخي، وكانت تسمى ببيت الرقم أو بيت الألواح (أي- دب- با). وقد تحولت بمرور الوقت إلى مكتبات كبرى تضم فضلاً عن الوثائق الرسمية الكتب والمؤلفات المتنوعة، التي خصصت لها حجرة خاصة في المعبد، وكان يقوم على رعايتها أحد الكهنة الذي كان يحتل مكانة مرموقة لدى البلاط الملكي. وضمت هذه المكتبات عناوين مختلفة، مثل: القوانين المقدسة والطقوس والأناشيد الدينية وحكايات بدء الخليقة وسر الآلهة، فضلاً عن الوثائق الرسمية التي تتعلق بالضرائب والواردات، وأعمال الملوك والحكام، والاتفاقيات التي كانوا يعقدونها مع جيرانهم. كما ضمت بعض هذه المكتبات مجموعات من الألواح التي تتحدث عن تاريخ الخليقة والطوفان، ونشوء المدن وخرابها. ومن أقدم هذه المكتبات مكتبة أوروك (الوركاء) التي تعود إلى سنة 3800ق.م.، وأشهرها وأكبرها على الإطلاق مكتبة آشور بانيبال[9]. ومع كل هذه الإنجازات الكبيرة في ميدان التدوين والتوثيق، لم تصلنا إنجازات تاريخية مهمة مكتوبة على أسس منهجية واضحة، ولم تؤد الوثيقة فيها دورها المميز.

أما المسلمون الأوائل فلم يكن لديهم أي اهتمام بالتاريخ حتى أواخر القرن الأول الهجري، حيث مست الحاجة إلى معرفة سيرة الرسول محمد (ﷺ) واستقصاء السنة النبوية والحديث النبوي الشريف؛ فكانت تلك هي البدايات الأولى لاشتغال العرب المسلمين بالتاريخ، والذي اقتصر في حينه على تدوين الحديث والسيرة فقط. وأقدم من كتب السيرة هو عروة بن الزبير بن العوام المتوفى عام 93هـ/711م، وأبان بن

عثمان المتوفى عام 105هـ/723م، ووهب بن منبه المتوفى عام 110هـ/728م، ثم جاء بعدهم محمد بن إسحاق المتوفى عام 152هـ/769م، وقد اختصر سيرته ابن هشام المتوفى عام 218هـ ./833م، ثم محمد بن عمر الواقدي المتوفى عام 207هـ/822م. ومع انتشار الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، واطلاع المسلمين على أخبار الأمم القديمة ودياناتها، والرغبة في الاطلاع على سياسات الملوك والحكام السابقين، وحرص العرب على تدوين أنسابهم وأيامهم، وحاجة الدولة إلى تدوين أخبار الفتوح لمعرفة ما إذا فتحت عنوة أو صلحًا بهدف تحديد الخراج أو الجزية؛ كل ذلك تطلب من المسلمين القيام بعملية تدوين كبرى تبلورت في اتجاهين رئيسيين:

الأول: الاتجاه الإخباري

الذي اهتم بتدوين السيرة النبوية وأخبار الأمم الغابرة وأحوال الجاهلية وحوادث الإسلام والمغازي والفتوحات. وقد سمي من يقوم بذلك بالإخباري، ومنهم محمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ/763م)، وعوانة بن الحكم (ت 147هـ/764م) الذي جمع أخبار بني أمية، وأبي مخنف (ت 157هـ/773م) الذي كتب في الردة ووقعتي الجمل وصفين وأخبار الخوارج، ثم هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 204هـ/819م) الذي ألف كتبًا كثيرة في أخبار الأوائل وأيام العرب وأنسابهم وأخبار الإسلام، ونعيم بن حماد المروزي (ت 227هـ) الذي ألف كتاب **الملاحم والفتن** وغيرهم. وكان هؤلاء الإخباريون يستقون معلوماتهم من الأساطير والروايات الشفوية، وكذلك المصادر اليهودية كالتوراة.

والثاني: رواية الحديث

وقد سُمّي من يقوم بهذا العمل بالمحدث، وهو الذي يختص برواية الحديث النبوي، حيث ظهرت الحاجة الماسة لتوثيق الحديث وجمعه، وإبعاده عن الكذب والتدليس والتحريف؛ فظهر علماء الحديث وتبلور منهج الإسناد في رواية الحديث والسنة النبوية. وتطور هذا المنهج حتى أصبح علمًا قائمًا بذاته له أصوله وقواعده؛ فظهر في صورة "علم أصول الحديث"، الذي تضمن قواعد صارمة في مجال تعديل وتجريح رواة الحديث. وقد نضج هذا المنهج نضجًا كبيرًا حتى أصبح "الجرح والتعديل"

و"نقد الرجال" منهجًا علميًا وضعت فيه كتب عديدة[10]. وشهد القرن الثالث الهجري تطورًا كبيرًا في الكتابة التاريخية عند المسلمين، لاسيما بعد أن ترسخت أسس الدولة واستقرت دواوينها، وأصبح في مقدور المؤرخين الانتفاع بالوثائق الرسمية في صناعاتهم، مثل العهود الرسمية والمراسلات السياسية، وإحصاءات المواليد والوفيات، ومراسيم تعيين الولاة والمسؤولين الكبار، وسجلات الخراج وما إلى ذلك[11]. وقد أسهمت في ذلك عوامل عديدة أهمها انتقال صناعة الورق إلى الدولة الإسلامية.

وكان لاختراع الورق من قبل الصيني تساو لون سنة 105م دور كبير في تطور التدوين والتأليف في المجالات المختلفة، ومنها التاريخ لدى معظم المسلمين، الذين تعلموا صناعة الورق من الأسرى الصينيين بعد فتح سمرقند سنة 751م، حتى أصبحت صناعة الورق شائعة في بغداد سنة 794م، إلى الحد الذي جعل هارون الرشيد يصدر أمرًا بأن لا يكتب الناس إلا بالكاغد (الورق)، وترتب على ذلك ظهور فئة اجتماعية جديدة سميت بطبقة "الوراقين" لكثرة العاملين في هذا الميدان، وأصبح سوق الوراقين في بغداد من أشهر أسواقها؛ مما أسهم بشكل فاعل في تنشيط حركة التأليف والنشر، ولاسيما في ميدان الكتابة التاريخية[12].

ولذلك أخذت الوثيقة العربية الإسلامية الورقية مكانها المناسب في الكتابات التاريخية للمؤرخين المسلمين.

كما تطور علم الشروط عند العرب، وهو يقابل علم الوثائق (الدبلوماتيك) عند الأوربيين منهجًا وموضوعًا، لكن الفرق الوحيد بينهما أن علم الشروط هو من فروع علم الفقه، ويعني بالعقود المختلفة، ولذلك هو علم يبحث في كيفية سوق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات في الرقاع والدفاتر، ليحتج بها عند الحاجة، ويعد كذلك فرعًا من علم الإنشاء؛ لأنه يتصف بأسلوب معين. أما علم الوثائق فهو يهتم بدراسة المصادر المادية للتاريخ، وبه يتخذ التاريخ لنفسه منهجًا علميًا في التحليل والنقد والبحث عن الحقائق[13].

وتعد الدراسات التاريخية القائمة على الوثائق والمصادر الموثقة، ونقد الروايات وتدقيقها، نقلة نوعية في ميدان منهج البحث التاريخي، وعلى هذا الأساس كان أحمد بن يحيى البلاذري (ت 279هـ/892م) أول من سار على هذا النهج في كتابيه **فتوح البلدان وأنساب الأشراف**، فقد كان من رجال البلاط العباسي منذ عهد المتوكل

حتى عهد المعتز، وبذلك تمكن من الاطلاع على الوثائق الرسمية وأحوال الدولة السياسية. وكان رحالة أيضًا يبحث عن المعرفة التاريخية متنقلاً من مكان إلى آخر في سبيل ذلك. كما اشتهر بالترجمة من الفارسية إلى العربية، وهكذا اجتمعت لديه إمكانيات لم تتوفر لغيره من المؤرخين في عصره. وتبعه بعد ذلك مؤرخون عديدون، مثل ابن قتيبة (ت 270هـ/883م) حيث تميز كتابه **المعارف** بالحياد ورصانة المادة العلمية، واليعقوبي (ت 284هـ/897م) صاحب التاريخ المعروف، وأبو حنيفة الدينوري (ت 290هـ/902م) صاحب كتاب **الأخبار الطوال**، ثم ابن جرير الطبري (ت 310هـ/922م) الذي احتل كتابه **تاريخ الأمم والملوك** مكانة عالية بين كتب التاريخ، من حيث الدقة في النقل والتثبت من المصادر التي نقل عنها. وشيئًا فشيئًا بدأت الرواية التاريخية تختفي لتحل محلها كتب التاريخ المدونة[14].

ومن الملاحظ أن اهتمام المؤرخين الأوائل انصب على نقد الرواية التاريخية وتمحيصها، عندما كانت هي المصدر الأهم في صناعة الكتابة التاريخية، ولكن عندما تطورت المصدرية التاريخية وتعددت أنواعها وأشكالها، وأخذت الوثيقة التاريخية مداها الواسع في هذه الصناعة؛ تحول اهتمامهم إلى هذه الوثائق وعنوا بها عناية كبيرة، حتى إنهم ألفوا الكتب العديدة عنها، ولم يكن ذلك يجري بمعزل عن اهتمامهم بمنهج البحث التاريخي وعلم الشروط، فإذا كانت الوثيقة هي المصدر الفاعل في الكتابة التاريخية، فإن علم الشروط هو المنهج الفاعل في تدقيق وتمحيص هذه الوثيقة والتثبت من صحتها.

الرؤية التاريخية للوثيقة:

تكرست العلاقة بين الوثيقة وعلم التاريخ انطلاقًا من المبدأ القائل: "لا تاريخ بدون وثائق"، بحيث ارتبط مفهوم الوثيقة بقيمتها التاريخية، فعلم التاريخ يضيف للوثيقة أفقًا جديدًا في التمييز من خلال تلك القيمة التي تحملها الوثيقة، فأصبح يُشار إليها على أنها أوعية للمعلومات ومصادر أصلية لها. وهي فضلاً عن ذلك تمثل المستند أو الدليل القاطع على الأعمال التي أنجزت في الماضي.

ومن وجهة نظر المؤرخين أيضًا، إن الوثائق تعد المادة الرئيسة التي تعكس صورة الماضي بكل ما فيه من حدث وفعل ورد فعل، على نحو لا تفعله أي مادة أخرى؛

فأصبحت المرجع الأساسي للبحث التاريخي المتصف بالأصالة والابتكار، واكتسبت أهميتها هذه من المعلومات التي تقدمها للبحوث التاريخية بغض النظر عن شكلها الخارجي[15].

لقد تنبه مؤرخو القرن التاسع عشر على سبيل المثال إلى الوثائق الخاصة بالأفراد، باعتبارها مصدرًا تاريخيًا ولم تكن قد استخدمت بعد إلا قليلاً. كما تنبهوا إلى أهمية وثائق العائلات أيضًا، وتنبأوا بالتطور الذي سيأخذ مجراه في القرن العشرين في ميدان البحوث التاريخية الاجتماعية والاقتصادية، على حساب الحدث التاريخ الحدثي والإخباري، والتي ستلقي مزيدًا من الضوء على التاريخ السياسي التقليدي. وركزت المدرسة التاريخية الألمانية على الوثيقة بشكل غير مسبوق انطلاقًا من نظرتها إلى التاريخ باعتباره يحاول كشف النقاب عما حدث في الماضي كما وقع بالضبط، وليس على أساس بعض الأساطير أو الأحكام المسبقة. وقد ذهب واحد من أبرز دعاة هذه المدرسة وهو ليبولد فون رانكه (1795– 1886) إلى تأكيد هذا المنهج في كتابه **تواريخ الشعوب اللاتينية والجرمانية**، والذي يعد طرازًا فريدًا في الكتابة التاريخية في عصره، اعتمد فيه على الوثائق والمخلفات الأثرية اعتقادًا منه أن هذه الوثائق هي أصدق مصادر الكتابة التاريخية، منطلقًا في ذلك من رأيه بأن التاريخ هو تصوير ما حدث في الماضي كما حدث بالضبط[16].

وفي إطار الرؤية التاريخية للوثيقة، يربط بعض المؤرخين مفهوم الوثيقة ربطًا مباشرًا بالحضارة الإنسانية، باعتبار أن حضارة أي شعب تحتاج إلى نصوص مكتوبة تدل عليها بعض أشكال تلك النصوص، سواء كانت ألواحًا طينية أو أوراق البردي، أو النقوش الحجرية أو جلود الحيوانات، أو أي وعاء آخر للمعلومات. فهذه الوثائق هي الشاهد الأكبر على التاريخ، وهو الدليل الأعظم على الشخصية الحضارية لأي شعب من الشعوب. وأكد البعض الآخر من المؤرخين أن للوثائق مكانتها الرفيعة في ميدان الكتابة التاريخية، التي تتصف بالعلمية والموضوعية[17]، وأنها المحك الوحيد لاستجلاء الحقائق، لاسيما وثائق الأرشيفات الرسمية التي تضم شتاتًا ضخمًا من الوثائق التي تهم المؤرخ، حيث بإمكانه أن يجد فيها معلومات مهمة تنفع كثيرًا في سد ثغرات التاريخ التي لا تتطرق إليها الكتب أحيانًا[18].

وتعود بداية علم الوثائق كعلم منهجي إلى تلك الفترة التي أخذ فيها تلاميذ رانكه يجوبون أنحاء أوربا سعيًا وراء الوثائق، ورانكه هو صاحب الفضل في إنشاء

اللجنة التاريخية في أكاديمية بافاريا، التي قامت بنشر العديد من الوثائق والحوليات، كما أنشأ المجلة التاريخية السياسية التي تعد من طلائع الدوريات التاريخية[19].

الرؤية الفلسفية للوثيقة:

تبرز قيمة الوثيقة تاريخيًا من خلال الخلاف بين فلاسفة التاريخ والمؤرخين، وبشأن نظرة كل منهم إلى الوثيقة. إن إحدى المشاكل المثيرة للجدل بين الفلسفة والتاريخ، نابعة من حرص المؤرخ الحديث على إثبات الواقعة التاريخية عن طريق الوثيقة، سواء كانت مستندًا أو أثرًا شاخصًا، وهؤلاء المؤرخون هم أتباع المدرسة الألمانية الحديثة الذين أعطوا الوثيقة التاريخية منزلة مقدسة كونها أهم وسيلة للتعبير عن حقيقة الماضي؛ إذ إن علم التاريخ بنظرهم هو حقيقة الماضي المثبتة بالوثيقة، حتى قالوا: "لا تاريخ بدون وثيقة". وتجاوزًا على هذا الموقف الذي تبناه كثير من المؤرخين، يلاحظ أن بوسع فيلسوف التاريخ تقديم رؤية نظرية قائمة على الاجتهاد، وتفتقر إلى الوثيقة. وفي بعض الأحوال إن فيلسوف التاريخ لا يبدي تحفظًا كبيرًا في استخدام منهج مقارن لتعليل ظاهرة ما في مرحلة تاريخية معينة، اعتمادًا على تعديلات سابقة أو لاحقة أيدتها أو تؤيدها وثيقة تاريخية. وفي هذا الصدد يقول إدوارد كار في كتابه "**ما هو التاريخ؟**" إن قاموس أكسفورد يعرف الواقعة بأنها "مادة أولية متمايزة عما يستنتج منها". وهذا يعني أن الواقعة التاريخية لا تعني الحقيقة الكاملة، وإنما تفسير هذه الواقعة والإحاطة بظروفها وأسبابها هو الذي يعطي للواقعة أبعادها الشاملة وصورتها الكاملة، ومثل هذا العمل هو الذي يشكل التاريخ[20].

ويبدو أن هناك نوعًا من العلاقة الروحية تنشأ بين المؤرخ والوثيقة؛ بحكم ديمومة البحث والتقصي عن الحقيقة، إلى الحد الذي دفع إدوارد كار إلى أن يبالغ في وصفه إياها بالعبادة عندما قال: "لقد أتمت عبادة مؤرخ القرن التاسع عشر السحرية للوقائع عبادته للوثائق ودفاعه عنها. كانت الوثائق تابوت العهد في معبد الوثائق، وكان المؤرخ الموقر يقترب منها وهو يحني رأسه ويتكلم عنها في صوت يدل على الخشوع والرهبة.. فالشيء صحيح ما دمت قد عثرت عليه في الوثائق، ما الذي تذكره لنا هذه الوثائق – القوانين والمعاهدات والقوائم والكتب والمراسلات الرسمية والخطابات الشخصية واليوميات– عندما تقع بين أيدينا؟ لا تستطيع الوثيقة أن تذكر لنا شيئًا أكثر مما اعتقده

مؤلف الوثيقة.. إن الوقائع سواء كانت موجودة في وثائق أم لا، يجب أن يرتبها المؤرخ في سياق قبل أن يستفيد منها. والفائدة التي يجنيها منها إذا أمكنني القول هي عملية الترتيب السياقي"[21]، أي وضعها في إطار تاريخي متسلسل الأحداث.

وإذ لم يكن من وظيفة المؤرخ الكشف عن مصداقية هذه أو زيف تلك من الحقائق، فما قيمة التاريخ إذن؟ وكيف يمكن للتاريخ أن يؤدي دوره كاملاً من أجل استيعاب درس الماضي؟ صحيح يجب أن لا ينظر المؤرخ إلى الوثيقة باعتبارها شيئًا مقدسًا، ولكن ليس من الحكمة والمنطق أن يصار إلى اعتبارها شيئًا ثانويًا في كتابة التاريخ.

ومن خلال تناول هذا الموضوع، يمكننا أن نتوقف قليلاً عند قضية "ميرابو" خطيب الثورة الفرنسية، الذي شيعته جماهير باريس إلى مقبرة العظماء، ثم عادت ونبشت قبره بعد أن أثبتت وثائق القصر الملكي تآمره مع الملكية ضد الثورة[22]. وفي هذه القضية وفي القضايا الأخرى يظهر جليًا البعدان الأخلاقي والعلمي للتاريخ، وتصبح الوثيقة هي أساس ومضمون أحكامه الصحيحة.

لقد اختلف المؤرخون حول غاية التاريخ؛ فادعى البعض منهم أن غايته هي الوصول إلى الحقائق وعرضها بطريقة موضوعية تشبه الحياة الحقيقية قدر الإمكان، فإذا كانت هذه هي غاية التاريخ فلا حاجة إذن للبحث في تفسيره، إذ إن عرض الحوادث لا يمكن أن يكون غاية بذاته، ولابد للباحث من إثارة أسئلة كثيرة حول تلك الحوادث، مثلاً لماذا؟ وكيف؟ وما هي؟ ويكون الباحث قد انتقل حينذاك من العرض إلى التفسير[23].

إن المسافة الفاصلة بين التوثيق والتفسير التاريخي ليست مسافة كبيرة، بل إن هذه المسافة لا تعدو كونها مجرد انتقالة خاطفة ومتصلة من عرض الحقائق كما أثبتتها الوثائق، إلى تفسيرها وشرح أسبابها ونتائجها. ولذلك لا يمكن القول إن فيلسوف التاريخ بإمكانه أن يستغني عن الوثائق في صياغة نظريته عن التاريخ، ومن غير هذه الوثائق سيتحول إلى مجرد مفكر طوباوي أو منجم وصانع بارع يتحدث عن أشياء لا وجود لها على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه يمكن القول إن المؤرخ أيضًا لا يمكن له أن يستغني عن تفسير الوقائع والوقوف على أسبابها ونتائجها ودورها في حركة التاريخ، وإلا أصبح مجرد ناسخ أو ناقل لا أكثر.

الرؤية المنهجية للوثيقة:

اعتمد معظم المؤرخين على الوثيقة باعتبارها نقطة الانطلاق في كتابة البحوث التاريخية، فالمؤرخ الفرنسي شارل فكتور لانجلوا، هو واحد من المؤرخين القلائل الذين تكونوا بين جدران الأرشيف الوثائقي، بدأ مشواره بالتعايش مع الوثيقة التاريخية عندما درس في مدرسة الوثائق، ومدرسة الحقوق وفي كليات الآداب بجامعات دويه عام 1885 ومونبليه عام 1886 وباريس عام 1888، واشتهر بتدريس العلوم المساعدة للتاريخ وعلم الخطوط القديمة وعلم المرجع، وتكون على يديه جيل من المؤرخين وأمناء المحفوظات والمكتبات، وألف العديد من الكتب عن تاريخ فرنسا في العصور الوسطى اعتمادًا على الوثائق، مثل كتاب **الحياة في فرنسا في العصور الوسطى**، وكتاب **المجتمع الفرنسي في القرن الثالث عشر**، وكتاب **معرفة الطبيعة والعالم في العصر الوسيط**[24].

أما المؤرخ الفرنسي شارل سنيوبوس فقد أوضح أن الوثائق في التاريخ على نوعين:

1- **الآثار المادية** التي كانت على صلة بالناس، ويعني بها المعابد والجوامع والأواني والأدوات الحجرية أو الخشبية أو المعدنية وبقايا المدارس والقصور والنقود وغيرها.

2- **النقوش الشفوية أو المكتوبة** التي مرت من خلال الوسيط النفسي (اللغة)، ويعني بها ما تركه الأقدمون من نقوش أو كتابات أو مسلات أو مخطوطات أو وثائق أرشيفية.

ويخلص سنيوبوس إلى القول: "كل عمل تاريخي يقتضي عملية سابقة، ألا وهي جمع مواد المعرفة، أي الوثائق بالمعنى الواسع"[25]. وبناء على ذلك لم يغفل المؤرخون قيمة الوثائق في الكتابات التاريخية؛ فقد أكدوا أن تصدي المؤرخ لدراسة أي مشكلة تاريخية، أو دراسة تاريخ حقبة معينة، أو دراسة سيرة شخصية تاريخية، أو دراسة حادث من الحوادث التاريخية المهمة، ينطلق أساسًا من وثائق ومصادر شفوية، أو من أصول تاريخية معينة، وإلا فإنه لن يستطيع إنجاز مثل هذه الدراسة.

إن المؤرخ ليس قاصًّا ولا أديبًا يعتمد على خياله في اختراع الحوادث والشخصيات، وإنما يستقي مادة التاريخية من الوثائق، وبمهارة كبيرة رسم أحد المؤرخين

بجمل قصيرة جوهر العلاقة بين المؤرخ والوثيقة قائلاً: "الوثائق تحتاج دائمًا إلى مؤرخ يعرف كيف يستنطقها ويغربلها، ويستلهم أحداث الماضي منها، فلا مؤرخ بدون وثائق ولا وثائق بدون مؤرخ". كما أوضح عمق الصلة بين الوثيقة والتاريخ، حتى إنه ربط وجود التاريخ بوجود الوثيقة[26]. وهو رأي يمكن القبول به إذا ما عدت حتى الروايات الشفوية التي اعتمدها المؤرخون المسلمون الأوائل وثائق تاريخية.

وفيما يتعلق بعلاقة الوثيقة بالمنهج التاريخي، هناك من يرى أن هذه المقاربة تعتمد إلى حد ما على اعتبار أن "تحليل الوثيقة هو منهج توثيقي، وأن بناء البحث التاريخي وتنسيق الحقائق وترتيبها وبيان أسبابها، هو منهج تركيبي، ويطلق على المنهجين اسم المنهج التاريخي"[27] وبذلك يمتزج التوثيق مع التركيب والتحليل لينتج لنا تاريخًا.

هنا لابد لنا أن نستشهد بما كتبه المؤرخ وجيه كوثراني عن منهجية المؤرخ مجيد قدوري قائلاً في بداية كلامه: "قليلة هي الدراسات التاريخية التي تحسن استقراء الوثيقة التاريخية في ضوء مفاهيم علمية معاصرة، فتتكامل فيها عملية التأريخ للواقعة مع التحليل المفاهيمي للسياق التاريخي. فالسائد أن يغلب التأريخ الحدثي (الإخباري) على الكتابة، أو يغلب التوصيف الإيديولوجي (الأسطوري) على الخطاب (التحليل)، وفي الحالتين يبقى البحث مجانبًا الأسئلة الصعبة بحجة "الأمانة" للوثيقة". وبعد أن يمهد كوثراني لما يريد قوله عن كتاب قدوري "**المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر: مسألة التجاوز**"، والذي صدر سنة 2000 في بيروت، بهذه الأسطر التي تنطوي على رؤية شمولية واسعة في ميدان الكتابة التاريخية العربية، ينتقل إلى الحديث عنه فيقول: "دراسة المؤرخ عبد المجيد قدوري هي من الدراسات التاريخية العربية القليلة التي تقع خارج ثنائية هذا التوصيف؛ إذ يجمع المؤلف بقدرة وجهد متميزين، بين معطيات التوثيق ومعطيات التحليل المفاهيمي، ليثير إشكاليات صعبة وليطرح منها فرضيات مركبة، وليحاول أن يبرهن عليها بمعطيات واستنتاجات مقنعة أو مثيرة لمزيد من الجدل الثري[28].

الرؤية الموضوعية للوثيقة:

إن أسئلة كثيرة يطرحها موضوع الوثيقة وأهميتها في الكتابة التاريخية، لاسيما في مدى التزام المؤرخ بالموضوعية التاريخية مثل: هل يستطيع التوفيق بين ميوله ونزعاته وبين ما تطرحه الوثيقة من حقائق؟[29].

يقول أحد المؤرخين: "إن طلب الحقيقة التي يتقيد بها المنهج التاريخي، يفرض أول ما يفرض التخلي عن المشاعر والنزعات الشخصية أو التأثير السياسي، والتقيد بأقصى ما يمكن من الموضوعية، لكن إن صح ذلك أو سهل شأنه في العلوم الطبيعية، فهل يصح أو يسهل في التاريخ الذي يرتبط بأعمق الأحاسيس الفردية والجماعية؟ وإذا افترضنا أن المؤرخ قد حاول جهده للتخلص من كل هوى وتجرد من كل تمييز، فهل هو آلة تسجيل فحسب، ينصب على الوثيقة ويقصر همه على استخراج ما تحويه من وقائع ودلالات؟ أليس ثمة تفاعل واع أو غير واع بينه وبين الأثر التاريخي والحقيقة أو المعلومة التي تناولتها الوثيقة؟ وهل جميع هذه الوثائق وما فيها من حقائق على مستوى واحد من الأهمية؟ وهل يبدأ المؤرخ بفكرة مسبقة عن حركة التاريخ في الفترة والحالة التي يبحث فيها؟ أم إنه يستخرج الفكرة من الحدث ذاته؟"[30].

إن البحث عن إجابات لهذه الأسئلة تضع المؤرخين أمام مسؤولية أخلاقية هي من أصعب المسؤوليات؛ إذ إن أخطر ما يواجه الكتابة التاريخية هو التحيز في البحث عن وثائق؛ لتؤكد حكمًا مسبقًا على الأحداث، وفي الغالب هذا المنهج لا يهدف للوصول إلى الحقيقة التاريخية، بقدر ما يعمل على تزييف التاريخ، لذا نسمع بين الحين والآخر مقولة إعادة كتابة التاريخ لهذا البلد أو ذاك، وهي في حقيقة الأمر إعادة قراءة وثائق هذا البلد أو ذاك أو هذه القضية أو تلك، والبحث عن المسكوت عنه أو الحقيقة المغيبة في هذا التاريخ أو تلك القضية[31].

قد يكون من المسلم به الاعتقاد لدى معظم المؤرخين بأنه لا موضوعية مطلقة في كتابة التاريخ، ويقترب المفكر والمؤرخ عبد الله العروي من هذه الحقيقة كثيرًا عندما يؤكد على مسألة النسبية في الموضوعية والذاتية[32]، فليست هناك موضوعية مطلقة ولا ذاتية مطلقة في الكتابة التاريخية؛ لأن الحقائق المستخلصة من مظانها التاريخية لابد أن تمتزج بإسقاطات المؤرخ الذاتية عليها من أفكار ونزاعات وعواطف وميول. ولم يذهب المستشرق البريطاني المعروف برنارد لويس بعيدًا عن هذه المقاربة عندما قال صراحة: "نحن جميعًا مهيأون بإخلاص للتأثر بالخلفية الوطنية والعرقية والدينية والإيديولوجية، وكذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعنا. ويجادل البعض بأن عدم التحيز كلية مستحيل"[33].

وهنا لابد أن نتساءل: هل يمكن أن تعطينا الوثيقة صورة كاملة عن الحدث، أو صورة صادقة كلية عنه؟ والحقيقة أن الجواب سيكون سلبيًّا؛ فمهما توفرت لدينا من وثائق كمًّا ونوعًا ومصداقية؛ فإن الأمر سيبقى مشكوكًا فيه ما لم يتكامل ذلك مع الموقف الذاتي للمؤرخ منها، فهل تعامل بنزاهة وتجرد؟ أم استخدم قسمًا منها وأهمل القسم الآخر؟ وهل تناول جميع ما فيها من حقائق، أم تعامل بانتقائية لخدمة غرض مسبق أراد الوصول إليه؟ إن المنهج الموضوعي لكتابة التاريخ لا يمكن أن يتكامل إلا إذا تكامل طرفاه: المادة الوثائقية وموقف المؤرخ؛ فالوثائق مهما توفرت وصدقت فيما تحويه لا تكفي لكتابة تاريخ موضوعي بلا مؤرخ نزيه، والمؤرخ مهما كان نزيهًا وموضوعيًّا لا يكفي لكتابة تاريخ موضوعي بلا وثائق كافية وصادقة.

وهناك ملاحظة في غاية الأهمية يجب الانتباه إليها، ألا وهي أن المؤرخ لا يخلق الوثيقة وإنما الوثيقة هي التي تخلق المؤرخ. ومن هذا المنطلق نشأت في فرنسا سنة 1821 مدرسة أدت دورًا كبيرًا في انطلاقة التاريخ الأوربي على قاعدة استخدام الوثائق استخدامًا نقديًّا، تلك هي مدرسة الوثائق (L`Ecole des Chartes)، والتي برز من خلالها معظم كبار المؤرخين الفرنسيين على امتداد القرن التاسع عشر، من أمثال: بنيامين جيرار B. Gerard وأوغست مولينيه A. Molinier، وجوليان هافت J. Havet. وامتد تأثير هذا المنهج النقدي في استخدام الوثائق التاريخية إلى أمريكا وبريطانيا والبلدان الأوربية الأخرى[34].

وعلى أي حال، ليس للتاريخ منهج واحد ثابت، بل مناهج متعددة بتعدد أنواع وأشكال الوثائق التي تستخدم في الكتابة التاريخية، فمن يستخدم الجداول الرقمية فإن غايته استخدام المنهج الإحصائي للوصول إلى الحقيقة، ومن يستخدم الوثائق والمصادر المكتوبة بلغة معينة، فإن غايته استخدام المنهج النفساني للوصول إلى الحقيقة، ومن يستخدم التماثيل والنقوش والأبنية والمخلفات المادية للإنسان، فإنه يستخدم المنهج الآثاري للوصول إلى الحقيقة. وعلى هذا النسق حصر المفكر عبد الله العروي المنهج التاريخي في ثلاثة أنواع فقط، بحسب أنواع الوثائق التي تعتمدها، وهي: منهج التأويل الذي يعتمد الأعمال الفنية والتعبيرية، ومنهج التفسير الذي يعتمد الآثار المادية، ومنهج الإحصاء الذي يعتمد الأرقام. واستمد العروي تقسيمه هذا من اعتباره أن كل وثيقة تدل على نشاط معين من بين أنشطة الجنس البشري[35].

لقد أثبتت المدرسة المنهجية التاريخية الفرنسية جدارتها العلمية من خلال اهتمامها الذي لا يبارى في الوثائق. وهذه المدرسة هي بالأساس وليدة لمدرسة الوثائق (مدرسة شارت) واستمرار لها. وهذا ما عبر عنه المؤرخان الفرنسيان شارل فكتور لانجلوا وشارل سينوبوس اللذان أصدرا كتابًا مشتركًا بهذا الخصوص عام 1898 بعنوان: "**المدخل إلى الدراسات التاريخية**". الأول متخصص في العصور الوسطى الأوربية، والثاني متخصص في العصور الحديثة، والاثنان أستاذان في السوربون، وفي كتابهما المشترك أكدا على أن: "التاريخ يصنع من الوثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم.. وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثرًا مباشرًا أو غير مباشر أو طمست معالمه، هو أمر ضاع على التاريخ كأن لم يكن البتة، وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبدًا؛ إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ، إذ الوثائق تحمل "الوقائع التاريخية"، وعمل المؤرخ عمل استدلالي ينطلق من "معطى الوثيقة" ليصل إلى "حقيقة الواقعة""[36].

ولكننا مع تأكيدنا على أهمية الوثائق، إلا أننا نجد في هذا الرأي مبالغة كبيرة؛ فتاريخ الطبيعة اليوم لا يعتمد على الوثيقة المكتوبة، بقدر ما يعتمد على تحليل عينات من الصخور والتربة والثلوج والمياه وما إلى ذلك. كما إن تاريخ القرن الأول الهجري اعتمد بقضه وقضيضه على ما وصل إلينا من روايات شفوية لا تدعمها الوثائق (إلا ما ندر). ومع ذلك تمكن المؤرخون بإعجاب من كتابة تاريخ هذا القرن اعتمادًا على تلك الروايات.

وفي إطار الوثيقة والمنهجية التاريخية، يبرز أمامنا أبو التاريخ في العصور الحديثة (كما أطلق عليه المؤرخون الفرنسيون)، وهو المؤرخ الألماني ليوبولد رنكه (L`eopold Ranke) (1795-1886) مؤسس المدرسة الألمانية التاريخية، الذي وصف بأنه حيادي في تعامله مع الوثائق إذا ثبتت صحتها بعد النقد. وتقتضي مهمة المؤرخ - وفقًا لرنكه - فصل ذاته عن موضوعه، بحيث تنحصر في ملاحظة الوقائع بدقة، وتجنب إقحام الأخلاقيات أو التزيين والتزويق، كما تقتضي إبراز "الحقيقة التاريخية" وحدها، وأداته الوثائق وتحقيقها، وهذا هو منهج رنكه التاريخي. أما فلسفته فهو ينتمي إلى المدرسة البروسية التاريخية، التي تعد نموذجًا للتحقيق التاريخي المعمق الذي ظهر في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وتتميز بظهور مؤسسات كبيرة للتوثيق

والتحقيق، نظمت ونشرت فيها مجموعات هائلة من الوثائق. كما إن الإنتاج التاريخي كان يواكب العمل التحقيقي والتوثيقي بصورة غزيرة ومتتابعة طوال القرن التاسع عشر[37]. ومن ذلك يظهر أن الوثائق ونشرها وتحقيقها ونقدها خلق في أوروبا اتجاهات جديدة في كتابة التاريخ، كما إنها خلقت نخبة من المؤرخين المؤمنين بهذه الاتجاهات والمتحمسين لها.

التاريخ بين النياسة والوثيقة:

النياسة أو علم الشعوب هي ترجمة لمصطلح (الإثنولوجيا Ethnology). والإثنولوجيا بدوره فرع من فروع علم (الأنثروبولوجيا Anthropology) التي تعني علم الإنسان، والذي يطلق عليه باللغة العربية أحيانًا اسم علم الأناسة أي علم الناس، وهو العلم الذي يهتم بدراسة أصل النوع الإنساني ونشأته والظواهر المتعلقة به، وتطوره وتميزه عن المجموعات الحيوانية. كما إنه يقسم الجماعات الإنسانية إلى سلالات على وفق أسس بيولوجية (حياتية) كما يدرس ثقافاته ونشاطاته، وبناء على ذلك اتفق المختصون على تقسيم الأنثروبولوجيا إلى:

1- أنثروبولوجيا طبيعية: وتهتم بدراسة التطور الإنساني والأجناس البشرية وتكوين جسم الإنسان، وبالتالي فإن هذا الفرع من العلم هو أقرب إلى العلوم البيولوجية (علوم الحياة) والجيولوجية (علوم الأرض).
2- أنثروبولوجيا ثقافية: وتهتم بدراسة الخصائص الثقافية للشعوب والجماعات، وتشمل علم الآثار (الأركولوجيا)، والنياسة أو علم الشعوب (الإثنولوجيا)، وهذا الفرع هو أقرب إلى العلوم السيسيولوجية (الاجتماعية)[38].

ومن ذلك يظهر أن علم النياسة هو فرع من علم الأناسة (الأنثروبولوجيا). وقد تميز عنه كونه ركز على دراسة الإنسان بصفته كائنًا ثقافيًا، لا بوصفه فردًا مستقلاً بذاته، بل بوصفه عضوًا في جماعة بشرية لا قيمة له خارجها. وبمعنى آخر، إن الأناسة (الأنثروبولوجيا) تركز على دراسة الإنسان منفردًا، بينما تركز النياسة (الإثنولوجيا) على دراسة الإنسان مجتمعًا. ويختص هذا العلم بتحليل المادة الثقافية وتفسيرها بطريقة منهجية، وهو العلم الذي دعا مؤسسو مدرسة "التاريخ الجديد" إلى اعتماده مصدرًا

مهمًا من مصادر التاريخ، بديلاً عن الوثائق التي كانت تمثل المصدر الوحيد الذي لا بديل عنه لدى المؤرخين الأوربيين في كتابة التاريخ[39].

يعتقد المؤرخون بأنه لكي يستدل المؤرخ استدلالاً صحيحًا على الواقعة التاريخية، لابد له من أن يتساءل عما إذا كانت ثمة وثائق عنها وما مقدارها؟ وأين يمكن العثور عليها؟ ولذلك أصبح البحث عن الوثائق وجمعها وتحليلها يحتل جانبًا رئيسًا من مهمة المؤرخ المعاصر ومنهجيته في الكتابة التاريخية. إلا أن جيلاً آخر من المؤرخين أخذ يتساءل: إذا لم يجد المؤرخ الكم الكافي من الوثائق، فهل ينصرف عن إنجاز بحثه؟ هنا لابد لنا أن نستشهد بما أدلى به المؤرخ الفرنسي مارك بلوخ (1886-1944)، وهو أحد مؤسسي مجلة الحوليات سنة 1929، وله الفضل في تحويلها إلى مدرسة فكرية وثقافية أصيلة وقابلة على الاستمرار والتطور. وهو الذي دعا إلى اكتشاف مصادر جديدة للتاريخ، كما دعا إلى توسيع حقل التاريخ باتجاهات مختلفة، مثل الأنثروبولوجيا التاريخية والفلكلور (التراث الشعبي)، والعادات ومظاهر السحر، وعلم الاجتماع الديني، ودراسة أصل الكلمات والمصطلحات، وتطور استخدامها مثل: قن وقرية وإقطاعية وثورة وحرية وغيرها، إذ إن لكل منها معنى محددًا في زمن محدد، وكذلك دراسة حقل التاريخ الاقتصادي كما فعل في كتابه "**خصائص التاريخ الريفي**" أشكال ملكية الأرض وتقنيات الإنتاج، وأنماط السكن وعلاقات الجماعات، وما إلى ذلك. وهذا الاتجاه أدى إلى ظهور مدرسة تاريخية أطلق عليها اسم "التاريخ الجديد"، وكان من أبرز روادها لوسيان فيفر، وهو صديق بلوخ المقرب الذي ركز على دراسة علم الاجتماع الديني في حقب تاريخية معينة، دون الحاجة إلى الوثائق. ومن هنا حدد بلوخ موقفه من الوثائق عندما قال: لا تكفي الوثائق وحدها كمصادر للتاريخ، إن ركام الوثائق التي يمتلكها التاريخ ركام غير محدود. ولا يقتصر التاريخ على الوثائق المكتوبة، إذ يمكن استكمال دراسة الحركات السكانية والهجرات من خلال المقابر الأثرية مثلاً.. ثم إن المعتقدات والمشاعر والعواطف يمكن أن تنبئ عنها الصور والرسوم والتماثيل أكثر مما تنبئ عنها النصوص[40]. وبذلك قطع مارك بلوخ الجدل الذي دار بشأن هذه المسألة مؤكدًا أن الوثائق بالرغم من أهميتها الكبيرة في الكتابة التاريخية، إلا أنها وحدها ليست كافية لإنجاز هذه الغاية. وعلى هذا الأساس بنى لوسيان فيفر كتابه "**مشكلة الكفر في القرن السادس عشر**" مستعينًا

بالمواقف النفسانية، مثل: العواطف والحب والكره والموت، والعطف والقسوة والفرح والخوف، وكذلك البنى المنطقية التي لا تسمح دراسة الوثائق بوضع اليد عليها إلا بصورة غير مباشرة؛ لأنها ظلت غائبة عن وعي الذين كانوا يتحدثون أو يكتبون[41].

ورب سائل يسأل: ما الذي يميز منهجيًا بين التاريخ والنياسة (الاثنولوجيا)؟ هل هو غياب الوثائق؟ لقد جرت العادة على التمييز بين التاريخ والنياسة عن طريق غياب الوثائق المكتوبة، أو وجودها في المجتمعات التي يدرسها كل منهما. لا شك أن غياب الوثائق المكتوبة في معظم المجتمعات البدائية قد دفع النياسة إلى تطوير مناهج وتقنيات صالحة، لدراسة النشاطات التي تفتقد إلى الوسائل التي تتجلى فيها، إلا أن هذه العقبة مع ذلك يمكن تذليلها في كثير من الأحيان عن طريق التراث الشفوي، وهو تراث غني لدى بعض الشعوب الإفريقية وغيرها من التي لا تعرف القراءة والكتابة. ومن هنا يتوجب على النياس أن يولي اهتمامه بكل ما لم يسجله البشر على الحجر أو الورق[42].

وأبرز مثل على ذلك أن العرب والمسلمين كانوا يعرفون القراءة والكتابة في القرن الأول الهجري، ولكنهم امتنعوا عن تدوين تاريخهم لعدم تبلور الوعي التاريخي لديهم إبان هذه الفترة، ولكنهم عندما شعروا بحاجتهم إلى كتابة تاريخهم؛ لجأوا إلى الرواية الشفوية لتشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ القرن الأول الهجري. وهذا يعني أن تاريخ هذه الحقبة لم يكن تاريخًا ضائعًا على وفق مقاييس دعاة التاريخ الجديد، بل كان تاريخًا منقولاً شفويًا، وكل ما فعله المؤرخون المسلمون تحويله إلى تاريخ مكتوب. ولكن الذين كتبوا تاريخ قبيلة الزولو الإفريقية التي لا تعرف القراءة والكتابة اضطروا إلى الرجوع إلى الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا والتماثيل والرسوم وغيرها.

إن تاريخ علم النياسة يشير إلى أنه اقترن بعصر الاستكشافات الجغرافية في العالم الجديد وأفريقيا، واختص بدراسة الشعوب الجديدة التي تم اكتشافها وكانت مجهولة بالنسبة إلى أوروبا. وقد بدأ به الرحالة والمستكشفون الأوروبيون من خلال تسجيل ملاحظاتهم عن مشاهداتهم، ثم تبلور على شكل علم له أصول وقواعد على يد لويس هنري مورغان. وأكدت الباحثة الفرنسية ميشال دوشيه في كتابها "**تقاسم المعارف: الخطاب التاريخي والخطاب النياسي**" الذي ترجمه حسين جواد قبيسي

ونشرته المنظمة العربية للترجمة، على أن "العلاقة بين التاريخ واللا تاريخ تستحق التفحص باسم الخطاب النياسي (الإثنولوجي)". و"اللا تاريخ" هنا يعني التاريخ المجهول أو المفقود أو الضائع، الذي يتوجب على الباحثين العثور عليه أو الوصول إليه، أو اكتشافه من خلال علم النياسة. ذلك أن هذا العلم لا يعتمد على الوثائق والمصادر لكتابته، وإنما يعتمد على المعاينة الميدانية. وكان هيغل قد طرح بوقت مبكر في كتابه "**فلسفة التاريخ**" مسألة تاريخية الشعوب، أي الشعوب التاريخية في مقابل الشعوب التي لا تاريخ لها. وقد شرحت الباحثة دوشيه في كتابها الذي أشرنا إليه سابقًا هذه الثنائية، مبينة أن التاريخ هو فن نقل الوقائع بالكتابة. أما علماء الاجتماع فقد اعتبروا أن هناك جزءًا آخر من تاريخ الإنسانية لم يكتب أو يدون بعد، ولا بد من دراسته، لذلك وُجدت النياسة أو الإثنولوجيا لتقوم بهذه المهمة[43].

وطبقًا إلى هذه النظرية، فإن الباحث في أصل الهنود الحمر في الأمريكتين سيجد صعوبة كبيرة في إنجاز بحثه؛ وذلك لعدم توفر كتب أو وثائق تبين تسلسل أنسابهم أو هجراتهم أو الأماكن التي قدموا منها؛ فيضطر الباحث إلى دراسة لغاتهم ومفرداتها وأديانهم وطقوسها وعاداتهم وأعرافها؛ لعله يجد فيها ما يشابه ما لدى مجتمعات أخرى مناظرة لها بعض العناصر المشتركة، التي تشجعه على إعطاء رأي ما بما يبحث عنه. وإذا أردنا على سبيل المثال أن نبحث فيما إذا كانت هناك علاقة بين ديانات قبائل الهنود الحمر وديانات القبائل الإفريقية، فما علينا إلا الذهاب إلى أماكن انتشار هاتين الديانتين، وملاحظة طقوسهم وأعيادهم وعاداتهم وأفكارهم ولباسهم؛ لعلنا نعثر على ما يسعفنا في إنجاز ما نريد إنجازه. وبمثل هذه الحالات يتحول اللا تاريخ إلى تاريخ، ويصبح المجهول معلومًا. واستنادًا على ذلك يمكن القول إن النياسة علم قائم بذاته له قواعده وأصوله التي تختلف تمامًا عن قواعد وأصول علم التاريخ، وإن اتخذ كل منهما "الماضي" ميدانًا له. وفي الوقت نفسه لا يمكننا التغاضي عن حقيقة أن النياسة هي منهج آخر مختلف للوصول إلى الحقيقة التاريخية، تقوم على المشاهدة الحية والمقارنة بين الأشياء، مثلها مثل منهج البحث التاريخي الذي يستخدم الوثيقة للوصول إلى الغاية نفسها. كل ما في الأمر أن النياسة تبحث في "اللا موجود" أو ما نسميه "فراغًا تاريخيًا مجهولاً" سكتت عنه المصادر التاريخية وتجاهلته؛ فتنتج لنا ما

يسمى اليوم بالتاريخ الجديد، بينما علم التاريخ يبحث في "الموجود" أو ما نسميه "بالتاريخ المبعثر أو المغيب أو المحرف أو المحذوف"، من خلال ما توفر له من مصادر ووثائق فينتج لنا ما يسمى بالتاريخ الحدثي.

لقد أوضح كليف براون أحد رواد علم الأناسة الإنكليز الأوائل الفرق بينها وبين النياسة، وهو أن الأولى عبارة عن علم استقرائي يلجأ إلى مراقبة الوقائع، فيصيغ الفرضيات ويخضعها إلى محك الاختبار في سبيل اكتشاف القوانين العامة للطبيعة وللمجتمع، فهي تنفصل والحالة هذه عن النياسة التي تسعى إلى إعادة تكوين ماضي المجتمعات البدائية، ولكن بوسائل وطرق جد عابرة وعارضة[44].

ومن هنا يمكن توصيف مفهوم "التاريخ الجديد" وتمييزه عن التاريخ الحدثي بثلاث نقاط رئيسة وهي:

1- أن هذا التاريخ منفتح على كل مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، كالجغرافيا والاقتصاد والديموغرافيا والإثنولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والألسنية.

2- أن هذا التاريخ يوسع ميدان الاهتمامات البحثية التاريخية إلى مجالات شتى من الحياة البشرية؛ فيشمل المشاعر والعقليات والذهنيات، والأمراض والأوبئة، والحب والموت والخوف، والإيمان والإلحاد، وعناصر الحراك الاجتماعي والثقافي والديني، والحريات بأنواعها والطبقات الاجتماعية مثل المغلوبين والمقموعين، والمهمشين والمنسيين والمنبوذين في التاريخ.

3- أن هذا التاريخ يوسع من مفهوم الوثيقة التاريخية المكتوبة من دون إغفال أهميتها من ناحية اقترانها بعلم تحقيق الوثائق، ولكن من دون عدها المصدر الوحيد لكتابة التاريخ. وعلى هذا الأساس توسع مفهوم الوثيقة التاريخية، لتشمل الرسم والصورة وشواهد القبور، والرواية الشفوية والرموز على اختلافها، وكتب الأدب واللاهوت والفقه، وشتى التعابير الدينية الطقوسية المكتوبة وغير المكتوبة[45]. وبمعنى آخر، أي وعاء يحتوى على معلومة معينة يمكن الاستفادة منها في كتابة التاريخ.

وهكذا يمكن القول إن كل منهج جديد ينتج عن استغلال نوع جديد من الوثائق أو مصادر المعلومات، بما فيها المعاينة الميدانية والمشاهدة المباشرة. إن ذلك

يشير إلى حقيقة مهمة، وهي أن المناهج لا تشكل نسقًا واحدًا؛ لأن الوثائق نفسها لا تكون على شكل موحد. إن هذه الوثائق أو الشواهد تكون عادة موجودة لكنها مجهولة، وكلما اكتشفنا جزءًا منها نكون قد أضفنا إلى التاريخ اتساعًا جديدًا؛ فمجموع التاريخ العام يساوي مجموع الوثائق المكتشفة والمحفوظة والمدونة في كتب التاريخ، مضافًا إليها التاريخ المستقى من النياسة (الإثنولوجيا)، والعلوم الاجتماعية الأخرى التي تحل محل الوثائق في حالة غيابها عن الكتابة التاريخية.

هوامش الفصل السادس

(1) للتفصيل عن هذا الموضوع ينظر: الدكتور ظاهر محمد صكر الحسناوي ((الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية))، مجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، السنة الرابعة عشرة، العدد 52، أبريل/نيسان 2006، ص 6-25.

(2) الدكتور محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، الطبعة الأولى (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1990)، ص 28.

(3) الدكتور نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث، 1516-1911، الطبعة الأولى (بغداد: مكتبة الكلمة الذهبية، 2003)، ص 8.

(4) الوافي، المرجع السابق، ص 30.

(5) إحسان الملائكة، إعلام الإغريق والرومان، الطبعة الأولى (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص 117-121.

(6) المرجع نفسه، ص 258-259.

(7) المرجع نفسه، ص 213-215.

(8) الدكتور عبد العزيز الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، الطبعة الأولى (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، د. ت)، ص 17.

(9) فؤاد يوسف قزانجي، المكتبات في العراق منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، الطبعة الأولى (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص 17-35.

(10) الدكتور محسن محمد حسين والدكتور عبد الرحمن حسين العزاوي، منهج البحث التاريخي، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992)، ص 55-56.

(11) المرجع نفسه.

(12) الدكتور أبو بكر محمود الهوش، لمحة حول المكتبات في الحضارة الإسلامية، (طرابلس: دار اقرأ للطباعة والترجمة والنشر، 1990)، ص 127-129.

(13) الدكتور علي زوين ((علم الوثائق والتوثيق في تراثنا الإسلامي مع تحقيق رسالة التنبيه الفائق على خلل الوثائق))، مجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، السنة الرابعة، العدد 52، نيسان، 2006.

(14) محسن محمد حسين، المرجع السابق، ص 59-61.

(15) مجلة الوثائق العربية، العدد الرابع، ص 115-117.

(16) نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط حضارة البداية والنهاية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، (القاهرة: عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، 1970)، ص 15-16.

(17) مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، 1982.

(18) الوافي، المرجع السابق، ص 55، 76.

(19) كانتور، المرجع السابق، ص 16.

(20) إدوارد كار، ما هو التاريخ؟، ترجمة أحمد حمدي محمود، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962)، ص 14.

(21) المرجع نفسه، ص 22-23.
(22) الدكتور هاشم يحيى الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، (الموصل: منشورات جامعة الموصل: 1988)، ص 14.
(23) الدوري، المرجع السابق، ص 48-49.
(24) عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1962)، ص 11-12.
(25) المرجع نفسه، ص 18.
(26) الوافي، المرجع السابق، ص 113.
(27) الدكتور شاكر عبد المنعم، ((الوثائق وأهميتها في دراسة وتدريس التاريخ))، مجلة المؤرخ العربي، العدد 55، 1997، ص 42.
(28) وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012) ص 372-373.
(29) للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: الدكتور ظاهر محمد صكر الحسناوي، ((أهمية الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ))، مجلة دراسات تاريخية (بغداد) السنة الخامسة، العدد 18، 2006، ص 15-24.
(30) عبد الملك التميمي، المرجع السابق، ص 82.
(31) عبد الله العروي، مفهوم التاريخ: المفاهيم والأصول، الجزء الثاني، (بيروت: 1992)، ص 317.
(32) عبد المالك التميمي، ((الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة))، مجلة عالم الفكر (الكويت)، العدد الرابع، المجلد 29، أبريل - يونيو 2001، ص 72.
(33) ينظر:
Bernard Lewis, The Shaping of the Middle East, New York, p. vi-vii.
(34) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 158 .
(35) عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الطبعة الرابعة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005) ص 197 - 200 .
(36) عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي (الكويت: وكالة المطبوعات، ط4، 1981) ص 5، وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 169.
(37) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 164-165.
(38) مقال بعنوان "دراسة علم الثقافات ودراسة خصائص الشعوب" منشور على شبكة الإنترنت: www. anntv. tv
(39) انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا arz. wikipedia. org
(40) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 121. ص 208-210.
(41) المرجع نفسه، ص 227-228.
(42) المرجع نفسه، ص 396.
(43) ينظر مقال: يمن سليمان عباس "كتاب الخطاب التاريخي والخطاب السياسي" جريدة الثورة (دمشق) في 2011/5/25، على موقعها: www. thawra. alwehda. gov. sy

(44) كلود ليفي شتراوس، مقالات في الأناسة، ترجمة د. حسن قبيسي، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 73.

(45) وجبه كوثراني، المرجع السابق، ص 210.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

الكتب العربية والمعربة:

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، (بيروت: دار صادر، د. ت).

2- ابن الصيرفي، نور الدين علي بن داود الجوهري، ديوان الرسائل، تحقيق علي بهجت (القاهرة: 1905).

3- أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، معجم الأدباء، الجزء الرابع، (بغداد: دار المأمون، 1983).

4- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).

5- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق، 1993).

6- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الجزء الأول، (القاهرة: 1957).

7- إدوار كار، ما هو التاريخ، ترجمة أحمد حمدي محمود، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962).

8- أسد رستم، مصطلح التاريخ، (بيروت: 1939).

9- أكاديمية العلوم السوفيتية (البريستروكيا في الاتحاد السوفيتي) سلسلة قضايا العالم المعاصر، العدد 15، (موسكو: 1990).

10- أندريه ماسون وبولا سلفان، المكتبات العامة، ترجمة نجيب نعيم الحجار، (بيروت-باريس: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1983).

11- أي. أي. سبيزر، حضارة وادي الرافدين نور لا يخبو، ترجمة كاظم سعد الدين، (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية العامة، 2004).
12- أي. وديستون بايك، قصة الآثار السومرية، ترجمة يوسف داود عبد القادر، (بغداد: مطبعة أسعد، 1972).
13- بهيجة خليل، الكتابة – موسوعة حضارة العراق، الجزء الأول، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985).
14- جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم د. محمد الطاهر المنصوري، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007).
15- جان بوتيرو، بلاد الرافدين- الكتابة – العقل – الآلهة، ترجمة ألبير أبونا (بغداد: 1990).
16- جمال الدين الشيال، مجموعة الوثائق الفاطمية، الجزء الأول، (القاهرة: 1958).
17- جيمس بريستيد، العصور القديمة، ترجمة داود قربان، (بيروت: 1926).
18- الدكتور حامد حمزة حمد الدليمي، فلسفة التاريخ والحضارة، (بغداد: 2004).
19- دكتور حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 2010).
20- حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1955).
21- الدكتور رياض عبد الرحمن أمين الدوري، آشور بانيبال: سيرته ومنجزاته (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، 2001).
22- سالم الآلوسي، التشريعات الوثائقية والنظم الحكومية، (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1984).
23- سالم الآلوسي، الدبلوماتيك أو علم تحقيق الوثائق، (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1977).

24- سالم الآلوسي، ومحمد محجوب مالك، الأرشيف، (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1979).
25- سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا في العصور الوسطى التاريخ السياسي، الجزء الأول، الطبعة السادسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991).
26- صاموئيل نوح كريمر، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، (القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1967).
27- صاموئيل نوح كريمر، هنا بدأ التاريخ، ترجمة ناجية المراني، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1980).
28- صلاح سلمان رميض الجبوري، أدب الحكمة في بلاد الرافدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000).
29- شوقي الجمل، علم التاريخ نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1997).
30- عامر سليمان، التراث اللغوي- موسوعة حضارة العراق، الجزء الأول، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1985).
31- عبد الله محمد الشريف ومحمد الطوير، دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية، الطبعة الأولى، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1987).
32- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1977).
33- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الطبعة الرابعة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).
34- عبد الرحمن بدوي، النقد التاريخي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1962).
35- عبد العزيز الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، د. ت).
36- عبد المنعم ماجد، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1994).

37- عبد الهادي الفؤادي، دور الثقافة في العراق القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1961.

38- عثمان موافي، منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأوربي، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، د. ت).

39- الدكتور عمر فروخ، تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه، إعادة النظر في التاريخ، (بيروت: 1980).

40- فاضل عبد الواحد علي، من ألواح سومر إلى التوراة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989).

41- فرج بصمة جي، كنوز المتحف العراقي، (بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1972).

42- فؤاد يوسف قزانجي، مكتبة آشور بانيبال أعظم مكتبات العصور القديمة، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2007).

43- د. فهمي توفيق مقبل، دور العرب في اكتشاف العالم الجديد، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1994).

44- الكتابة والتطور الحضاري في العراق القديم، ترجمة وتقديم كاظم سعد الدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2011).

45- كلود ليفي شتراوس، مقالات في الأناسة، ترجمة د. حسن قبيسي، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2008).

46- كوركيس عواد، خزائن الكتب القديمة في العراق، (بغداد: 1948).

47- ليو أوبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981).

48- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (القاهرة: 1963).

49- مارغريت روثن، علوم البابليين، تعريب الآب يوسف حبي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1984).

50- ماكس مالون، حضارة عصر فجر السلالات في العراق، ترجمة كاظم سعد الدين، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2001).

51- محمد أحمد حسين، الوثائق التاريخية، (القاهرة: 1954).

52- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1984).

53- محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، الطبعة الأولى (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1990).

54- محمد محجوب مالك، إدارة الوثائق الأرشيفية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الجيل، د. ت).

55- مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي، 1622-1763، الطبعة الثالثة، (الدوحة: 1994).

56- مصطفى الموسوي وآخرون، الوثائق، (بغداد: 1979).

57- مقدمة ابن خلدون، (القاهرة: 1322هـ).

58- المقريزي، الخطط، الجزء الثاني، (القاهرة: 1324هـ).

59- ميخائيلوف وميكياريفسكي، مدخل في علم المعلومات والتوثيق، ترجمة نزار محمد علي قاسم، (الموصل: 1982).

60- نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1970).

61- هاري ساغز، عظمة آشور، ترجمة خالد أسعد عيسى وأحمد غسان سبانو (دمشق: مؤسسة علاء الدين للطباعة والنشر، 2003).

62- هاري و. ف. الحياة اليومية في العراق القديم - بلاد بابل وآشور، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000).

63- هاشم يحيى الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، (الموصل: منشورات جامعة الموصل، 1988).

64- وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).

65- اليعقوبي (ت 286هـ)، تاريخ اليعقوبي، الجزء الأول، (النجف: 1358هـ).

البحوث المنشورة:

1- كانغاه ((فائدة الأرشيف الخاص لدول العالم النامية))، ترجمة عبد المجيد عبد علي، مجلة الوثائق العربية، العدد الخامس، 1979.

2- سليمان الموسى ((الوثائق وأهميتها)) مجلة الوثائق العربية، العدد الثاني، 1976.

3- شاكر محمود عبد المنعم ((الوثائق وأهميتها في دراسة وتدريس التاريخ)) مجلة المؤرخ العربي، العدد 55، سنة 1997.

4- ظاهر محمد صكر الحسناوي ((التشريعات الخاصة بالوثائق)) مجلة الوثائق العربية، العدد السابع، سنة 1981.

5- ظاهر محمد صكر الحسناوي ((الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية))، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد- دبي، السنة الرابعة عشر، العدد 52، أبريل/نيسان 2006.

6- ظاهر محمد صكر الحسناوي ((أهمية الوثائق في البناء الموضوعي للتاريخ)) مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكومة- بغداد، السنة الخامسة، العدد 18، 2006.

7- عبد الكريم رافق ((الاتجاهات السائدة في كتابة التاريخ))، مجلة عالم الفكر، المجلد 29، العدد 4، أبريل - يونيو 2001.

8- عبد المالك التميمي ((الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة)) مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد 29، أبريل - يونيو 2001.

9- عطية القوص ((وثائق الجنيزة وأهميتها في دراسة تاريخ مصر الإسلامية))، مجلة جامعة القاهرة، العدد الخامس، 1974.

10- عمر سعيد بغني ((بين الوثيقة والإفادة)) مجلة الوثائق والمخطوطات (طرابلس) العدد الرابع، السنة الرابعة، 1988.

11- فؤاد يوسف قزانجي ((مكتبات وادي الرافدين)) مجلة الجامعة المستنصرية (بغداد)، العدد3، 1972.

12- مبارك سري عمر ((نحو مصطلحات فنية موحدة)) مجلة الوثائق العربية، العدد السادس، سنة 1980.

13-محمد جاسم الحديثي، ((الوثائق في كتاب صبح الأعشى للقلقشندي))، مجلة المؤرخ العربي، العدد 24، 1996.

14-محمد رزوق ((دور الكناشات في الكتابات التاريخية المغربية)) مجلة الوثائق والمخطوطات (طرابلس) العدد الرابع، سنة 1990.

15-مسعود ظاهر ((أضواء على الكتابات التاريخية اليابانية عن العرب)) مجلة الفكر، العدد الرابع، المجلد 29، أبريل – يونيو 2001

16-وليد الجادر وعبد الإله فاضل ((دور العلم والمعرفة في العراق القديم)) مجلة المورد (بغداد)، العدد3، المجلد 16، 1987.

17-هورد وليامز وآي جي فرانس ((تخطيط الطاقة البشرية للمعلومات)) مجلة الوثائق العربية، العدد الخامس، سنة 1979.

مصادر أخرى:

1- هيثم عبد الخضر معارج، سليمان فائق حياته ومنهجه التاريخي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ابن رشد – جامعة بغداد، 2003.

2- مقابلة تلفزيونية أجرتها قناة الجزيرة الفضائية في برنامج ((بلا حدود)) مع المؤرخ ديفيد إيرفينج، بتاريخ 25 نيسان 2000، وأعيد بثها في 28 و27 نيسان 2000.

3- جريدة الشمس (طرابلس) العدد 1427، 18 الربيع/آذار/1998.

4- مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد الثامن، 1982.

5- مجلة الوثائق العربية (بغداد)، أعداد متفرقة.

شبكة الإنترنت:

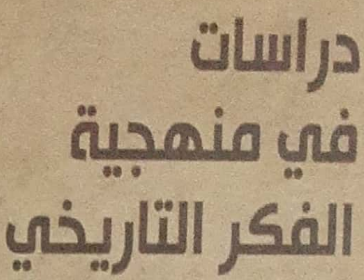
1-arz. wikipedia. org

2-www. anntv. tv

3-www. thwra. alwehda. gov. sy

المراجع الأجنبية:

1- A. M. Abu - Hakima, The Modern History of Kuwait 1750-1965; (London, The Westerham Press, 1983).
2- Bernard Lewis The Shaping of the Middle East, New York, 1994.
3- Cook, M. Archives Administration, Dawson, 1977.
4- Evans, F. P. ((the Administration of Archives)) Areview of the American Archivist, Octoper, 1973.
5- Jenkinson, Hilary, The Enghish Archives A new proffesson, London, 1948.
6- McMartie,Douglas,The Book,(New York,Oxford Universtay Press,1968).
7- Oppenheim,A. L. Ancieut Mesopotamia ,(Chicago, Chicago Univerasty,1974).
8- Shellenberg, Modrn Archives Principles and Techniques, University of Chicago Press, 1956.



دراسات في منهجية الفكر التاريخي

إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ



أ. د. ظاهر محمد صكر الحسناوي

- ولد المؤلف عام 1952 في محافظة بابل.
- وأكمل دراسته الثانوية في بغداد.
- درس في قسم التاريخ - كلية الآداب- جامعة بغداد.
- وحصل منها على شهادة البكالوريوس عام 1975.
- وعلى شهادة الماجستير عام 1990،وعلى شهادة الدكتوراه عام1996.
- وحصل على شهادة الدبلوم في الإدارة الأرشيفية من معهد الوثائقيين العرب عام 1979.
- عمل موثقًا ثم باحثًا علميًا في المركز الوطني للوثائق من 1971 إلى1992، حيث انتقل للتدريس في كلية التربية /ابن رشد جامعة بغداد. كما درس في المعاهد والجامعات الليبية.حصل على مرتبة الأستاذية في 2009/11/22.
- شارك في مؤتمرات وندوات علمية ودورات تدريبية وحلقات نقاشية داخل العراق وخارجه.
- نشر أكثر من ثلاثين بحثًا أكاديميًا في عدد من المجلات العلمية المحكمة داخل العراق وخارجه. كما نشر عشرات المقالات والدراسات السياسية في الصحافة العراقية.
- نال عددًا من الشهادات التقديرية وكتب الشكر من مؤسسات علمية وأكاديمية متعددة عراقية وعربية.
- أشرف على عدد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه .
- تولى عدة مهام ومسؤوليات إدارية، منها: معاون العميد لشؤون الطلبة، ثم رئيسًا لقسم التاريخ في كلية التربية / ابن رشد.
- من كتبه المنشورة:
  - **مصر في الاستراتيجية الأمريكية 1945 - 1952** (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999).
  - **الرؤية الأمريكية للصراع البريطاني المصري من حريق القاهرة حتى قيام الثورة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).
  - **شكيب أرسلان: الدور السياسي الخفي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002).
  - **الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا (1952-1960)**: دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية (بغداد: مطبعة صخر، 2006).
  - **ليبيا في الوثائق الأمريكية المعاصرة**، بغداد، 2008.
  - **العلاقات الليبية الأمريكية (1945 - 1960)**: رؤية استراتيجية (دمشق: دار الشرق، 2012)
  - **العلاقات الليبية المصرية في ظل التأثير الناصري** (دمشق: دار الشرق، 2012).
  - الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والأب أنستاس الكرملي (بغداد: مصر مرتضى للنشر، 2013).



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
editions.difaf@gmail.com

